

Distr.: General
10 May 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 23

البرنامج العادي للتعاون التقني**

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة
3	التوجه العام
8	لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية
11	أولا - الخدمات الاستشارية القطاعية
11	1 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
17	2 - التجارة والتنمية
23	3 - المستوطنات البشرية

* A/78/50.

** تمشيا مع الفقرة 10 من القرار 267/77، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280723 210723 23-08916 (A)



26	4 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
31	5 - حقوق الإنسان
35	6 - المساعدة الإنسانية
39	ثانيا - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية
39	7 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
45	8 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
54	9 - التنمية الاقتصادية في أوروبا
63	10 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
69	11 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
	المرفق
76	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية ذات الصلة

لمحة عامة

التوجه العام

1-23 يهدف البرنامج العادي للتعاون التقني، الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها 58 (د-1) عام 1946، إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات فيما تبذله من جهود لتنمية قدراتها. وفي الوقت الراهن، تُوجَّه هذه الجهود نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في دعم ودفع عجلة العمليات الرامية إلى تطوير قدرات الحكومات، من خلال الأفراد والمؤسسات على حد سواء، من أجل صياغة سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتنفيذها. ومن الأعمال التي يتميز بها البرنامج تبادل الخبرات بين البلدان والمناطق، والتعاون بين بلدان الجنوب، والاستعانة إلى أقصى حد ممكن بالخبرات الوطنية من البلدان المستفيدة، وبناء شبكات المعارف لتيسير مواصلة عمليات التبادل والمساعدة وتعزيز الاستدامة.

2-23 ويمكن البرنامج الأمانة العامة من فتح المجال أمام الدول الأعضاء للوصول إلى شتى الخبرات والمعارف الإنمائية المتخصصة العالمية والإقليمية المتاحة بيسر لدى الكيانات المنفذة للبرنامج، وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

3-23 وأنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الكيانات المنفذة تستند من الناحية الفنية إلى عملها المعياري والتحليلي، وتتوافق مع توجيهات السياسات العامة وبرامج العمل التي اتفقت عليها الدول الأعضاء من خلال الآليات الحكومية الدولية. ويمكن ذلك البلدان النامية من الاستفادة من المعارف المكتسبة من خلال تلك الأعمال وكذلك من تجارب مختلف المناطق الجغرافية، مما يتيح تداول الممارسات المبتكرة والجيدة وتبادلها. ومما لا يقل عن ذلك أهمية مساهمة أعمال تنمية القدرات في الأنشطة المعيارية والتحليلية، وفي الدعم المقدم إلى الحوار الحكومي الدولي في نهاية المطاف.

4-23 وتتمثل السمة المميزة للبرنامج في أنه يقوم على الطلب، ويستجيب لحاجة الدول الأعضاء المعرب عنها إلى الدعم في مجال تنمية القدرات. وفي الوقت نفسه، ولضمان أن تكون الخدمات مكملةً للأولويات الاستراتيجية العامة والصادر بها تكليف للكيانات المنفذة ومتماشية معها، لا يمكن أن تنفذ الخدمات على أساس مخصص فحسب، وإنما يجب أن تشكل جزءاً من نُهج أكثر استراتيجية تستند إلى فهم عميق وتقدير دقيق للاحتياجات الوطنية.

5-23 وقد أقرت الدول الأعضاء بأن اعتماد نُهج جديدة ومبتكرة وتحويلية لإدماج الاستدامة في الخطط والسياسات والميزانيات والقوانين والمؤسسات الإنمائية الوطنية وأطر الرصد والمساءلة يشكل جزءاً من تنفيذ خطة عام 2030. وسوف يتطلب القيام بذلك قدرات فردية ومؤسسية وتحليلية وإحصائية هامة لمعالجة ما تتسم به تحديات التنمية المستدامة من تعقيدات ومن طابع شامل لعدة قطاعات معالجةً متماسكة ومتكاملة. ورُغم أن البلدان قد قطعت أشواطاً كبيرة في بعض من هذه المجالات، فإن التحديات لا تزال هائلة. ولهذا السبب، فإن تنمية القدرات شرط أساسي للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

6-23 ويمثل الأثر المدمر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً في وجه الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وهو يعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل اقتصاد عالمي هش بالفعل، يواجه العالم

الآن أزمات متزامنة بشأن الغذاء والطاقة والتمويل، تهدد اقتصادات العديد من البلدان النامية. والطريقة المرنة التي يتبناها هذا البرنامج تمكّن الكيانات المنفذة، عند الاقتضاء، من دعم الدول الأعضاء في تصميم تدابير الاستجابة الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة لمختلف الأزمات بهدف التعافي منها على نحو مستدام وشامل. وسيضطلع البرنامج بجملة أمور منها إسداء المشورة في مجال السياسات، وتيسير تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات، وتوفير خدمات تنمية القدرات مع القيام على نحو متزايد باعتماد نُهج جديدة ومبتكرة، بما في ذلك تنظيم اجتماعات ودورات تدريبية وخدمات استشارية افتراضية.

7-23 وسيُدمج البرنامج البلدان في تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والأزمات العالمية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة وإلى تشديد الأوضاع المالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار هائلة على التماسك الاجتماعي والنظم المالية والسلام والأمن العالميين.

8-23 ولئن كان البرنامج لا يستطيع معالجة الجوانب العديدة لهذه التحديات العالمية المستمرة، فإنّ الاستخدام الاستراتيجي لموارد البرنامج ييسّر استجابات سريعة ودعماً أولياً من قبل الكيانات المنفذة، وهو يكمل موارد الصناديق الإنمائية الأخرى، بما في ذلك حساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد الخارجة عن الميزانية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أثر البرنامج من خلال تعزيز الروابط بين مصادر التمويل ومتابعة الإنجاز حتى النهاية.

9-23 وتتولى الكيانات العالمية والإقليمية التابعة للأمانة العامة المنفذة للأنشطة في إطار البرنامج تنسيق تلك الأنشطة عن طريق آليات داخلية راسخة. وتساعد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ينصبّ اهتمامها على المواءمة بين برامج دولها الأعضاء، على ترشيد تقسيم العمل وتحقيق التكامل بين الكيانات العالمية والإقليمية عن طريق تعزيز التنسيق البرنامجي وتحديد أوجه التآزر في الأعمال التنفيذية. وعلى صعيد آخر، فإن إشراك الكيانات المنفذة في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يزيد من توعية مجموعة أكبر من الكيانات بالخبرات ومواطن القوة التشغيلية المحددة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة، مما يزيد من إمكانية التعاون في تنفيذ المشاريع والاضطلاع بالأعمال التنفيذية على الصعيد القطري، ويرتقي بالاتساق على نطاق المنظومة في سياق العمليات القطرية وأطر التعاون ذات الصلة.

التنسيق مع نظام المنسقين المقيمين والشركاء الآخرين

10-23 جميع الكيانات المنفذة للبرنامج هي وكالات غير مقيمة. ولذا، فهي تعمل مع المنسق المقيم والوكالات المقيمة لتعظيم أثر العمل الإنمائي على الصعيد القطري. ويتيح هذا التعاون الوصول إلى أحدث المعلومات عن أولويات التنمية الوطنية وتبوء موقع أفضل في بيئة التعاون الإنمائي الأوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بالوكالات المقيمة، يتيح ذلك الاطلاع على معارف الوكالات غير المقيمة وخبراتها. ويمكن أن يشمل هذا التعاون البرمجة المشتركة، بوسائل منها التقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وعملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إضافة إلى عمليات التقييم المشتركة للاحتياجات وخطط العمل المشتركة، وحسب الاقتضاء، الحملات المشتركة لجمع الأموال.

11-23 وقد أبرمت وكالات عديدة غير مقيمة مع الوكالات المقيمة اتفاقات للتعاون المؤسسي كثيراً ما أخذت شكل مذكرات تفاهم. وعيّن بعض المنسقين المقيمين موظفاً للاتصال متفرغاً للتواصل مع الوكالات غير المقيمة. وطراً تحسن على جهود التعاون بين الوكالات غير المقيمة والوكالات المقيمة من حيث تحسين الاتصال والتنسيق، بسبل من بينها زيادة وعي كل منها بولايات الأخرى، والمشاركة في إقامة الشبكات المعرفية، وتحسين التخطيط المسبق من جانب الوكالات غير المقيمة لدى اضطلاعها بمهام قطرية عن طريق التواصل مباشرة مع مكاتب المنسقين المقيمين والوكالات المقيمة فيما يتعلق بالعمل على الصعيد القطري. ويشكل وضع واعتماد إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد نهج "توحيد الأداء" مرحلة إنجاز هامة في عملية تقديم حلول ملموسة ومرنة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تتسق مع خطة الإصلاح على النحو الوارد في القرار المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

12-23 وستستمر جهود إقامة التعاون مع الشركاء في أوساط المساعدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية الإقليمية، وسائر المنظمات الإقليمية، في سياق عمل الشركاء معاً على إيجاد التوافق وتحسين التماسك بين الأولويات الإنمائية على صعيد مجموعات البلدان (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية)، في إطار التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى الصعيد القطري، بغرض زيادة الأثر الناتج عن الأنشطة التي يقوم بها البرنامج في الميدان.

الهدف والاستراتيجية

13-23 فيما يلي الهدف الشامل الذي يوجه برمجة الموارد المخصصة لكل كيان على حدة في إطار البرنامج، والاستراتيجية العامة والمعايير المتبعة في التنفيذ:

(أ) **الهدف** - يمكن الاطلاع على الهدف الذي يسهم في تحقيقه كل برنامج فرعي من برامج كيانات البرنامج العادي للتعاون التقني في الملزمة ذات الصلة من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6)، وذلك لكل كيان منفذ على حدة؛

(ب) **الاستراتيجية** - تتألف الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الهدف المذكور أعلاه من العناصر التالية:

- 1' تلبية طلبات الحكومات التي تلتزم فيها تزويدها بالمشورة العاجلة في المسائل المتصلة بالسياسات؛
- 2' تزويد الحكومات بمشورة محددة بشأن المسائل القطاعية المتصلة باستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية؛
- 3' مساعدة الحكومات على وضع أو تقييم برامج ومشاريع تقضي إلى تعزيز البرامج الوطنية؛
- 4' إنشاء شبكات من الخبراء والممارسين في المجالات القطاعية المعنية بهدف تيسير تبادل المعلومات، والتأزر، والتعاون المحتمل، ولا سيما من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية؛

(ج) **المعايير** - تسري المعايير التالية على جميع الكيانات المنفذة للبرنامج:

- 1' ينبغي أن تلبى الأنشطة المضطلع بها طلبات البلدان النامية في المقام الأول وأن تكون ذات طابع قصير الأجل (أي أن تصمم وتنفذ في غضون فترة تقل عن سنتين تقويميتين)؛ أما المبادرات الأطول أجلاً التي تتطلب اتباع نهج تدريجي وتُبنى على المعرفة المستقاة من الأنشطة السابقة، فيمكن أن تستمر رهنا بتعبئة الموارد الخارجية؛
- 2' ينبغي أن تتدرج الأنشطة في إطار أحد المجالات ذات الأولوية للكيان المنفذ وفق التكلفة الصادر عن مجلس إدارته وأن يؤدي الكيان دوراً قيادياً فعلياً في أداء المهام المعيارية والتحليلية المتصلة بالأنشطة؛
- 3' ينبغي أن تُبنى الأنشطة قدرة البلدان النامية على القيام بأمر منها الوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب معاهدات وغيرها من الالتزامات المعيارية ذات الصلة، وأن تثري المهام التحليلية للكيان المنفذ على نحو يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء، من خلال تبادل الخبرة المكتسبة على الصعيد القطري؛
- 4' تُشجّع الأنشطة التي تساعد على إعداد عناصر متخصصة من الاستراتيجية الإنمائية لبلد ما، أو التي تساعد على إعداد طلبات للحصول على تمويل أكبر حجماً من مصادر أخرى.

14-23 ووفقاً لقرار الجمعية العامة 2514 (د-24) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1434 (د-47)، ستظل الأنشطة الممولة في إطار هذا الباب من الميزانية تركز على الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والتدريب والمشاريع الميدانية، على النحو المبين أدناه. وستستند الأنشطة إلى الاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء وأفرقة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، إما بناءً على طلب دولة ما أو بتوجيه محدد من العملية الحكومية الدولية، مع مراعاة المعايير المحددة لأغراض البرنامج واستخداماته.

الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل

15-23 تكفل الخدمات الاستشارية تقديم خبرات تقنية رفيعة المستوى، ونقل المعرفة من الكيانات العالمية والإقليمية إلى الحكومات بشأن القضايا المتصلة بالسياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وبشأن صياغة المشاريع والبرامج أو وضع تقديرات بشأنها أو تقييمها. ويعتمد الجزء المركزي من البرنامج على المستشارين الإقليميين والأقاليميين، وهم متخصصون في مجال تنمية القدرات وكذلك في المعارف الفنية التي يغطيها البرنامج الفرعي. ويشكل هؤلاء المستشارون صلة وصل بالغة الأهمية بين البلدان والكيانات المنفذة، حيث ييسرون الإفادة من خبرة المنظمة على الصعيد القطري. ويمكن أيضاً تقديم الخدمات الاستشارية من قبل خبراء استشاريين وطنيين، بدعم من الكيان المنفذ، أو أي موظف آخر مكلف ببرمجة أموال البرنامج العادي للتعاون التقني. ويمكن تقديم الخدمات من خلال بعثة استشارية، تنطوي على السفر إلى البلد المستهدف، بوسائل افتراضية أو مختلطة. وقد تقضي الخدمات الاستشارية إلى صوغ مشاريع في مجال التعاون التقني، إما تتولى الحكومة تنفيذها أو تنفذ بالشراكة مع أحد كيانات الأمم المتحدة. وتقضي الخدمات الاستشارية أيضاً إلى إقامة مشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية، فتوفر بذلك إطاراً طبيعياً لتزويد البلدان بدعم مستدام وأطول أجلاً.

16-23 وللتأكد من أن مجموعة الاستشاريين الإقليميين والإقليميين تمثل أعلى مستوى من المهارات والمعارف التقنية، التزمت جميع الوكالات المنفذة للبرنامج بالعمل على تحديث ما لديها من قدرات استشارية حتى يتسنى لها استبدال الاستشاريين حسب الحاجة بما يكفل تمتعهم بأفضل المهارات والمعارف اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء الآخذة في التغيير. وتتولى سنوياً فرق رفيعة المستوى من الإدارات استعراض تمديدات الخدمات، وهو ما يشمل استعراضاً للخدمات الاستشارية المقدمة خلال الفترة الماضية، ودراسة لخطة عمل قائمة على النتائج تُدرج بالكامل في برنامج التعاون التقني التابع للبرنامج الفرعي، للعمل بها في الفترة المقبلة. ورغم إجراء استعراض سنوي للمهارات الاستشارية اللازمة للفترة المقبلة، يعاد تلقائياً تحديد الوظائف عند انقضاء خمس سنوات حتى يتسنى تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان بشكل أفضل والتعامل مع القضايا الجديدة والناشئة. وقد يسفر القيام بذلك عن تغيير كامل في الكفاءات والمهارات، أو عن إعادة بلورة التركيز القطاعي المطلوب من الوظيفة للتعامل مع مجال تقني معين.

17-23 وتمشياً مع التوجيهات الحكومية الدولية السابقة، اتخذت الوكالات المنفذة خطوات ترمي إلى الاستفادة من الموارد التكميلية في توفير الخدمات الاستشارية، وشمل ذلك استقدام استشاريين للعمل لفترة قصيرة لأداء مهام محددة و متميزة جداً لفترة محددة، وكذلك مهام استشارية، يستعان فيها بالخبرات الوطنية والإقليمية، خاصة لدى معالجة مسائل تتعلق ببلدان بعينها، تكون فيها المعارف التقنية بالمسائل الوطنية أو الإقليمية عنصراً أساسياً في كفاءة تقديم الدعم الموجه الأنسب. وتعتمد الكيانات أيضاً على المؤسسات الوطنية أو الإقليمية، ولا سيما في سياق حلقات العمل الوطنية، وهو ما يضمن نقل المعارف والخبرات المحلية، ويعزز إجراءات المتابعة على الصعيد المحلي.

المشاريع الميدانية

18-23 توفر المشاريع الميدانية صلة بين البحوث والتحليلات تستند إلى الخبرات المكتسبة من التنفيذ كما توفر فرصاً لاختبار السياسات أو التوصيات المعيارية الأخرى على نطاق صغير يمكن في إطاره قياس الأثر بسرعة ودقة. وتصمّم المشاريع

استجابة لمطالب الدول الأعضاء المتعلقة باحتياجات يُعبر عنها بصورة واضحة، وهي تعكس في الوقت نفسه الأولويات البرنامجية وأولويات البرامج الفرعية. وتتمثل هذه المشاريع في مبادرات طويلة الأجل وتُستكمل في أحيان كثيرة بموارد خارجة عن الميزانية أو من حساب الأمم المتحدة للتنمية بهدف تكثيف أنشطتها. ويمكن أن تكون هذه المشاريع قطرية، ولكنها يمكن أن تكون أيضاً أقاليمية أو دون إقليمية.

التدريب

19-23 يهدف التدريب إلى بناء المعرفة والمهارات التي تسهم في تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات وتنفيذ السياسات الوطنية بشكل فعال. ويجري التدريب عادة في سياق حلقات دراسية وحلقات عمل، ومن خلال تقديم زمالات دراسية قصيرة الأجل، مما يعزز فرص التعلم بين الأقران. ويُشجّع دائماً على تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة وعلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والاعتبار الرئيسي الذي يوجه التدريب المقدم في إطار البرنامج هو ضرورة أن تؤدي المواضيع دوراً حافزاً في عملية التنمية، وأن تسهم في ربط الاحتياجات والظروف المحلية بعملية متابعة المؤتمرات الرئيسية. وحتى في الحالات التي يكون فيها الكيان المنظم للتدريب كياناً عالمياً، تُشجّع اللجان الإقليمية المعنية على المشاركة لكفالة الاستدامة واستمرار الدعم الإقليمي بعد انتهاء النشاط المعني.

20-23 ويتم توفير التدريب لسد نقص ملحوظ في القدرات داخل بلد واحد أو أكثر، وبناء على طلب الدول الأعضاء. ويمكن أن يقوم المستشارون الأقاليميون و/أو الموظفون و/أو الخبراء الاستشاريون بإدارة الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاركة فيها من خلال وضع نماذج تدريبية وتيسير المناقشات وتوفير التدريب العملي. وبالإمكان تقديم التدريب إما بشكل افتراضي أو بالحضور الشخصي أو بأسلوب مختلط. وتُعد الحلقات الدراسية وحلقات العمل على كل من الصعيد الوطني والوطني والإقليمي.

التواءم والتكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية

21-23 ما فتئت الكيانات المنفذة تستخدم تكامل أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد خارج الميزانية، وذلك من أجل إحداث آثار مضاعفة تسهم في تحقيق نتائج إنمائية مستدامة في الأجل الطويل. وكثيراً ما يكون الدعم الأولي الممول من البرنامج العادي متبوعاً بمشاريع منفذة في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد الخارجة عن الميزانية. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي البعثات الاستشارية الموفدة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني إلى إقامة مشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية، فتوفر بذلك إطاراً طبيعياً لتزويد البلدان بدعم مستدام وأطول أجلاً. ويسهم ذلك في تعزيز الآثار المضاعفة، مما يسهم بدوره في إحداث أثر مستدام طويل الأجل.

حالة التقييم الداخلي

22-23 نظراً للطابع اللامركزي للبرنامج العادي للتعاون التقني، يتولى كل كيان منفذ تقييم نتائج أنشطته البرنامجية العادية ويجري تقييمات دورية. وقد استعانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بخدمات خبير استشاري مستقل لإعداد التقرير المرحلي الثامن الذي يغطي عام 2022. ومن المتوقع أن يوضع التقرير في صيغته النهائية في أيار/مايو 2023 وأن يقدم معلومات عن جملة أمور منها ما يلي: (أ) النتائج المحققة؛ (ب) الروابط بين البرنامج العادي، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد الخارجة عن الميزانية، ونظام المنسقين المقيمين؛ (ج) والتوعية التي يقوم بها البرنامج؛ (د) وطرائق تنفيذ البرنامج. ومن المتوقع أن يعمل الخبير الاستشاري مع جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ البالغ عددها 11 كياناً من أجل التوصل إلى وضع معيار مشترك أدنى بشأن الإبلاغ عن أنشطتها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، حتى يكون أساساً لجميع التقارير المرحلية المقبلة.

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات					نفقات عام 2022	اعتمادات عام 2023	التعديلات الفنية	الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية
	المجموع	الولايات	المجموع	النسبة المئوية	التكاليف						
ثانيا - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية											
9 564,2	2,8	257,5	257,5	-	-	9 306,7	7 805,9	1 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا			
3 856,5	2,8	103,8	103,8	-	-	3 752,7	3 395,8	2 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ			
2 612,4	2,8	70,3	70,3	-	-	2 542,1	2 334,2	3 - التنمية الاقتصادية في أوروبا			
5 157,9	2,8	138,9	138,9	-	-	5 019,0	4 066,5	4 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
4 926,2	2,8	132,6	132,6	-	-	4 793,6	4 951,8	5 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا			
26 117,2	2,8	703,1	703,1	-	-	25 414,1	22 554,2	المجموع الفرعي، ثانيا			
44 874,5	3,5	1 500,0	1 500,0	-	-	43 374,5	38 826,2	المجموع			

الجدول 2-23

الاحتياجات حسب فئة الميزانية

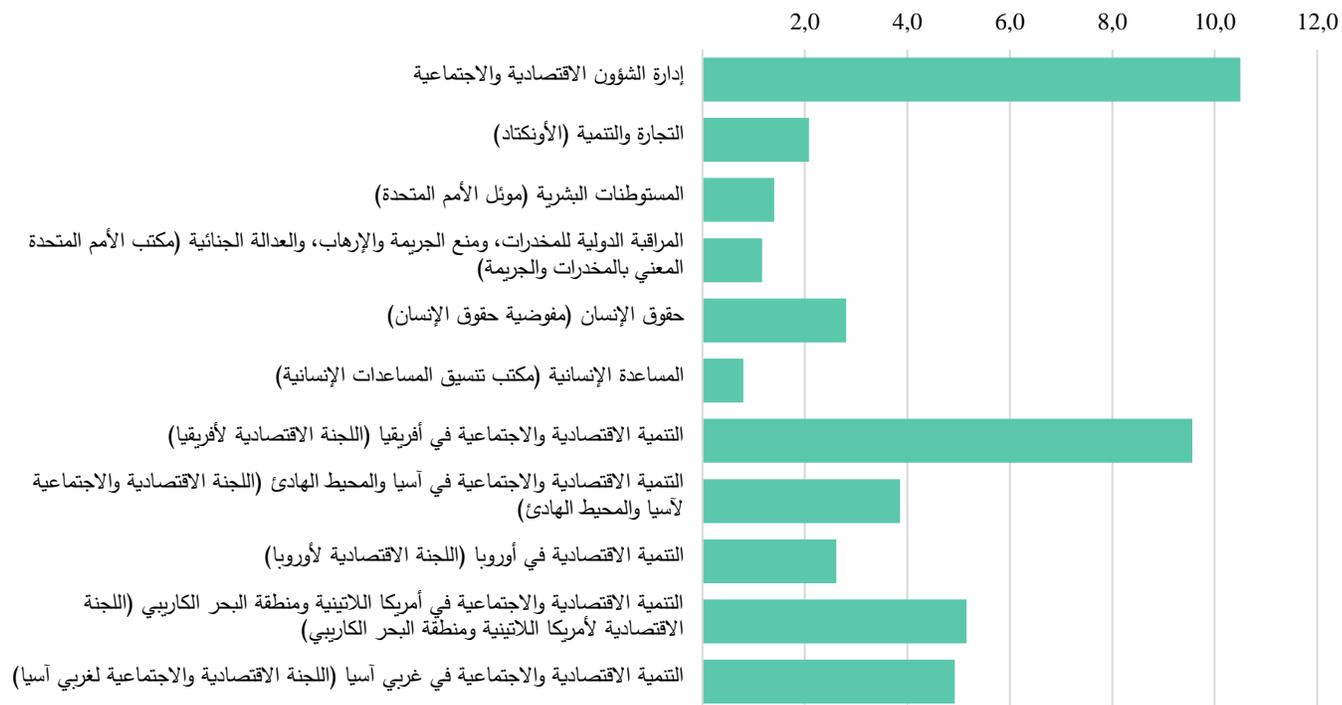
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات			اعتمادات عام 2023	نفقات عام 2022	فئة الميزانية
	النسبة المئوية	المجموع	التكاليف			
24 006,3	0,5	116,9	23 889,4	20 768,8	تكاليف الموظفين الأخرى	
5 787,7	10,5	550,2	5 237,5	6 442,8	الخبراء الاستشاريون	
-	-	-	-	754,0	الخبراء	
-	-	-	-	17,1	سفر الممثلين	
3 084,7	19,2	496,1	2 588,6	2 978,2	سفر الموظفين	
1 600,8	9,9	144,2	1 456,6	1 461,4	الخدمات التعاقدية	
415,1	(19,9)	(103,0)	518,1	990,4	مصروفات التشغيل العامة	
0,7	40,0	0,2	0,5	23,6	اللوازم والمواد	
57,0	151,1	34,3	22,7	174,0	الأثاث والمعدات	
-	-	-	-	8,6	تحسين أماكن العمل	
9 922,2	2,7	261,1	9 661,1	5 207,3	المنح والمساهمات	
44 874,5	3,5	1 500,0	43 374,5	38 826,2	المجموع	

الشكل الأول من الباب 23

توزيع الموارد المقترحة لعام 2024 حسب الكيان المنفذ

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل الثاني من الباب 23

توزيع الموارد المقترحة لعام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



أولاً - الخدمات الاستشارية القطاعية

1 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

26-23 تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ الأنشطة المدرجة تحت بند الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية التي تشرف عليها الإدارة: البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة؛ والبرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة؛ والبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 5، السكان؛ والبرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية؛ والبرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الإلكترونية؛ والبرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات؛ والبرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة.

27-23 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المنكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 9)).

توعية الدول الأعضاء وإطلاعها على المبادئ التوجيهية بشأن فرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

28-23 تستفيد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من قنوات مشاركة عديدة شتى لأجل الترويج لبرنامج العادي للتعاون التقني. ويوفر موقعها على شبكة الإنترنت معلومات عن مشاريعها ونهجها وطرائق تمويلها، وهو يضم خريطة تفاعلية فضلاً عن مواد سمعية بصرية. كما أن المشاركة المستهدفة مع المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية، بمن فيهم الممثلون الدائمون، تتم أيضاً في سياق الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل الحكومية الدولية، وذلك مثلاً من خلال دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ولجنة الأمم المتحدة للضرائب، ولجنة السكان والتنمية. وبما أن البرنامج العادي يقوم في جوهره على الطلب، فإن زيادة الوعي بما تقدمه الإدارة للدول الأعضاء هو جزء لا يتجزأ من جميع الاتصالات.

29-23 وتستفيد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً من قدرتها على عقد الاجتماعات، وهي قد أنشأت شبكات عالمية لمناقشة المسائل ذات الصلة والتوعية بالمنتجات والخدمات المتاحة. فشعبة الإحصاءات التابعة لها تستخدم الشبكة العالمية لموظفي البيانات والإحصائيين كأداة اتصال استراتيجية للعمل مع مكاتب الإحصاء الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. وقد ساعدت الشبكة على النهوض بعدة أهداف في مجال تنمية القدرات، وذلك بتبادل الاقتراحات المتعلقة بتحديث النظم الإحصائية الوطنية وتعزيزها؛ وتطبيق المعايير الإحصائية وهيكل البيانات الجديد لتقاسم البيانات وتبادلها وإدماجها؛ وتيسير استخدام التكنولوجيا الجديدة ومصادر البيانات الجديدة في عمليات الإنتاج الإحصائي. وبالمثل، وفرت التوعية المنتظمة بالدعم الذي يقدمه البرنامج العادي للتعاون التقني من أجل تنمية القدرات والمساعدة التقنية معلومات عما تنتهجه الأمم المتحدة من سياسات وتقدمه من دعم بشأن الضرائب وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة.

30-23 ومركز التعلم الرقمي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هو عبارة مستودع تحتفظ فيه الإدارة بالمواد الرقمية الخاصة ببناء القدرات، وهو يشتمل على دورات للتعلم الذاتي والتعلم المصغر، ومفتوح لأي شخص مهتم بالتعلم مع خبرائنا. ونحن نرى المشاركة الرقمية والتواصل مع من يعيننا من أصحاب المصلحة، من خلال المنصة، بمثابة امتياز يسمح لنا بالتغلب على قيود الوقت والمكان وتقديم المحتوى الخاص بنا إلى قطاع أوسع من الجمهور.

التكامل مع نظام المنسقين المقيمين

31-23 النهج الحالي الذي تتبعه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إزاء الدعم على الصعيد القطري، بما في ذلك الأنشطة الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني، يتماشى تماما مع الدور والمهام الجديدة لنظام المنسقين المقيمين. وتبدأ الأنشطة التي يمولها البرنامج العادي كاستجابة لطلبات الحكومية المباشرة للحصول على الخبرات المتاحة لدى الإدارة، أو لطلبات المنسقين المقيمين، إما نيابة عن حكومة ما أو لتلبية احتياجات من تنمية القدرات منصوح عليها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ولا تستطيع الكيانات الإقليمية و/أو كيانات أفرقة الأمم المتحدة القطرية تلبيتها. وتنفيذ أنشطة الإدارة الممولة من البرنامج العادي يخضع لإجراءات التشغيل الموحدة التي تعتمد الإدارة بشأن التفاعل على المستوى القطري ضمن سياق نظام المنسقين المقيمين الجديد، الصادر في أيار/مايو 2020. ومن أجل الاستجابة لطلبات الحكومية المباشرة للحصول على الخبرات المتوفرة لدى الإدارة، تشترط إجراءات التشغيل الموحدة من موظفي الإدارة إبلاغ المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري للتأكد من التنسيق مع جهود الفريق المبذولة، وفسح المجال أمام إجراء التغييرات اللازمة ضمن إطار التعاون وضمن تشكيلة الفريق القطري حتى يتم إدراج القدرة على الصعيد القطري؛ وفقا للمبادئ التوجيهية لإطار التعاون. وقد أتاحت مشاركة الإدارة في صياغة إطار التعاون وترسيخه، بما في ذلك مشاركتها كعضو في الفريق القطري، فرصة لإقامة تعاون وشراكات أوثق مع كيانات الفريق القطري من أجل تنفيذ مخرجات أو نواتج فرعية بعينها من إطار التعاون، بما في ذلك من خلال البرامج المشتركة وتعبئة الموارد.

استعراض الوظائف الرفيعة المستوى في مراكز العمل بالمقار (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

32-23 المهمة الرئيسية للمستشارين الأقاليميين العاملين في مراكز العمل بالمقار تتمثل في توفير الخبرة التقنية، وتيسير نقل المعارف المستمدة من المداولات العالمية ومن أحدث الأعمال التحليلية إلى الحكومات، والمساهمة في صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية للدول الأعضاء وتقييمها و/أو استعراضها، بناء على طلبها. وتظهر الأدوار والمهام في توصيف الوظائف وفي الإطار المرجعي، وهي تصنف على المستوى المناسب. وكل التعيينات الجديدة والتعديلات للمستشارين الأقاليميين يتم تناولها سنويا على ضوء الاستعراض الذي يجريه، والتوصية التي يضعها، فريق الإدارة، ثم ينظر فيها رئيس الإدارة للموافقة عليها قبل تقديم الميزانية.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

تعزيز التحليل الاقتصادي والاطلاع على خيارات السياسات الإنمائية المتاحة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعافي من الجائحة والاستفادة من الاتجاهات الكبرى
(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 6 بالوثيقة (A/78/6 (Sect.9)

33-23 في عام 2022، تعاون البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، مع الحكومات ومع مكاتب المنسقين المقيمين من أجل الاستجابة لطلبات بناء القدرات في مجال استخدام منهجية المناخ واستخدام الأراضي ونظم الطاقة والمياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا. وتوفر أداة المناخ واستخدام الأراضي ونظم الطاقة والمياه وسيلة لتحليل وتقييم الروابط القائمة بين نظم الطاقة والمياه والزراعة، فضلا عن آثارها على تغير المناخ وقابلية تأثرها به. واستند بناء القدرات في مجال المناخ واستخدام الأراضي ونظم الطاقة والمياه إلى التنفيذ الناجح لمشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "تعزيز اتساق السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال التقييمات المتكاملة وبناء المؤسسات في أفريقيا".

23-34 واستجاب البرنامج الفرعي أيضا لما طلبته الدول الأعضاء من مواصلة تطوير آلية رصد معززة، بما في ذلك عملية للاستجابة للأزمات، تمشيا مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا (انظر قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 284). وكان الهدف هو تحسين فعالية رصد مؤشرات الأزمات، بما في ذلك المؤشرات التي يمكن أن تحدث آثارا اجتماعية واقتصادية. وقد أبدت الدول الأعضاء، التي تمر بمراحل رسمية مختلفة من عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا، اهتماما والتزاما قويين بالمشاركة في الآلية، وطلبت استمرار البرنامج الفرعي في تقديم الدعم التقني بشأن هذه المسألة. ويرتبط هذا النشاط ارتباطا وثيقا بمشروعين أطول أجلا، ممولين من حساب الأمم المتحدة الإنمائي ومن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية. وعقدت اجتماعات وحلقات عمل تشاورية في عدة بلدان بشأن عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا ورصد هذه البلدان، وذلك بتمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني.

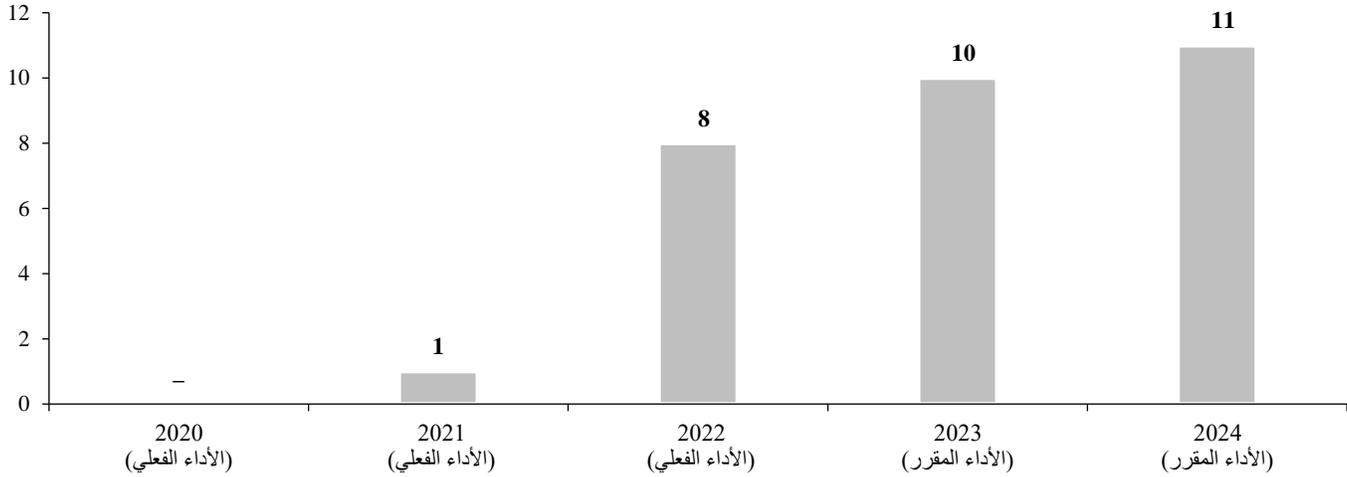
23-35 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز التحليل الاقتصادي والمعرفة بخيارات السياسات الإنمائية للتعبيل بالنقد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعافي من الجائحة والاستفادة من الاتجاهات الكبرى، وذلك على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 6، وفي مقياس الأداء ذي الصلة، ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.9)) (انظر الجدول 23-3 والشكل الثالث من الباب 23).

الجدول 23-3
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
ستتاح للدول الأعضاء إمكانية الإطلاع على تحليل مستكمل للتحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة الناجمة عن الأزمات المتكررة، وعلى توصيات السياسة العامة لتسويتها	ستتمكن الدول الأعضاء من الإطلاع على تحليل محدث لأشكال عدم المساواة، فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى، وعلى توصيات بشأن سياسات التنمية المستدامة لحل تلك المشاكل	اطلاع الدول الأعضاء على توصيات السياسة العامة بشأن مسألتين: مواضيعيتين جديدتين: تأثير التكنولوجيات الجديدة على هيكل الاقتصاد وتأثير شيخوخة السكان الجارية	استفادة الدول الأعضاء من زيادة المعارف والتحليلات المتاحة بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها التكنولوجيات الجديدة والتحديات التي تطرحها	اطلاع الدول الأعضاء على توصيات السياسة العامة بشأن معالجة الآثار القصيرة والطويلة الأجل لكوفيد-19 على التنمية المستدامة

الشكل الثالث من الباب 23

مقياس الأداء: عدد أقل البلدان نمواً المشاركة في آلية الرصد المعززة



الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

دراسة من منظور متعدد التخصصات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة - تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي
(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3 (A/78/6 (Sect.9))

23-36 في عام 2024، سيركز البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، على مساعدة البلدان بتقديم ما يلي: (أ) إسداء المشورة التقنية بشأن خيارات السياسة العامة وآثارها، بهدف حث البلدان على اعتماد أو إطلاق سياسات تحويلية والتزامات جديدة لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يكون الناس في محورها؛ (ب) بناء القدرات في المجالات الأربعة المحددة في تقرير التنمية المستدامة العالمي لعام 2023 (وهي: الابتكار، والتوجه الاستراتيجي، والعواقب، والاضطرابات)؛ (ج) التدريب لفائدة المسؤولين الحكوميين وممارسي صنع السياسات بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، بما في ذلك إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخرائط الطريق المتعلقة بهذه الأهداف؛ وتعبئة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وإقامة الشراكات لتسريع تنفيذها؛ (د) وتقديم الخدمات الاستشارية والمشورة السياسية والدعم التقني والتعاون والمساعدة التقنيين لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بإجراءات التعجيل المتصلة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

23-37 وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تحقيق أهدافه وغاياته في مجال تنمية القدرات من خلال العمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وجهات شريكة أخرى، حيث سيبني على أوجه التكامل وسيعزز بذلك قدرة البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية وعلى التنفيذ الفعلي لخطة عام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة في موعدها المحدد لعام 2030، دون ترك أحد خلف الركب.

23-38 والاستجابات المتوقعة في عام 2024 سوف تسهم في إجراء دراسة من منظور متعدد التخصصات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة- تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وذلك على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، وفي مقياس الأداء ذي الصلة، ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.9)) (انظر الجدول 23-4).

الجدول 23-4

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
الدول الأعضاء تدمج نتائج التقرير في استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية الوطنية. تعيين فريق جديد يضم 15 عالما لتحضير طبعة عام 2027 من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	إصدار تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023 رسميا في أيلول/سبتمبر. سلسلة أولى من الإحاطات العالمية والإقليمية تبدأ مباشرة بعد إصدار التقرير، مع التركيز على إضفاء طابع محلي على النداءات العالمية للعمل لدعم التنفيذ في مختلف السياقات	الدول الأعضاء تلقت إحاطة من فريق العلماء المستقل خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 وشاركت في مشاورات إقليمية، مما وفر رؤى متعمقة محددة السياق لإثراء تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	مجموعة العلماء المستقلة الجديدة تقدم إحاطة إلى الدول الأعضاء خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 إلى جانب الصيغة النهائية لمخطط التقرير. يتم تعميم دعوة لتقديم مدخلات على نطاق واسع لتأمين الحصول على الأدلة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا	الدول الأعضاء تقرر استخدام الدعامات والمنافذ الواردة في تقرير عام 2019 بوصفها إطارا للاستعراض المواضيعي لأهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020. الأمين العام يعيّن مجموعة جديدة تضم 15 عالما لتحضير طبعة عام 2023 من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

تعزيز الابتكار والتحول الحكومي الرقمي من أجل تقديم خدمات عامة فعالة وشاملة

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 7 (A/78/6 (Sect.9))

23-39 وفي عام 2024، سيركز البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الإلكترونية، على توسيع نطاق الدعم المقدم للتنمية القدرات من أجل ما يلي: (أ) تعزيز الحوكمة والمؤسسات العامة وتحسين قدرات الموارد البشرية دعماً لعقد العمل، وذلك بطرق منها الشراكات مع اللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين؛ (ب) تزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك تعزيز المهارات المتعلقة بالقيادة، والترتيبات المؤسسية المتعلقة باتساق السياسات وشفافيتها وتكاملها في ميدان الخدمة العامة، والحكومة الإلكترونية، والتحول الرقمي، والابتكار في سبل توفير الخدمات العامة؛ (ج) تشجيع الابتكار في مجال الإدارة العامة؛ (د) دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بمراجعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) تعزيز الممارسات المبتكرة للإدارة العامة واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية والاستفادة منها.

23-40 لا تزال الرقمنة بمثابة أداة مهمة في تسريع الابتكار وتقديم الخدمات العامة، وذلك في وقت تكافح فيه البلدان من التعافي من جائحة كوفيد-19. واستجابة لطلبات البلدان، ستواصل أداة تقييم قدرات الحكومة الإلكترونية مساعدة الحكومات على تحديد التحديات والعوامل التمكينية لإحداث التحول نحو العمل بالحكومة الإلكترونية، وعلى إعداد خطط عمل وخرائط طريق.

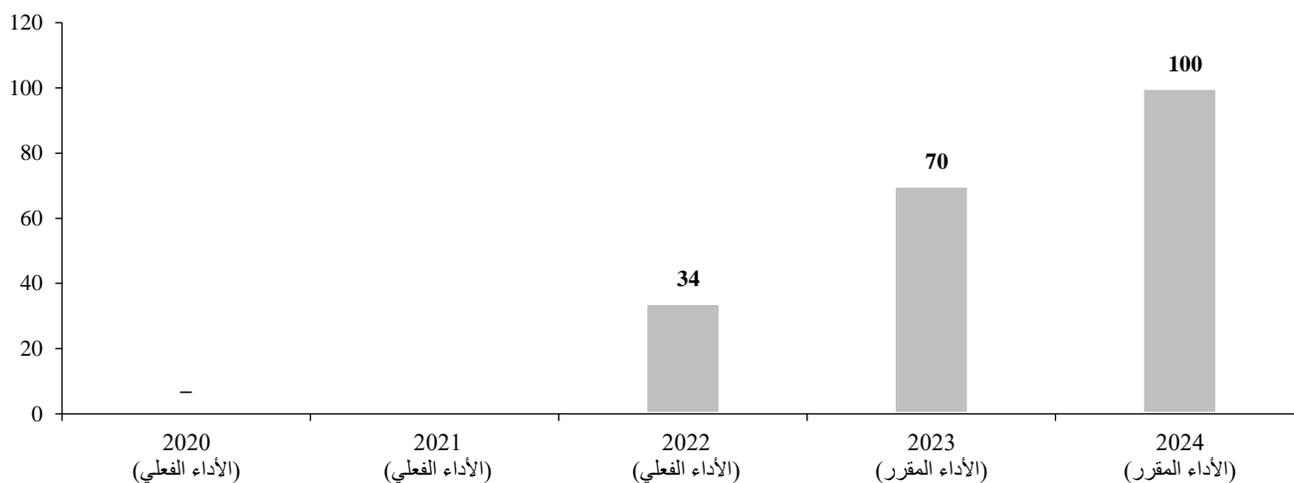
23-41 وستواصل أيضا العمل بالمنهاج الدراسي الخاص بالحوكمة لأجل أهداف التنمية المستدامة، عن نهج تدريب المدربين، وذلك بغية الوصول إلى قطاع أوسع من موظفي الخدمة المدنية لدعم الابتكار والتحول نحو العمل بالحكومة الإلكترونية. وسيكمل

هذا العمل مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن التحول نحو العمل بالحكومة الإلكترونية في منطقة البحر الكاريبي. وسيزيد البرنامج الفرعي إلى أقصى حد من استخدام الموارد ومن التغطية باستخدام أشكال الاجتماعات الافتراضية والمختلطة كلما أمكن ذلك. وسيواصل أيضا العمل عن كثب مع المنسقين المقيمين ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسيقيم شراكات مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، مع الاستفادة في الوقت نفسه من المكاتب القطرية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية كوريا.

23-42 وستسهم الاستجابات المتوقعة في عام 2024 في تعزيز الابتكار والتحول الحكومي الرقمي من أجل تقديم خدمات عامة فعالة وشاملة، وذلك على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 7، وفي مقياس الأداء ذي الصلة، ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.9)) (انظر الشكل الرابع من الباب 23).

الشكل الرابع من الباب 23

مقياس الأداء: عدد موظفي الخدمة المدنية الذين يدعمون إعداد خطط العمل وخرائط الطريق بشأن الابتكار والحكومة الرقمية (سنوي)



باء - المنجزات المستهدفة

23-43 يعرض الجدول 23-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024.

الجدول 23-5

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

334 347 229 268

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 23-6

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات			نقعات عام 2022	اعتمادات عام 2023	المجموع	النسبة المئوية
	إعادة تقدير التكاليف	النسبة المئوية	المجموع				
6 919,3	(2,5)	(173,8)	7 093,1	6 132,5	7 093,1	173,8	(2,5)
922,7	54,6	325,9	596,8	1 061,3	596,8	325,9	54,6
—	—	—	—	141,1	—	—	—
797,3	84,9	366,1	431,2	723,2	431,2	366,1	84,9
221,0	99,1	110,0	111,0	345,8	111,0	110,0	99,1
43,5	(72,5)	(114,6)	158,1	248,5	158,1	(114,6)	(72,5)
—	—	—	—	0,1	—	—	—
50,0	218,5	34,3	15,7	18,7	15,7	34,3	218,5
1 548,1	1,8	26,7	1 521,4	757,8	1 521,4	26,7	1,8
10 501,9	5,8	574,6	9 927,3	9 428,9	9 927,3	574,6	5,8

23-44 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 10 501 900 دولار، وهي تعكس زيادة في الموارد بمبلغ 574 600 دولار، أو ما نسبته 5,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وتعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى زيادات تحت بند الخبراء الاستشاريين (325 900 دولار) وسفر الموظفين (366 100 دولار) والخدمات التعاقدية (110 000 دولار)، تقابلها جزئياً انخفاضات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (173 800 دولار) ومصروفات التشغيل العامة (114 600 دولار)، وذلك تمثيلاً مع الطلبات المتوقع تلقيها من الدول الأعضاء في عام 2024.

2 - التجارة والتنمية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-45 يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تنفيذ الأنشطة المندرجة في إطار التجارة والتنمية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار جميع البرامج الفرعية التي يضطلع بها الأونكتاد.

23-46 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 12)).

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

47-23 بحكم طبيعة البرنامج العادي للتعاون التقني القائمة على الطلب، يعمل الأونكتاد على توعية البلدان النامية بالفرص المتاحة لها للحصول على المساعدة من موارد البرنامج، وذلك من خلال التواصل معها والإشعارات التي يوجهها الأونكتاد بشأن مختلف التدريبات المتاحة، بالإضافة إلى عقد لقاءات مباشرة مع المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية، بمن فيهم الممثلون الدائمون، في سياق الاجتماعات الحكومية الدولية والمؤتمرات ومختلف مناسبات بناء القدرات التي ينظمها الكيان. وتمهد تلك السياقات الرسمية وغير الرسمية الطريق لإجراء تقييمات للاحتياجات القطرية ومطابقتها مع خبراء متخصصين. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بتوفير التدريب للمسؤولين الحكوميين والمعنيين بالسياسات بشأن قضايا رئيسية مطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الدورة التدريبية بشأن "الفقرة 166")، ينسق الأونكتاد تقديم ذلك التدريب لضمان مشاركة جميع البرامج الفرعية واللجان الاقتصادية الإقليمية والبلدان المضيفة في التقييمات. ويعمل الأونكتاد أيضا على نحو وثيق مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة التي توجد مقرها في جنيف بشأن العمليات التي تنطوي على ترشيح العواصم لتنظيم دورات إقليمية فيها لفائدة واضعي السياسات، من جهة، وبشأن اختيار مواضيع الدورات القصيرة، من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، تُوجّه الإشعارات التي يصدرها الأونكتاد بشأن الدورات الدراسية القصيرة عن طريق البعثات الدائمة في جنيف، وتتوجّه الدورات الدراسية الأولى إلى العواصم، بينما تتوجه الدورات الدراسية الأخيرة إلى أعضاء الوفود المقيمين في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون الأونكتاد على نحو مكثف مع البلدان المضيفة بشأن التنسيق، والجوانب الموضوعية، بما في ذلك الخبرات في مجال المسارات الاقتصادية الوطنية والإقليمية، من أجل نقل وتعزيز المعرفة بين واضعي السياسات من مختلف المناطق النامية. ويكفل ذلك تقديم تدريب شامل. والمشاركون المختارون - مقرر السياسات - هم المستفيدون الرئيسيون من برنامج بناء القدرات المذكور.

48-23 وقد بذل الأونكتاد أيضا جهودا متواصلة لنشر فرص المساعدة، عبر البرنامج العادي للتعاون التقني، على الجامعات الشريكة ومراكز الفكر مثل المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، بإيطاليا، ومعهد نيلسون مانديلا في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، وجامعات أخرى، حتى تقدّم العروض وتنتشر نتائج البحوث في مجالات عمل محددة مثل قواعد المنشأ والعلامات الجغرافية. وفي حالة برنامجه الخاص بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، يشارك الأونكتاد في عدد كبير من الشراكات والمناسبات مع منظمات دولية أخرى، مثل منظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وغيرها من المنظمات، مما يزيد من تعزيز جهود التوعية. وعلاوة على ذلك، فإن موظفي البرنامج على اتصال منتظم بإدارات الجمارك في البلدان المتلقية وغير المتلقية للمساعدات، وكذلك بالجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك بوسائل منها شبكة من موظفي المشاريع الإقليمية المتفرغين الذين يغطون كل منطقة من المناطق النامية الرئيسية.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

تمكين صاحبات المشاريع الرقمية من أجل بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا
(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4 (Sect.12) (A/78/6))

49-23 يُسهم البرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، في تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما يشمل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفي تحسين اللوجستيات التجارية وزيادة القدرات البشرية لتكون التجارة والتنمية مستدامتين وشاملتين للجميع في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي عام 2022، كثّف البرنامج الفرعي من تفاعله مع البلدان النامية بشأن تقييم الحالة الراهنة لديها فيما يتعلق بالبيئة الملائمة للتجارة الإلكترونية، من خلال تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وبشأن

مساعدتها في وضع استراتيجيات وخطط عمل للتجارة الإلكترونية تكون بمثابة خرائط طريق للكيفية التي تستطيع بها هذه التجارة أن تدعم أهداف هذه البلدان الإنمائية الاستراتيجية.

23-50 وتم الانتهاء في عام 2022 من إجراء أربعة تقييمات لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، منها تقييم على المستوى الإقليمي، وذلك بالنسبة للأردن وكينيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتونس، ليصل بذلك العدد الإجمالي للتقييمات التي أجريت حتى الآن إلى 32 تقييماً. وفي كينيا، أسفر التقييم عن وضع مشروع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية بالتشاور مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. وتهدف الاستراتيجية إلى أن تكون مكملة للاستراتيجية الإقليمية للتجارة الإلكترونية لجماعة شرق أفريقيا، التي تستند إلى نتائج الدراسات والتقييمات التي أجراها مؤخرًا مختلف الشركاء في التنمية، بما في ذلك تقييمات جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، فضلاً عن استراتيجية رواندا للتجارة الإلكترونية (وكلها بقيادة الأونكتاد). وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استند التقييم الإقليمي إلى التقييمات الثمانية التي أجراها الأونكتاد للدول الأعضاء في الجماعة في الفترة بين عامي 2018 و 2020، وكان بمثابة الخطوة الأولى نحو وضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية، هي الأولى نوعها في غرب أفريقيا.

23-51 وفي عام 2022، واصل الأونكتاد تعزيز أوجه التآزر بين الشركاء في التنمية، وتيسير الوصول إلى حلول تنمية القدرات في مجال التجارة الإلكترونية، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية في البلدان المستفيدة، وذلك من خلال آلية دعم تنفيذ التقييم. وفي عام 2022، وخلال أسبوع التجارة الإلكترونية، صدر الاستعراض الثاني الذي أكد وجود اتجاه إيجابي في التنفيذ، حيث بلغ متوسط لدى البلدان المشاركة الأربعة عشر نسبة التنفيذ 59 في المائة، بعد أن كان في حدود 50 في المائة في العام السابق.

23-52 وقد شكّل الدعم المقدم من البرنامج العادي للتعاون التقني تكملةً للعمل المنفذ من خلال الباب 12 من الميزانية العادية الذي يركز على الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وعلى مواطنيها ضعفاء الحرجة من حيث منظومات التجارة الإلكترونية الوطنية بهدف اقتراح إجراءات محددة للحكومات لتحسين حالة منظوماتها للتجارة الإلكترونية.

23-53 وأسهم العمل المذكور أعلاه في منح صاحبات مشاريع رقمية القدرة على الإسهام في بناء اقتصاد رقمي أشمل للجميع، وذلك على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4، وفي مقياس الأداء ذي الصلة، ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.12)) (انظر الجدول 23-7).

الجدول 23-7

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى عدد إجمالي تراكمي قدره 400 من النساء صاحبات المشاريع الرقمية المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى عدد إجمالي تراكمي قدره 300 من النساء صاحبات المشاريع الرقمية المنفذة في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى عدد إجمالي تراكمي قدره 240 من النساء صاحبات المشاريع الرقمية المنفذة في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى عدد إجمالي تراكمي قدره 200 من النساء صاحبات المشاريع الرقمية المنفذة في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى 50 من صاحبات المشاريع الرقمية المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
وإنشاء ثلاث شبكات جديدة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وغرب البلقان	وإنشاء ثلاث شبكات جديدة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وغرب البلقان	وإنشاء ثلاث شبكات جديدة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وغرب البلقان	وإنشاء ثلاث شبكات جديدة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وغرب البلقان	وإنشاء ثلاث شبكات جديدة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وغرب البلقان

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

اتباع نهج شامل لتكون الاستجابات السياساتية فعالة ومتكاملة في ظل اقتصاد عالمي متغير - برنامج "الفقرة 166" تعزيز قدرات عملية وضع السياسات لتيسير التنوع الاقتصادي من خلال زيادة القدرات المتصلة بالبيانات في تجارة الخدمات (النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3 (Sect.12/A/78/6))

23-54 في عام 2024، يُنتظر من جميع البرامج الفرعية أن تستمر في دعم المسؤولين الحكوميين وممارسي صنع السياسات في البلدان النامية بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، بغرض زيادة قدرتهم على تحديد استجابات سياساتية أكثر فعالية وتكاملاً للتعامل مع اقتصاد عالمي متغير، وفقاً لما تمليه الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك وأعيد تأكيده بعدئذ في توافق آراء سان باولو، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، ووثيقة مافيكيانو نيروبي لعام 2016. وفي الأونة الأخيرة، وفي سياق أعمال التعاون التقني التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أولت الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً في عهد بريدجتاون، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الدورة التدريبية المقدمة بموجب الفقرة 166، حيث أقرت بأن الأنشطة المنجزة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك ذات أهمية وفائدة كبيرتين.

23-55 وفي ضوء الآراء الإيجابية المتلقاة من الدول الأعضاء، يعترزم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة تقديم الدورة التدريبية الرئيسية المقدمة بموجب "الفقرة 166" بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، لفائدة مقرري السياسات، والمندوبين المتمركزين في جنيف، وغيرهم من الأطراف المعنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وستظل هذه الدورة تستند إلى المنظور الإنمائي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وترتكز على الروابط بين سياسات التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا واللوجستيات والاقتصاد الكلي في سياق الاتجاهات الاقتصادية الكبرى والمناقشات الجارية في المحافل المتعددة الأطراف. وستركز الدورة أيضاً على مختلف النهج التي اتخذتها البلدان لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية، وستتضمن مناهجها الدراسية العامة، التي لا تزال تتطور لتعكس احتياجات مقرري السياسات في المناطق النامية، مسألتي التعافي والقدرة على الصمود في إطار مواجهة الجائحة العالمية وما بعدها.

23-56 واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، بشكل أكثر تحديداً، بما يلي:

- (أ) مواصلة معالجة التحديات التي تواجهها الاقتصادات النامية في المناهج الدراسية، بما في ذلك التعامل مع العواقب الاقتصادية للأزمات، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والتصدي لها؛
- (ب) مواصلة تطوير وحدات برنامج بناء القدرات التي تركز على التنمية والسياسات الإنمائية ودور التجارة والمالية الدوليتين في عالم تسوده العولمة؛ وعلى تسخير الفوائد المتأتمية من التجارة والديناميات المتغيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، واللوجستيات التجارية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، والاقتصاد الرقمي؛ وعلى الاقتصاد الرقمي؛

وعلى تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ج) بدء ثلاث دورات إقليمية في ثلاث من المناطق النامية الخمس، تغطي الاقتصادات الأفريقية (مقرر عقدها في نيروبي)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مقرر عقدها في بوينس آيرس)، وآسيا والمحيط الهادئ، مقرر عقدها في إسلام آباد، وسيجري تكييفها كلها وفقا لمتطلبات كل منطقة بعينها؛

(د) مواصلة تنفيذ أنشطة بناء القدرات لفائدة البلدان النامية من أجل الاستثمار في رأس المال البشري لأغراض التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030؛

(هـ) تنفيذ عناصر التعلم الإلكتروني والتقييمات والجوانب الأخرى، بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، التي ستمثل تكلفة إضافية يجب أن يغطيها البرنامج في عام 2024 والأعوام اللاحقة.

57-23 وستكمل الاستجابة العمل المقرر لجميع البرامج الفرعية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيُضطلع به من خلال الباب 12 من الميزانية العادية لزيادة تعزيز قدرات مقرري السياسات على صياغة السياسات، وتقديم الخدمات الاستشارية في سياق الاتجاهات الاقتصادية الكبرى والمناقشات الجارية في المحافل المتعددة الأطراف، مع التركيز على مختلف النهج التي اتخذتها البلدان لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية.

58-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تحقيق النتائج المرجوة في إطار جميع البرامج الفرعية الخمسة، بما في ذلك تعزيز قدرات وضع السياسات لتيسير التنوع الاقتصادي من خلال زيادة القدرات المتصلة بالبيانات في تجارة الخدمات، على النحو المبين في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3، ومقياس الأداء ذي الصلة لما لا يقل عن ثلاثة بلدان إضافية تقوم باعتماد أو تنقيح أو تنفيذ سياسات تتعلق بالتجارة في الخدمات بالاسترشاد بجمع البيانات واستخدامها بشكل أفضل، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.12)) (انظر الجدول 23-8).

الجدول 23-8

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
قيام ما لا يقل عن ثلاثين بلداً إضافياً باعتماد أو تنقيح أو تنفيذ سياسات تتعلق بالتجارة في الخدمات بالاسترشاد بجمع البيانات واستخدامها بشكل أفضل	قيام ما لا يقل عن بلدين إضافيين باعتماد أو تنقيح أو تنفيذ سياسات تتعلق بالتجارة في الخدمات بالاسترشاد بجمع البيانات واستخدامها بشكل أفضل	استقادت الدول الأعضاء من إنشاء فريق عامل معني بالبيانات لأغراض التجارة في الخدمات والسياسات الإنمائية مفتوح العضوية ويعمل لفترة زمنية محددة	قام مقررو السياسات من باراغواي والمغرب بتعزيز قدراتهم على صياغة سياسات وطنية متعلقة بالتجارة في الخدمات، ومنها خدمات النقل واللوجستيات.	قام مقررو السياسات من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتعزيز قدراتهم على صياغة سياسات وطنية متعلقة بالتجارة في الخدمات، ومنها خدمات السياحة والطاقة.

باء - المنجزات المستهدفة

59-23 يعرض الجدول 23-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-9

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2022	عام 2023	عام 2024	عام 2024	
46	51	46	51	باء - توليد المعارف ونقلها
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 23-10

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات			نفقات عام 2022	اعتمادات عام 2023	المجموع	النسبة المئوية
	تغييرات	تغييرات	تغييرات				
1 326,8	-	-	1 326,8	1 116,5			
-	-	-	-	6,1			
290,3	23,9	56,0	234,3	256,4			
-	-	-	-	14,8			
-	-	-	-	3,9			
-	-	-	-	1,3			
464,1	-	-	464,1	308,4			
2 081,2	2,8	56,0	2 025,2	1 707,3			

23-60 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 2 081 200 دولار، وتعكس زيادة في الموارد قدرها 56 000 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وتهدف الزيادات المقترحة تحت بند سفر الموظفين (56 000 دولار) إلى توفير موارد إضافية لدعم عمل المستشارين الإقليميين في تقديم المشورة التقنية الفعالة وفي أوانها بشأن الخيارات السياسية وأثارها، فضلا عن المساعدة التقنية في مجالات التجارة والاستثمار والتجارة الإلكترونية وغيرها من المجالات ذات الصلة، في إطار الزيادة المرتقبة في حجم طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء، مع تأكيد الحاجة إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية في التقييم المنهجي لحالة بيئتها التمكينية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتجاوز الحواجز التي جرى تحديدها، بسبل منها إجراء تقييمات للجاهزية للتجارة الإلكترونية ودعم التنفيذ، ووضع استراتيجيات وخطط عمل للتجارة الإلكترونية.

3 - المستوطنات البشرية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

61-23 يتولى موئل الأمم المتحدة تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار المستوطنات البشرية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار جميع البرامج الفرعية التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة.

62-23 ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، والتي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 15)).

طلبات الدعم الإضافية المتوقع ورودها من الدول الأعضاء لعام 2024

63-23 من المرتقب حدوث زيادة في حجم طلبات المساعدة في قطاعي الإسكان والحضنة المستدامة المقدمة من 10 مدن على الأقل في ثماني دول أعضاء في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، ووسط آسيا، وشرق أوروبا دعماً لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والاستثمار في ما يعود بأثر على صعيد هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، من المتوقع استمرار ورود طلبات دعماً لعمليات الإنعاش الحضري في منطقتي شرق أوروبا وجنوب القوقاز.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

الاستعراضات المحلية الطوعية لتعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق على الصعيد العالمي من خلال إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة
النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2 (A/78/6 (Sect. 15))

64-23 في عام 2022، تلقى البرنامج العادي للتعاون التقني طلبات دعم لتعبئة الخدمات الاستشارية التقنية من أجل التنمية الحضرية المستدامة من مجموعة واسعة من المناطق والبلدان والمواقع في شرق أوروبا (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية)، وأفريقيا (بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وغانا، وناميبيا) ووسط آسيا الوسطى، وآسيا والمحيط الهادئ (أذربيجان، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركمانستان، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والبرازيل)، وأوروبا الغربية ودول أخرى (إسبانيا، وأوكرانيا، والبرتغال، وتركيا). وقدم البرنامج الفرعي الخدمات الاستشارية والدعم في المجال التقني، بما في ذلك تدابير التعاون بشكل شخصي أو عبر الإنترنت، ونظم حلقات عمل لبناء القدرات والتحقق، مما وفر قاعدة الأدلة لوضع السياسات الملائمة وتنفيذ كل منها على حدة.

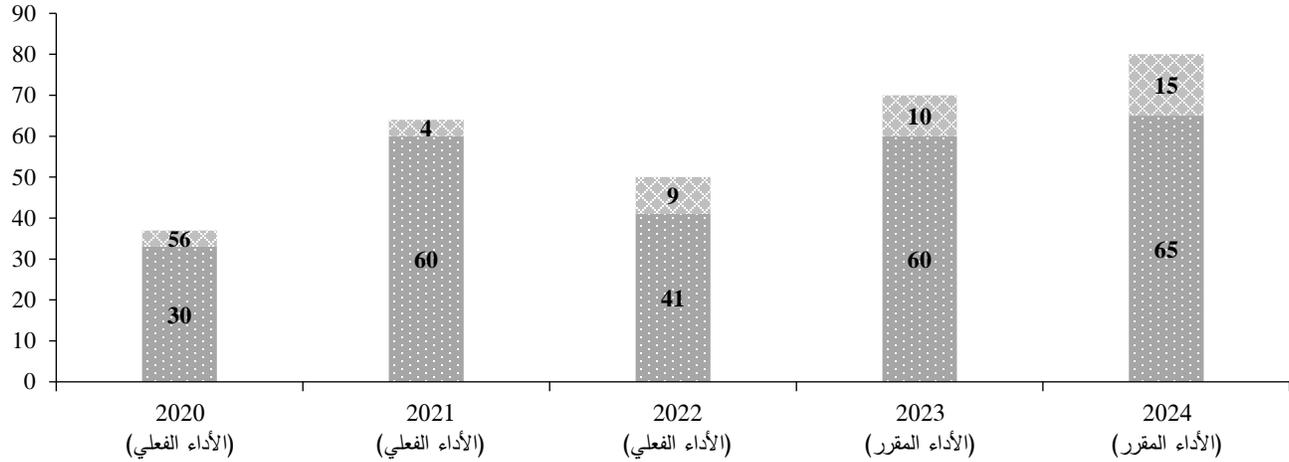
65-23 وفي عام 2022، ومع استمرار تطبيق قيود كوفيد-19 في بلدان بعينها، قدم البرنامج العادي للتعاون التقني خدمات استشارية تقنية للدورة الثانية للمؤتمر العالمي لمدن أهداف التنمية المستدامة المعقود في شنغهاي، الصين، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمدن في عام 2022. وفي المجموع، انضم 230 مشاركاً من 55 بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم إلى المؤتمر، الذي شارك فيه على نطاق واسع الحكومات المحلية ومختلف الأطراف المعنية على الصعيد المحلي.

66-23 وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج الفرعي 2، تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المعززة عن طريق توجيه الحكومات المحلية والإقليمية في عملية وضع استعراضات محلية طوعية. وقد ساهم الدعم المقدم من هذا البرنامج الفرعي في تحفيز إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في مدن إضافية، في أعقاب الطلب الذي تجلّى في التعبير عن الاهتمام بالانضمام إلى هذه الحركة العالمية. وما فتئ موئل الأمم المتحدة يقدم المساعدة في مجالات التعاون التقني، والشراكة الاستراتيجية، وتطوير المعارف، والتعلم وبناء القدرات، والدعوة على الصعيد العالمي.

23-67 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاستعراضات المحلية الطوعية التي تعزز الرخاء المشترك للمدن والمناطق على الصعيد العالمي من خلال إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، والأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.15)) (انظر الشكل الخامس من الباب 23).

الشكل الخامس من الباب 23

مقياس الأداء: عدد الاستعراضات المحلية الطوعية التي تعدها الحكومات المحلية والإقليمية (العدد السنوي)



عدد الاستعراضات المحلية الطوعية المنجزة على الصعيد العالمي (العدد السنوي) عدد الاستعراضات المحلية الطوعية المنجزة بدعم مباشر من البرنامج الفرعي

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تحقيق النتائج المرجوة من الأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الخطة الحضرية الجديدة، وتعزيز قدرة المدن على معالجة أوجه عدم المساواة وسد الفجوات الاجتماعية والمكانية والرقمية (نتيجتان في الأبواب المتعلقة بالاستراتيجية من الوثيقة (A/78/6 (Sect. 15)))

23-68 بالنسبة لعام 2024، يُتوقع أن تزيد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية التقنية من منطلق البناء على الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، التي تدعو إلى أن تكون البرمجة أكثر تكاملا وتتماشى مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الاستعانة بالتحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات المفضية إلى التحول تتيح للبلدان والمدن تسريع وتيرة تنفيذها للأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، والخطط العالمية الأخرى على النحو المبين أيضا في عقد العمل. وسيتم التركيز بشكل خاص على إضفاء الطابع المحلي على التنمية المستدامة في ما لا يقل عن ستة بلدان مختارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشرق أوروبا، ووسط آسيا.

23-69 وسيواصل موئل الأمم المتحدة دعم تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023، بصيغتها الممددة حتى عام 2025 من جانب مجلس الموئل في حزيران/يونيه 2023، ومجالاته المتعلقة بالتغيير، ومبادراته الرئيسية المتعلقة بمُدن أهداف التنمية المستدامة من خلال مواصلة تطوير وتعزيز استخدام أدوات البيانات المتعلقة بالإطار العالمي للرصد الحضري، وأدوات تنمية القدرات المؤسسية المحلية، ومرفق الاستثمار في المدن الذي ينفذ بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للاستثمار الرأسمالي. وهذا ما سيعزز ممارسات الحضرة المستدامة ويعجل وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن، مع التركيز على جعل

المجتمعات والمدن أشمل للجميع وعلى التعافي في الأجل الطويل من آثار جائحة كوفيد-19. ويتوقع موئل الأمم المتحدة أن تُدرج نحو 100 مدينة في برنامج مُدن أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2024.

70-23 واستجابة للطلبات المرتقب تلقيها في عام 2024، سيقوم موئل الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) توسيع نطاق الخدمات الاستشارية التقنية وأنشطة بناء القدرات لتشمل التحول الرقمي الهادف إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة؛

(ب) تطوير ورقمنة جميع الأدوات المعيارية ذات الصلة بتنفيذ البرامج الرئيسية الخمسة لموئل الأمم المتحدة التي تهدف إلى دعم الدول الأعضاء التي تنتمي إلى فئة البلدان النامية في أن تحقق على نطاق واسع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناطق الحضرية؛

(ج) مواصلة تطوير وتنقيح المنهجية والمواد التوجيهية المتعلقة بأطر التنمية الحضرية المتكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، استناداً إلى الدروس المستفادة من المبادرات التجريبية، والاضطلاع بأنشطة إضافية في مجال بناء القدرات حسب الاقتضاء؛

(د) التشجيع على التعاون التقني وتبادل المعارف بين المناطق، بطرق منها إطلاق جائزة شنغهاي العالمية للتنمية المستدامة في المدن، ومؤشر شنغهاي المعدل، ودليل شنغهاي لعام 2024.

71-23 وستكمل هذه الاستجابات العمل المقرر في البرامج الفرعية لموئل الأمم المتحدة التي ستتخذ من خلال الباب 15 من الميزانية العادية لمواصلة تطوير وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية المتكاملة.

72-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تحقيق النتائج المرجوة من الأبعاد الحضرية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها فضلاً عن الخطة الحضرية الجديدة، فضلاً عن تعزيز قدرة المدن على معالجة أوجه عدم المساواة وسد الفجوات الاجتماعية والمكانية والرقمية، وهي نتيجة ترد في الباب المتعلق بالاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي 2، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 ((A/78/6 (Sect. 15)).

باء - المنجزات المستهدفة

73-23 يعرض الجدول 11-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-23

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

28

28

26

26

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 12-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات			نققات عام 2022	المجموع
	النسبة المئوية	اعتمادات عام 2023	المجموع		
979,6	-	-	979,6	870,7	تكاليف الموظفين الأخرى
186,6	8,8	15,1	171,5	111,8	الخبراء الاستشاريون
92,3	15,7	12,5	79,8	64,5	سفر الموظفين
108,1	10,1	9,9	98,2	26,5	الخدمات التعاقدية
25,5	-	-	25,5	30,6	مصرفات التشغيل العامة
0,7	40,0	0,2	0,5	0,2	اللوازم والمواد
7,0	-	-	7,0	10,1	الأثاث والمعدات
-	-	-	-	4,5	المنح والمساهمات
1 399,8	2,8	37,7	1 362,1	1 118,9	المجموع

74-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 1 399 800 دولار، وتعكس زيادة قدرها 37 700 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وتهدف الزيادات المقترحة تحت بند: الخبراء الاستشاريون وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية، إلى توفير خبرة تقنية إضافية للصناديق التحفيزية المتاحة لكل مكتب من المكاتب الإقليمية الأربعة، ودعمًا للوجود الإقليمي الناشئ في منطقتي شرق أوروبا ووسط آسيا. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة المرتقبة في عدد طلبات الحصول على الخدمات الاستشارية التقنية لعمليات الإنعاش الحضري في منطقتي شرق أوروبا وجنوب القوقاز ستجعل الزيادة تحت بند السفر ضرورية. وفضلاً عن ذلك، ستسمح الزيادة المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية بوضع مجموعة أدوات لإطار الإنعاش الحضري وتطبيقها على سياقات الأزمات الحضرية في شرق أوروبا، فضلاً عن تقديم الدعم للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية.

4 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

75-23 ينفذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأنشطة المندرجة في إطار المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرنامج الفرعي 8، التعاون التقني والدعم الميداني.

76-23 ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة: البرنامج الفرعي 1: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والبرنامج الفرعي 2: الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية؛ والبرنامج الفرعي 3: مكافحة الفساد؛ والبرنامج الفرعي 4: منع الإرهاب؛ والبرنامج الفرعي 5: العدالة؛ والبرنامج الفرعي 6: الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية؛ والبرنامج الفرعي 7: دعم السياسات؛ والبرنامج الفرعي 8:

التعاون التقني والدعم الميداني، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، والتي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 16)).

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

77-23 توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية وإطلاعها عليها من خلال الحوارات المنتظمة مع الجهات الوطنية النظيرة؛ والحملات الوطنية للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واليوم الدولي لمكافحة الفساد؛ ومبادرات جمع الأموال والشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص التي تركز تحديداً على السياقين القطري والإقليمي. ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً اتصالات مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة الطلبات المتعلقة بالبرنامج العادي للتعاون التقني، ولاستبطان نهج منسقة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء التي تندرج ضمن مجالات البرنامج العادي.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

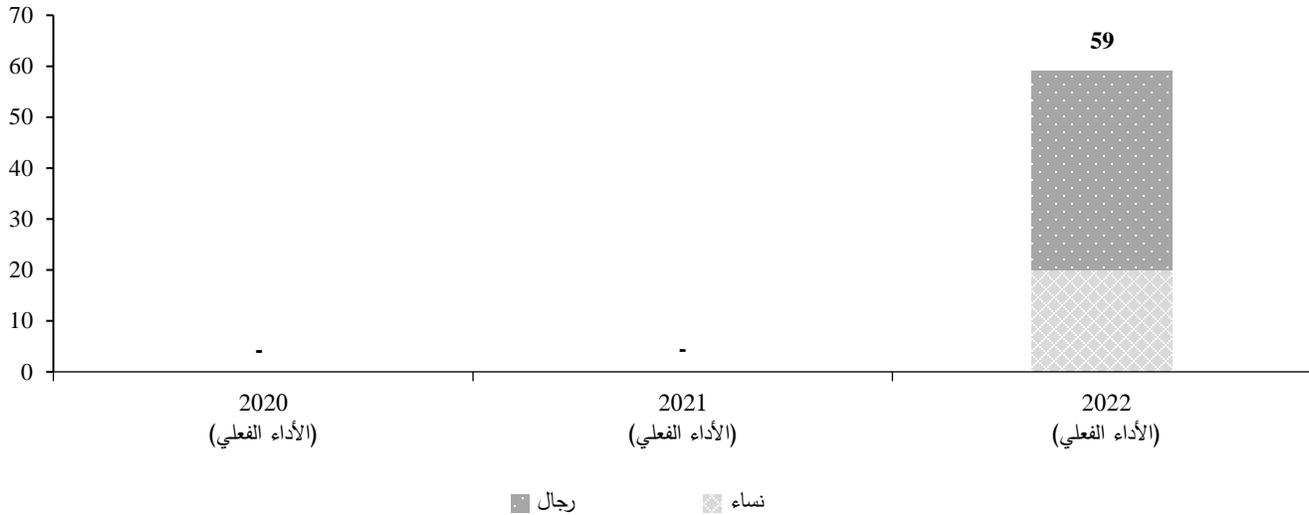
تعزيز إعادة الإدماج في المجتمع وفرص العمل للأشخاص الموجودين في السجون في المكسيك (على النحو المبين في الأداء البرنامجي في عام 2022 في البرنامج الفرعي 8)

78-23 يتلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدداً من الطلبات من الدول الأعضاء، في طائفة واسعة من المجالات التي تشمل كامل ولاية المكتب. ويدعم المكتب سنوياً إسداء المشورة في مجال السياسات والقدرة التقنية من خلال مستشار أقليمي يعمل على أساس التفرغ ومن خلال المهام التي يضطلع بها، فضلاً عن 25 مشروعاً ميدانياً صممت لدعم إجراءات محددة. وكمثال عن المبادرات — 25 الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني في عام 2022، تلقى المكتب طلباً لبناء القدرات لدى النساء والرجال المحتجزين في أحد السجون المكسيكية بهدف حصولهم على شهادة في التدريب المهني، ولزيادة قابليتهم للتوظيف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ممارسة التمييز والوصم ضد السجناء، يؤدي الافتقار إلى مهارات العمل وفرص العمل إلى إعاقة إعادة إدماج الجناة في المجتمع، مما يسفر عن مزيد من العزلة وزيادة احتمال معاودة الإجرام. وقد زوّدت المبادرة الأشخاص المسجونين المحرومين من حريتهم بالأدوات اللازمة للتصدي لأوجه التحيز والأحكام المسبقة، فضلاً عن التدريب المهني والدعم في مجال البحث عن عمل. ففي مكسيكو، على سبيل المثال، قُدِّم المكتب تدريباً مؤهلاً للتوظيف ومنحَ شهادات معتمدة في مجال نظم تجميع مياه الأمطار وتركيب الألواح الشمسية في إطار جهد أوسع نطاقاً لإعادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي عام 2022، مُنحَ 59 سجيناً (39 ذكراً و 20 أنثى) شهادات معتمدة باعتبارهم عمال تركيب مؤهلين، مما عزز فرصهم من حيث قابلية التوظيف عند إطلاق سراحهم. وحصلت 30 سجيناً أخرى على تثقيف تكميلي في المجال المالي.

79-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق النتيجة المتمثلة في تعزيز إعادة الإدماج في المجتمع وفرص العمل للسجناء في المكسيك، على النحو المبين في باب الأداء البرنامجي من البرنامج الفرعي 8، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.16)) (انظر الشكل السادس من الباب 23).

الشكل السادس من الباب 23

مقياس الأداء: عدد النساء والرجال المحتجزين في مكسيكو الحاصلين على شهادات مهنية معتمدة والذين لديهم قابلية أكبر للتوظيف (العدد السنوي)



الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تعزيز سيادة القانون وحماية الضعفاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ
النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 8 (A/78/6 (Sect. 16))

80-23 بالنسبة لعام 2024، يتوقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورود عدد متزايد من الطلبات من الدول الأعضاء في عدد من المواضيع. وفي إطار الاستجابة لتلك الطلبات، يعترف المكتب بإسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم التقني للبلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان الخارجة من النزاع في المجالات التالية: (أ) الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة وتنفيذ تلك الصكوك؛ و (ب) تعزيز وإصلاح نظم العدالة الجنائية لديها بما يتماشى مع القواعد والمعايير والممارسات الجيدة القائمة (مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب)؛ و (ج) دعم تنمية قدرات الجهات الوطنية النظرية في مجالات مراقبة المخدرات، والتصدي للجريمة المنظمة، ومنع الإرهاب، والعدالة الجنائية. وفي ذلك السياق، سيقوم المكتب بتنظيم حلقات عمل تقنية، وتقديم التدريب للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، ومقرري السياسات، والمهنيين في مجالات متخصصة؛ وعقد اجتماعات أفرقة الخبراء؛ وإيفاد بعثات استراتيجية وإجراء تقييمات تتناول بلدا بعينه أو حاجة مواضيعية محددة بهدف المشاركة في تصميم برامج المساعدة التقنية الموسعة والأطول أجلا في وقت لاحق. ومن خلال صناديق البرنامج العادي للتعاون التقني، سيركز المكتب على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن الفئات الضعيفة وأزمات الدول الهشة.

81-23 وسيعمل المكتب على تحسين نظم جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر في ست دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، وعلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة الفساد فيما بين 14 دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ. وسيكون ذلك العمل مقترنا بأعمال خفارة مجتمعية يشارك فيها المجتمع المدني من خلال تعزيز إدارة مراقبة الحدود، وسيكفل أي دعم تنفيذي يقدم إلى الدول الأعضاء مشفوعا برؤية طويلة الأجل لاستعادة مؤسسات العدالة الجنائية ومراقبة الحدود والجمارك.

23-82 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تعزيز سيادة القانون وحماية الضعفاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 8، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 16)) (انظر الجدول 23-13).

الجدول 23-13
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
إقامة الشراكات لمكافحة الفساد ومكافحة تهريب المهاجرين في منطقة المحيط الهادئ	تجسيد أطر التحليل القطري المشترك وأطر التعاون في بابوا غينيا الجديدة وساموا وفيجي ولايات المكتب في سياق الأهداف 3 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة	تحسين نظم جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر في ست دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ	تحسين الأطر القانونية والسياساتية للتصدي للفساد والجريمة المنظمة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ	أن يكون لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ قاعدة متزايدة من الأدلة بشأن خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأن تكون أفضل استعدادا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بما في ذلك الجرائم التي تيسرها إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)
		تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب	مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بنشاط وفعالية في آليات الاستعراض الخاصة	قيام 14 دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ بالعمل على تعزيز وتوطيد منع الفساد ومكافحته، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى دعمها في تنفيذ خريطة طريق المحيط الهادئ للتصدي للفساد في منطقة المحيط الهادئ (رؤية تينيو)

23-83 ستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 أيضا في تحقيق النتائج المرجوة في إطار جميع برامج التنفيذ الفرعية، بما في ذلك ما يلي: زيادة التعاون الدولي وتعزيز القدرة المؤسسية والتشريعية للدول الأعضاء على كشف الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الجديدة والناشئة ومنعها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا، والحد من التوريد غير المشروع للمخدرات من خلال عمل سلطات إنفاذ القانون بصورة مشتركة ومنسقة على تعزيز مراقبة الحدود البحرية والجوية والبرية، وتَعَقُب وتفكيك الشبكات التي تعمل في إنتاج المخدرات والاتجار بها وتوزيعها؛ وزيادة التساوي في إمكانية اللجوء إلى القضاء للقطاعات الضعيفة من السكان وزيادة ثقة الجمهور في نظام العدالة، بسبل منها توفير خدمات المعونة القضائية على المستوى الوطني، التي يمكن

لجميع اللجوء إليها والمصممة خصيصا لضمان حقوق السكان وتلبية احتياجاتهم، على النحو المبين في إطار النتائج المتوقعة من البرامج الفرعية 1 و 2 و 5 على التوالي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 16)). وستسهم الاستجابة أيضا في تعزيز القدرة التحليلية من خلال زيادة المعرفة بالتهديدات والتحديات الناشئة فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، والممارسات الجيدة القائمة على الأدلة والمدعومة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإضافة إلى ذلك، ستسهم الاستجابة في زيادة قدرات تقرير السياسات في مجال الاتجار بالبشر من أجل تحسين نظم العدالة الجنائية وإدارة الحدود وتدابير مكافحة الفساد.

باء - المنجزات المستهدفة

84-23 يعرض الجدول 14-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 14-23

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2022	عام 2022	عام 2023	عام 2024	
20	22	25	25	باء - توليد المعارف ونقلها
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 15-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2023	نفقات عام 2022	
	النسبة المئوية	المجموع			
730,6	-	-	730,6	335,2	تكاليف الموظفين الأخرى
68,6	-	-	68,6	156,9	الخبراء الاستشاريون
62,2	(0,6)	(0,4)	62,6	81,5	سفر الموظفين
129,0	32,7	31,8	97,2	139,4	الخدمات التعاقدية
4,1	-	-	4,1	38,5	مصرفات التشغيل العامة
-	-	-	-	16,2	اللوازم والمواد
-	-	-	-	74,7	الأثاث والمعدات
-	-	-	-	8,6	التشييد وأعمال الصيانة
170,2	-	-	170,2	116,1	المنح والمساهمات
1 164,7	2,8	31,4	1 133,3	967,2	المجموع

23-85 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 1 164 700 دولار، وتعكس زيادة قدرها 31 400 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وستغطي الزيادة تحت بند الخدمات التعاقدية (31 800 دولار) الدعم الإضافي اللازم لبناء القدرات على تقديم المساعدة التقنية نتيجة للزيادة المرتقبة في عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء.

5 - حقوق الإنسان

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-86 تتولى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار حقوق الإنسان. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرنامجين الفرعيين التاليين اللذين تضطلع بهما المفوضية: البرنامج الفرعي 1، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية والبحث والتحليل؛ والبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني، والأنشطة الميدانية. ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرنامجين الفرعيين المذكورين أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منهما، والتي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 24)).

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

23-88 تمشيا مع الطابع القائم على الطلب الذي يتسم به البرنامج العادي للتعاون التقني، يعمل البرنامج الفرعي 1 على زيادة الوعي بالفرص المتاحة للبلدان النامية للحصول على المساعدة التقنية من موارد البرنامج العادي من خلال المشاركة في المنتديات الإقليمية السنوية للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويعمل البرنامج الفرعي مع بقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إقامة شراكات مع الحكومات على الصعيد القطري لتصميم برامج للأمم المتحدة تتماشى مع الأولويات الإنمائية الوطنية وتدعمها. وفي ذلك السياق، ارتفع بشكل كبير طلب الدول الأعضاء على المساعدة والمشورة في المجال التقني.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

منظومة الأمم المتحدة مجهزة لتنفيذ التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ خطة عام 2030 (الأداء البرنامجي في عام 2022 للبرنامج الفرعي 1 (أ) (A/78/6 (Sect. 24)))

تمكين قادة الشعوب الأصلية والأقليات من خلال برامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية والأقليات (النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 (ج) (A/78/6 (Sect. 24)))

23-89 في عام 2022، وسعت برامج التنفيذ الفرعية نطاق العمل للنهوض بتنفيذ خطة عام 2030 من خلال زيادة الاستثمار في الدعم المعزز بغية مساعدة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق نتائج قوية في مجال حقوق الإنسان. وشملت هذه النتائج أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، والاستعراضات الوطنية الطوعية، وبناء القدرات لكيانات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الأطراف المعنية.

- 23-90 وقدمت البرامج الفرعية المشورة والتوجيهات التنفيذية بشأن المحتويات التحليلية والبرنامجية من أجل إعداد التحليلات القطرية المشتركة و/أو عمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، حيث وفرت الدعم إلى إكوادور، وألبانيا، وأنغولا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوستاريكا، ومدغشقر، وموريشيوس، وهايتي.
- 23-91 ودعمت البرامج الفرعية أعمال تعميم مراعاة حقوق الإنسان التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة والحكومات وسائر الأطراف المعنية، من خلال ما يلي: (أ) المساهمات في حلقة العمل العالمية المعنية بتعميم مراعاة الحق في التنمية في الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ و (ب) تنظيم مناسبات تواصل لإصدار المذكرة التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والاستعراض الوطني الطوعي والتنوعية بها؛ و (ج) استحداث أدوات وإعداد توجيهات للدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.
- 23-92 وفيما يتعلق بالنهوض بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، أسفر عمل البرامج الفرعية عن تعزيز قدرات الدول على إجراء تقييمات وتنفيذ سياسات لمكافحة التهميش، وكفل في الوقت نفسه ترسيخ استجابة الأمم المتحدة إزاء التمييز وأوجه عدم المساواة الاقتصادية على مبدأي المساواة وعدم التمييز.
- 23-93 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تجهيز منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ خطة عام 2030، على نحو ما يرد في الأداء البرنامجي للبرنامج الفرعي 1 (أ) لعام 2022، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 24)) (انظر الجدول 23-16).

الجدول 23-16

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
أسفرت قائمتان مرجعيتان وأداة على الإنترنت بشأن إدماج مسائل حقوق الإنسان، وعدم ترك أحد خلف الركب، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، عن تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على دعم الدول الأعضاء في التحليل وإعداد البرامج بغية منح الأولوية لأشد الفئات ضعفا والتصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة	أتيح موجز سياسات الأمين العام بشأن كوفيد-19 المتعلقة بحقوق الإنسان والاستجابة الاقتصادية للجائحة والتعافي منها، من أجل دعم الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تصميم تدابير تتصدى لأوجه عدم المساواة	حظيت الدول الأعضاء بالدعم في مسألة عدم ترك أحد خلف الركب والوصول إلى من هم الأشد تخلفاً عن الركب، أولاً من خلال توفير التوجيه التنفيذي الذي أعد مع فريق العمل المشترك بين الوكالات في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
		تمكنت الدول الأعضاء من الوصول إلى قائمة مرجعية تنفيذية بشأن حقوق الإنسان والاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19

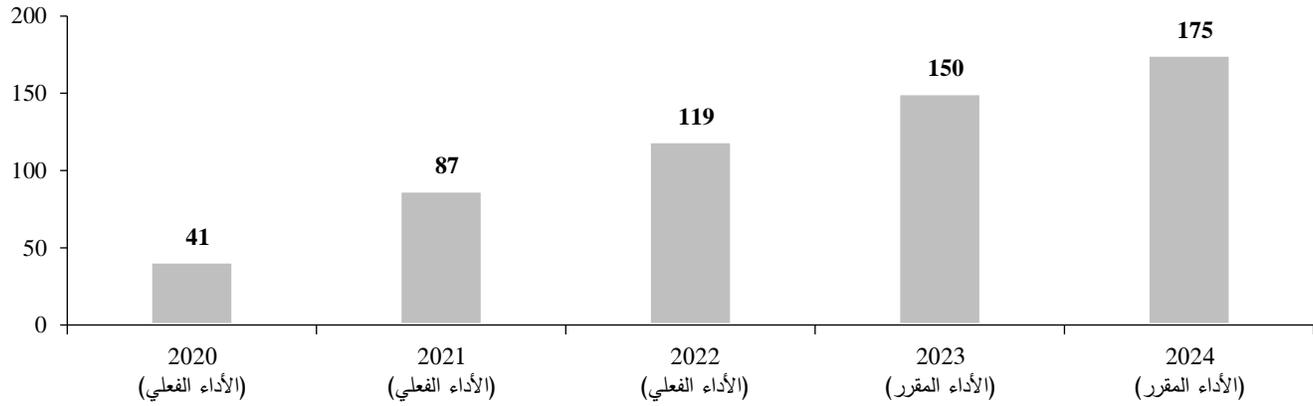
- 23-94 وفيما يتعلق بالطلبات في سياق مبادرات بناء القدرات، على سبيل المثال، نظمت المفوضية حلقة عمل لمدة يومين بشأن تعزيز تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لفائدة المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال في ليسوتو. وفي مصر، نظم البرنامج الفرعي 3 حلقة عمل للبرلمانيين بشأن قواعد ومعايير الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان والنظام الدولي لحقوق الإنسان، بينما أسهم البرنامج الفرعي 1 في دورة لصقل المعارف بشأن حقوق الإنسان لفائدة موظفي مكاتب المنسقين المقيمين في منطقة أوروبا ووسط آسيا.

23-95 وفي عام 2022، عمل البرنامج الفرعي أيضا على مواصلة دعم البلدان في تعزيز مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني من خلال برنامجي زمالات متميزين ولكن شاملين، أحدهما لفائدة موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ والآخر لفائدة ممثلين من الشعوب الأصلية عن أفراد الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية واللغوية والدينية.

23-96 وأسهم العمل المذكور أعلاه عن تمكين الزعماء من أفراد الشعوب الأصلية والأقليات من خلال برنامج المنح الدراسية لأفراد الشعوب الأصلية والأقليات، على النحو المبين في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 (ج)، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 24)) (انظر الشكل السابع من الباب الثالث والعشرين).

الشكل السابع من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الزمالات الرفيعة لفائدة أفراد الشعوب الأصلية والأقليات (العدد التراكمي)



الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحد من أوجه التفاوت

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3 (A/78/6 (Sect. 24)))

23-97 تستهدف البرامج الفرعية إلى توسيع نطاق العمل الذي يضطلع به المستشارون الإقليميون لأهداف التنمية المستدامة ليشمل مناطق أخرى. ففي عام 2022، اضطلعوا بدور أساسي في تقديم المشورة بشأن التحليلات والبرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة في بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجنوب الأفريقي، وإقامة تعاون وثيق مع المكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي، وتوفير الدعم الفعال للآليات الإقليمية المنشأة في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتقديم التدريب واستعراض عملية التحليلات القطرية المشتركة و/أو أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المتخذة دعماً للتدابير الاستراتيجية بشأن التنمية المستدامة الواردة في نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. ومن خلال نشر قدرات متخصصة إضافية في آسيا والمحيط الهادئ وشرق أفريقيا وإلحاق خبراء بيانات حقوق الإنسان في عام 2024، ستعمل البرامج الفرعية مع الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) تقديم خدمات استشارية تقنية بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في خطة عام 2030، والنهوض بتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب وإدماج حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ و (ب) توطيد الشراكات على الصعيد الإقليمي مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الكيانات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم في مجالي السياسات والبرامج إلى دول المنطقة؛ و (ج) إسداء المشورة في مجال السياسات وتوفير بناء القدرات بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في خطط وبرامج التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتصنيف البيانات، الرامية إلى دعم النظم الإحصائية الوطنية.

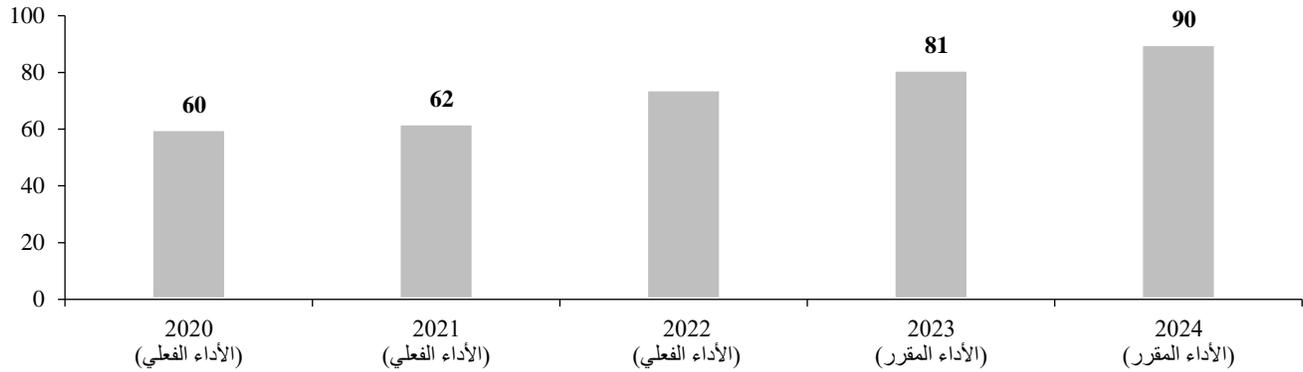
23-98 وفي إطار الزيادة المرتقبة في حجم طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء، ستقدم البرامج الفرعية مزيداً من المشورة المتخصصة في مجال السياسات والمساعدة التقنية لتنفيذ التعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب وتصميم سياسات تعطي الأولوية للشرائح المهمشة والمحرومة من السكان، وفقاً لمُسَرَّعات خطة عام 2030 التي اعتمدها الجمعية العامة في عام 2019 والقرار الذي اتخذته الاستعراض الشامل لعام 2020 الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

23-99 وفي إطار تلبية الطلبات المتزايدة على بناء نظم حماية اجتماعية أشمل للجميع والحد من أوجه عدم المساواة، ستواصل البرامج الفرعية العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز قدرتها على الحد من أوجه عدم المساواة وإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياساتها وتشريعاتها وآلياتها الوطنية. وستقوم البرامج الفرعية بذلك من خلال توفير الخدمات الاستشارية وبرامج التعاون التقني للدول الأعضاء وسائر الأطراف المعنية.

23-100 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحد من أوجه عدم المساواة، على النحو المبين في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/78/6 (Sect. 24)) (انظر الشكل الثامن من الباب 23).

الشكل الثامن من الباب 23

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات لتعزيز التشريعات والسياسات التي تدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العدد التراكمي)



باء - المنجزات المستهدفة

23-101 يعرض الجدول 17-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-23

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

242 248 245 272

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 18-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2023	نققات عام 2022	
	النسبة المئوية	المجموع			
1 271,8	6,3	75,6	1 196,2	1 063,7	تكاليف الموظفين الأخرى
172,8	-	-	172,8	235,0	الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	14,7	سفر الممثلين
93,7	-	-	93,7	311,8	سفر الموظفين
43,9	-	-	43,9	86,7	الخدمات التعاقدية
128,0	-	-	128,0	142,8	مصروفات التشغيل العامة
-	-	-	-	0,8	الأثاث والمعدات
1 098,9	-	-	1 098,9	487,0	المنح والمساهمات
2 809,1	2,8	75,6	2 733,5	2 342,4	المجموع

102-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 2 809 100 دولار، وتعكس زيادة قدرها 75 600 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وستوفر الزيادة المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (75 600 دولار) دعماً إضافياً لتنفيذ برامج التعاون التقني في المكاتب الميدانية للمفوضية.

6 - المساعدة الإنسانية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

103-23 يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار المساعدة الإنسانية. وتُنقذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للمكتب: البرنامج الفرعي 1: السياسة العامة والتحليل؛ والبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ؛ والبرنامج الفرعي 3، خدمات الدعم في حالات الطوارئ؛ والبرنامج الفرعي 4، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية.

104-23 ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، والتي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 27)).

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

105-23 ينظم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورات تدريبية (بما في ذلك عبر الإنترنت)، ومؤتمرات، ومناسبات تشاركية لإنهاء الوعي بخدمات الدعم المتاحة للدول الأعضاء. وتوفر المؤتمرات منصات للدول الأعضاء وسائر الجهات الشريكة لتبادل الخبرات

والمعلومات بشأن المبادرات الجديدة والممارسات الجيدة، من خلال أسبوع شراكات وشبكات العمل الإنساني، على سبيل المثال. وسيستمر المكتب في التواصل وإنكاء الوعي بشأن فرص التعاون والشراكة مع البلدان، ومعظمها مع البلدان النامية، وفي زيادة قدرات الدول الأعضاء بشأن سبل الحصول على المساعدة الإنسانية الدولية وخدمات الاستجابة للكوارث على الصعيد الدولي، من قبيل الخدمات التي يقدمها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. وسيواصل المكتب أيضا مع المنظمات الإقليمية التي تدعم الدول الأعضاء بغية إقامة شراكات وإنكاء الوعي بأنشطته في مجال بناء القدرات. ومن تلك المنظمات رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

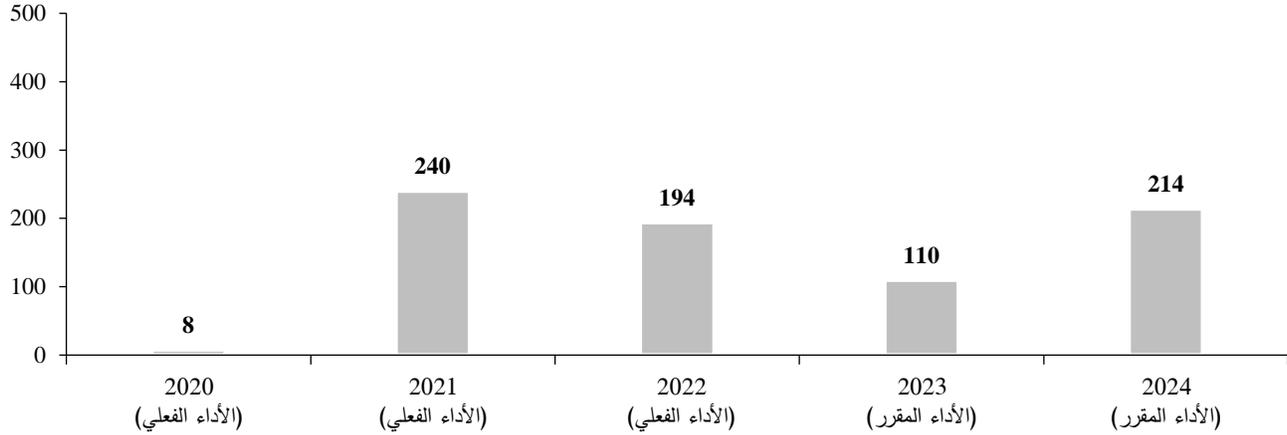
تلقى الأشخاص المتضررون من الأزمات مساعدة إنسانية طارئة في أعقاب وقوع الكارثة مباشرة
(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3 (A/78/6 (Sect. 27))

106-23 في عام 2022، استجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحالات الطوارئ المفاجئة والمعقدة في 11 بلدا (أفغانستان، وأوكرانيا، وباراغواي، وباكستان، وبيرو، وتونغا، والصومال، وغامبيا، والفلبين، ومدغشقر، وملاوي). ففي أفغانستان، نُشر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث لدعم البلد في الاستجابة للزلزال الذي ضرب منطقة الحدود الشرقية لأفغانستان. وفي مدغشقر، وبطلب من المنسق المقيم والحكومة إثر مرور الإعصار المداري "باستيرا"، نُشر الفريق لدعم الحكومة وقيادة العمل الإنساني في تنسيق الاستجابة للكوارث وإجراء تقييم وتحليل للاحتياجات بالارتكاز على الأدلة. وفي بيرو، وفي أعقاب انسكاب نفطي، واستجابة لطلب للمساعدة التقنية قدمته الحكومة، أُوفد فريق للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية يضم خبراء بيئيين وأعضاء من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، لإسداء المشورة للسلطات الوطنية بشأن إدارة الحوادث وتنسيق الاستجابة لها، وإجراء التقييمات الاجتماعية والبيئية السريعة، واستعراض أي خطط قائمة لمواجهة حالات الطوارئ، وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ.

107-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلقي الأشخاص المتضررين من الأزمة مساعدة إنسانية طارئة في أعقاب وقوع الكارثة مباشرة، على النحو المبين في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، (A/78/6 (Sect. 27)) (انظر الشكل التاسع من الباب الثالث والعشرين).

الشكل التاسع من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الجهات المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ التي دُرِبَت في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث وعلى التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، على الانتشار في حالات الطوارئ المفاجئة والاستجابة لها (العدد السنوي)



(أ) حُدِّثَ مقياس الأداء ليعكس الأرقام السنوية لا التراكمية.

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تعزيز تحليل مخاطر الكوارث من أجل الاستجابة الإنسانية
(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4 (A/78/6 (Sect. 27))

108-23 في عام 2024، يرتقب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيادة الطلب من جانب الدول الأعضاء على تعزيز توحيد نهج الاستجابة لحالات الطوارئ وقدرات تنسيق الاستجابة الإنسانية، لا سيما في البلدان النامية المعرضة بشدة لخطر آثار الكوارث الطبيعية وذات القدرات المتدنية على تنسيق الاستجابة. ولتلبية هذه الطلبات، يخطط المكتب لتزويد موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجدد بتدريب إضافي على برنامج المحاكاة. ويتمثل الهدف، بحلول نهاية عام 2024، في تدريب 10 موظفين على الاستجابة لحالات الطوارئ بغية زيادة تعزيز مهاراتهم في مجال القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة، وهو ما يشكل جزءاً حيوياً من عمل المكتب.

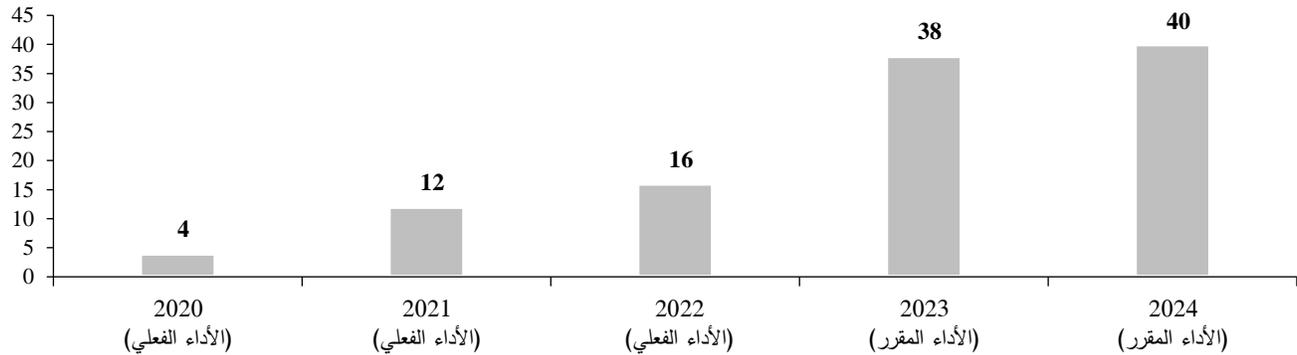
109-23 وسيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز القدرات على الاستجابة السريعة من خلال منهجيات موحدة ومحسنة للاستجابة، ذات هدف مقرر يتمثل في تدريب 214 من أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث على تطبيق نهج التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين المحلي والإقليمي. وستعطي مبادرة "الربط بين مؤسسات الأعمال" التي أطلقها المكتب الأولوية للتوسع بهدف إقامة علاقات مع شبكات القطاع الخاص التي تستجيب للآزمات في 20 بلداً على الأقل من أشد البلدان ضعفاً، ومعظمها من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

110-23 وفي إطار تعزيز جهود الإنعاش المبكر والعمل مع الجهات الشريكة في التنمية، سيعمل المكتب مع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية على تعزيز جهود التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي لتقديم حلول تتمحور حول الإنسان للتقليل من الاحتياجات الإنسانية في المستقبل من خلال دعم بناء القدرات على تعزيز الإنعاش والقدرة على الصمود.

111-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تعزيز تحليل مخاطر الكوارث من أجل الاستجابة الإنسانية، على النحو المبين في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4، ومقياس الأداء ذي الصلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 27)) (انظر الشكل العاشر من الباب 23).

الشكل العاشر من الباب 23

مقياس الأداء: عدد البلدان التي لها قدرة معززة على تحليل المخاطر من أجل الاستجابة الإنسانية (العدد التراكمي)



باء - المنجزات المستهدفة

112-23 يتضمن الجدول 19-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2024-2022 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-23

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2024-2022 مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي	المقرر المقترح	المقرر المقترح	المقرر المقترح
	عام 2022	عام 2022	عام 2023	عام 2024
باء - توليد المعارف ونقلها	28	27	28	28
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 20-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات	تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)			
	نفقات عام 2022	اعتمادات عام 2023	المجموع	النسبة المئوية
تكاليف الموظفين الأخرى	393,9	463,3	82,5	17,8
الاستشاريون	126,4	75,5	-	-
سفر الموظفين	59,4	81,7	10,0	12,2
الخدمات التعاقدية	-	59,3	(7,5)	(12,6)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2023	نفقات عام 2022	
	النسبة المئوية	المجموع			
15,8	276,2	11,6	4,2	55,6	مصرفات التشغيل العامة
-	-	-	-	1,4	اللوازم والمواد
-	-	-	-	17,3	الأثاث والمعدات
20,0	(78,9)	(75,0)	95,0	53,3	المنح والمساهمات
800,6	2,8	21,6	779,0	707,3	المجموع

113-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 600 800 دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها 21 600 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. والزيادة تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (82 500 دولار)، وسفر الموظفين (10 000 دولار)، ومصرفات التشغيل العامة (11 600 دولار) يقابلها جزئياً نقصان تحت بندي الخدمات التعاقدية، والمنح والمساهمات، وستوفر تدريباً إضافياً على برنامج المحاكاة لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجدد. ويتمثل الهدف بحلول نهاية عام 2024 في تدريب 10 موظفين على الاستجابة لحالات الطوارئ بغية زيادة تعزيز مهاراتهم في مجال القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة.

ثانياً - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

7 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

114-23 تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وتستخدم هذه الأنشطة لدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنمية القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار جميع البرامج الفرعية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

115-23 ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، والتي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 18)).

طلبات الدعم الإضافية المتوقع ورودها من الدول الأعضاء لعام 2024

116-23 في إطار الزيادة المرتقبة في حجم طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء، ستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً إضافياً في ثلاثة مجالات استراتيجية رئيسية هي: (أ) سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل المستدام؛ و (ب) تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتصنيع والتنويع الاقتصادي المستدامين؛ و (ج) النمو الشامل والقادر على الصمود من خلال العمل المناخي، والتحول في مجال الطاقة، والاقتصاد الأخضر والأزرق، والبيانات، والتحول الرقمي. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عام 2021 الدول الأعضاء بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ذات الصلة، مع التركيز المتزايد على إدارة الديون، وتفعيل الاتفاق المذكور أعلاه، وتسخير الاقتصاد الأزرق والتحول الرقمي في أفريقيا. وقد سنحت الفرصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتكرار ورفع مستوى صكوكها وأدواتها الرائدة (الأدلة، والكتيبات والأطر السياساتية، وما إلى ذلك) في العديد من البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها المحركات الرئيسية للإنعاش والنمو المستدام في القارة بعد انتهاء الأزمات.

استعراض الوظائف الرفيعة المستوى في مراكز العمل التي بها مقر (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

117-23 تتمثل المهمة الرئيسية للمستشارين الأفريقيين في توفير الخبرة التقنية، وتيسير نقل المعارف المستمدة من المداولات العالمية ومن أحدث الأعمال التحليلية إلى الحكومات والمؤسسات، والمساهمة في صياغة وتقدير و/أو تقييم السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية ودون الإقليمية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بناء على طلبها. وتظهر الأدوار والمهام ومجالات الخبرة المحددة في توصيف الوظائف وفي الإطار المرجعي، وهي تصنف على المستوى المناسب. وتخضع أي تعيينات جديدة لمستشارين أفريقيين وتمديد عقودهم، لاستعراض رئيس الكيان وموافقته، ثم تحال إلى قسمي الموارد البشرية والميزانية لتجهيزها. ويتطور التركيز الخاص بكل وظيفة بمرور الوقت متشيا مع مسارات التدابير الاستراتيجية للجنة، والأولويات المتغيرة للدول الأعضاء، والاتجاهات الإقليمية، وما إلى ذلك.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

قيام الدول الأعضاء بتطوير أسواق النقد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي
(الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022 في إطار البرنامج الفرعي 3 (A/78/6 (Sect.18))

118-23 في عام 2022، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استجابة مركزة على بناء أسواق للنقد وللمعاملات بين المصارف تتمتع بالسيولة ومفتوحة للجميع في أوغندا وزامبيا. فقد قامت هذه البلدان بتجزئة أسواق النقد والمعاملات بين المصارف بحيث تحتفظ مصارف متنوعة الأحجام والخصائص الائتمانية بالسيولة بشكل غير متساو بسبب القصور القانوني والتنظيمي والقصور في إدارة المخاطر وفي المهارات التقنية. وتعيق مثل هذه الظروف فعالية نقل السياسات النقدية للمصارف المركزية، وتطرح مخاطر كبيرة في فترات الاضطرابات أو الأزمات المالية. وخلال جائحة كوفيد-19، سجل مؤشر الإجهاد المحلي للأسواق الناشئة مستوى قياسيا لم يصله منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 نتيجة الآثار غير المباشرة لتشدد الأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والصدمات الخارجية الأخرى، وهو ما زاد من صعوبة تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا. ولذلك، فإن بناء أسواق قوية للنقد وللمعاملات بين المصارف هو من الأولويات القصوى للمصارف المركزية.

119-23 واستجابة لذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية إلى أوغندا وزامبيا، بناء على طلب مصرفيهما المركزيين، للعمل على إنشاء مرفق ضمان جامع لمعالجة مسألة التجزئة في أسواق النقد والمعاملات بين المصارف فيهما. وفي أوغندا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات عمل تدريبية لموظفي المصرف المركزي وللمهنيين العاملين في المصارف التجارية بشأن الوثائق والعمليات التشغيلية وإدارة الضمانات الرهنية وأساليب المحاسبة المتعلقة بمعاملات اتفاقات حق استرداد المبيع والمبادلة. ونُظمت حوارات غير رسمية بالاقتران مع تلك التدريبات لتوعية السوق بطموحات المصرف المركزي وتبادل الأفكار التي من شأنها أن تساعد في تطوير الأسواق. وفي زامبيا، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة جدوى لمرفق من منطلق أربعة أبعاد، بما يشمل الاستعراض القانوني والتنظيمي، والبنية التحتية النظامية، والطلب على السوق وملاءمتها، ومعارف المهنيين المصرفيين وقدراتهم. وعُمت نتائج الدراسة على جميع الأطراف المعنية في زامبيا، بما في ذلك المصرف المركزي، ولجنة الأوراق المالية والبورصة، والمصارف التجارية.

120-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام الدول الأعضاء بتطوير أسواق النقد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، على نحو ما يرد في النتيجة المدرجة في الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022 في إطار البرنامج الفرعي 3 وفي مقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.18)) (انظر الجدول 23-21).

الجدول 21-23

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
إبرام اتفاق تعاون لدعم الحكومات الأفريقية في مبادرة تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها في سياق جائحة كوفيد-19	قيام أوغندا وزامبيا بإدراج مسألة تطوير أسواق النقد والمعاملات بين المصارف باعتبارها مسألة استراتيجية في خريطة طريق كل منهما	تقدّم أوغندا مركزين ومحافظة زامبيا على ترتيبها في مؤشر مصرف "أبسا" للأسواق المالية الأفريقية لعام 2022

الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تحسين القدرات في مجال تخطيط التنمية من أجل التنمية المستدامة وإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا (النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 (A/78/6 (Sect.18))

121-23 الهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، في بلوغه هو تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل في أفريقيا عن طريق دعم الحكومات في تعزيز التخطيط الإنمائي وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي على نحو فعال، وتحسين الإدارة المالية العامة وحوكمتها. ومن جوانب عمل هذا البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تتبع التقدم الذي أحرزته في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وتكييف الأدوات ذات الصلة بالسياسات، مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لمساعدة البلدان في وضع وتنفيذ ورصد خططها الإنمائية الوطنية. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة الأدوات استجابةً لإعراب الخبراء في دورة عام 2016 لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن ضرورة أن تعتمد البلدان أدوات محددة تمكّن بنجاح من دمج خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في خططها الإنمائية الوطنية، واستجابةً كذلك للتوصية المقدمة في هذا الصدد ومفادها أن تساعد مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في وضع خريطة طريق لتنفيذ الخطتين على الصعيد الوطني، ووضع إطار منسق لرصد وتقييم الخطتين.

122-23 ومن خلال دعم البلدان في نقل خططها الإنمائية الوطنية إلى المنصة الرقمية لمجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، يسر البرنامج الفرعي وسرّع رقمنة أطر التخطيط الوطنية في أفريقيا. وسهّلت الرقمنة على البلدان مواءمة أطرها للتخطيط مع التزاماتها الدولية بدقة أكبر، وزادت من فرص الترويج لخطة عام 2063. وظل البرنامج يتلقى منذ إنشائه طلبات من الدول الأعضاء للحصول على الدعم في هذه العمليات.

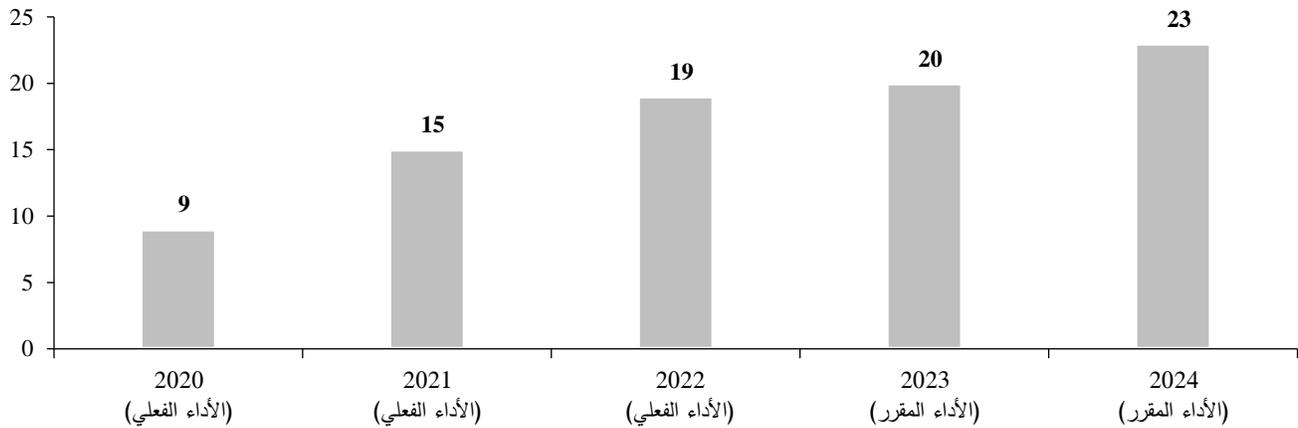
123-23 ويقدم البرنامج الفرعي أيضاً دعماً مصمماً خصيصاً للتسريع بوتيرة رفع البلدان الأفريقية من قائمة أقل البلدان نمواً. فالحاجة إلى تحسين إحراز ورصد التقدم نحو تحقيق الخطة العالمية والخطة القارية ملحة بشكل خاص في تلك البلدان، حيث إن 33 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً هي بلدان أفريقية. وتواجه أقل البلدان نمواً عدة تحديات في صياغة وتنفيذ خططها الإنمائية، ومنها الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة وعدم فعالية القطاع العام، بالإضافة إلى ضعف قدرات المؤسسات، ومحدودية الموارد البشرية والافتقار إلى المهارات، والقصور في تعبئة الموارد المحلية، وكثرة الأهداف والغايات.

124-23 وسيعزز الدعم المتوقع قدرة الدول الأعضاء التي هي من أقل البلدان نمواً على تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 من خلال خططها الإنمائية الوطنية، وكذلك قدرتها على الإبلاغ عن التقدم المحرز. وسيشمل ذلك تكييف مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة لدمج أهداف برنامج العمل وغاياته ومؤشراته وربطها بأهداف التنمية

المستدامة. وهذه العملية لتحديد مؤشرات برنامج العمل ستُعيد أيضا عملية وضع مؤشراتته العالمية. وبالإضافة إلى رقمنة الخطط وتيسير مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 وبرنامج العمل، سيركز الدعم المقدم أيضا على تعزيز إطار نتائج الخطط الإنمائية الوطنية لتسهيل رصد التنفيذ، وعلى مواءمة أطر التمويل مع الالتزامات الدولية لضمان رصد المخصصات التمويلية المناسبة.

125-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تحسين القدرات في مجال تخطيط التنمية من أجل التنمية المستدامة وإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.18)) (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 23).

الشكل الحادي عشر من الباب 23
مقياس الأداء : عدد البلدان التي تعتمد أدوات تخطيط التنمية (العدد التراكمي)



تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك السياحة، داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
(النتيجة 1 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 7 (A/78/6 (Sect.18))

126-23 يقدم العنصر 4 من البرنامج الفرعي 7 الدعم في مجال التكامل التجاري الإقليمي والسياحة والاقتصاد الأزرق إلى منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، بما يشمل 14 من بلدان شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويقدم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، تنفيذًا لولايته في مجال الاقتصاد الأزرق، المساعدة التقنية إلى البلدان بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء في المنطقة على تحقيق إمكانات موارد الاقتصاد الأزرق المتاحة، وصياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة لاستغلالها على نحو مستدام. وتقدم هذه المساعدة إلى البلدان بناء على طلبها. وسخر البرنامج الفرعي منذ عام 2020 مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق لتزويد واضعي السياسات والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص بالأدوات والمهارات اللازمة لإجراء تقييمات كمية منتظمة لمساهمة موارد الاقتصاد الأزرق الشاملة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبلد أو منطقة ما. وستتمكن الحكومات والوكالات المزودة بمجموعة الأدوات من وضع استراتيجيات لقطاع الاقتصاد الأزرق وقطاعاته الفرعية تكون مبنية على الأدلة ومحددة التكاليف. وستكون قادرة على تقييم عائد الاستثمار من خلال قياس الفوائد المحققة. وسيمكنها ذلك أيضا من استخدام البيانات التي تولدها مجموعة الأدوات في دعم طلبات جمع الأموال لمشاريع الاقتصاد الأزرق من الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج الفرعي الجهود الإقليمية الرامية إلى تنمية التجارة والخدمات المتصلة بالاقتصاد الأزرق، والأمن البحري. ويعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع لجنة المحيط الهندي على دعم الهيكل البحري الإقليمي في غرب المحيط الهندي نظرا لما لأمان النقل البحري من دور حاسم في كفاءة تعزيز تجارة السلع والخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أجرى البرنامج الفرعي أيضا تحليلا مقارنا للنقل باستخدام الطرق المائية الداخلية في منطقة شرق أفريقيا لتقصي

سبل موازنة سياسات واستراتيجيات النقل المتعدد الوسائط في مختلف أنحاء المنطقة لكفالة الكفاءة في نقل البضائع بوجه عام.

127-23 ويتلقى البرنامج الفرعي طلبات منتظمة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للحصول على الدعم في المجالات التالية: (أ) تقييم الاقتصاد الأزرق باستخدام مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (ب) الحسابات الفرعية للاقتصاد الأزرق؛ (ج) صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية و/أو إقليمية للاقتصاد الأزرق.

128-23 ولتلبية هذه الطلبات المتوقع تلقيها في عام 2024، سينفذ البرنامج الفرعي تدابير حسب الطلب في المجالات المذكورة أعلاه، ويعتزم لدى القيام بذلك أن يعمل عن كثب مع الوكالات الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين للتوعية بضرورة الجمع المنتظم لبيانات مصنفة عن جميع المسطحات المائية في البلدان، وبأهمية إنجاز تقييمات لموارد الاقتصاد الأزرق من أجل إثبات ارتباطها الإيجابي أو السلبي بقطاعات الأنشطة الفرعية الأخرى، وبقيمة وضع سياسات مبنية على الأدلة. ويسعى البرنامج الفرعي أيضا إلى تثقيف البلدان بشأن التكاليف المباشرة وغير المباشرة لانعدام الأمن البحري في المنطقة. وسيقدم المزيد من الدعم التدريبي المتخصص في مجال تيسير التجارة إلى المجتمعات الساحلية التي تتاجر بالمواد السريعة التلف عبر الحدود. وسيسهل البرنامج الفرعي أيضا في المبادرات الرامية إلى تحسين بيئة عمل تجارة منتجات الاقتصاد الأزرق السريعة التلف عن طريق تقصي إمكانات نقلها باستخدام الطرق المائية الداخلية في الممرين الأوسط والشمالى لشرق أفريقيا. وسيُنظم البرنامج الفرعي حلقات عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات، وسيعد عددا من المنتجات المعرفية لدعم تحقيق نتائج هذه المشاريع والإبلاغ عنها بفعالية.

129-23 وستؤدي هذه التدابير إلى تعزيز قاعدة معارف الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية وقدرتها على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة تتعلق بالاقتصاد الأزرق لرفع مساهمة هذا القطاع في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المستدامة في أفريقيا. ويتمشى الهدف المقرر مع التزام الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2022 الذي شُدّد فيه على ضرورة دعم البلدان النامية في تحسين قدراتها في مجال الملاحظة العلمية وجمع البيانات والحصول على التمويل والتكنولوجيا.

130-23 وستسهل الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك السياحة، داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 7، ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.18)) (انظر الجدول 22-23).

الجدول 22-23

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
وضع 9 أطر وأدوات للسياسات من قبل الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الأزرق	وضع 11 إطارا وأداة للسياسات من قبل الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الأزرق	قيام بلد واحد (جمهورية تنزانيا المتحدة) بتكييف مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق بحيث تتناسب السياق الوطني	قيام ما لا يقل عن ثلاث دول أعضاء أخرى بتنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق	قيام دولة عضو أخرى بتنفيذ إطار لسياسات الاقتصاد الأزرق
قيام بلد واحد (سيشيل) بوضع الصيغة النهائية لمشروع الحسابات الفرعية للسياحة (في انتظار	قيام دولتين من الدول الأعضاء (جمهورية تنزانيا المتحدة (زنجبار) وكينيا) بوضع الصيغة النهائية			

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
			لحسابات الفرعية للسياحة	موافقة الحكومة)

باء - المنجزات المستهدفة

131-23 يعرض الجدول 23-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2024-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-23

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2024-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	الفئة والفئة الفرعية
-----------------------------	-----------	-----------	-----------	-----------	----------------------

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 406 406 426 440

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 24-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات			نقعات عام 2022	اعتمادات عام 2023	المجموع	النسبة المئوية	تكاليف الموظفين الأخرى
3 587,2	-	-	-	3 587,2	2 537,1			تكاليف الموظفين الأخرى
1 627,1	-	-	-	1 627,1	1 363,8			الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	-	577,9			الخبراء
416,5	-	-	-	416,5	560,9			سفر الموظفين
434,9	-	-	-	434,9	178,1			الخدمات التعاقدية
-	-	-	-	-	330,3			مصروفات التشغيل العامة
-	-	-	-	-	1,9			اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	49,1			الأثاث والمعدات
3 498,5	7,9	257,5	3 241,0	2 206,9				المنح والمساهمات
9 564,2	2,8	257,5	9 306,7	7 805,9				المجموع

132-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 9 564 200 دولار وتعكس زيادة قدرها 257 500 دولار،

أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وستغطي الزيادة المقترحة تحت بند المنح والمساهمات

(500 257 دولار) تكاليف الأنشطة المتصلة ببناء القدرات في مجال سياسات وأطر الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتنمية الاجتماعية على النحو المبين في الفقرة 23-116.

8 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-133 تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنفيذ الأنشطة المندرجة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. وتتخذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للجنة: البرنامج الفرعي 1: سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية؛ والبرنامج الفرعي 2: التجارة والاستثمار والابتكار؛ والبرنامج الفرعي 3: النقل؛ والبرنامج الفرعي 4: البيئة والتنمية؛ والبرنامج الفرعي 5: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ والبرنامج الفرعي 6: التنمية الاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي 7: الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 8: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (العناصر 1 إلى 5)؛ والبرنامج الفرعي 9: الطاقة.

23-134 ومن خلال تقديم هذه المساعدة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.19)).

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

23-135 تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال تشديدها على طبيعة البرنامج القائمة على الطلب، على التوعية بفرص المساعدة التي يتيحها البرنامج على نحو متواصل من خلال ما يلي بالأخص: (أ) الوثائق الرسمية للاجتماعات والمؤتمرات وغيرها من المناسبات والمنتديات الحكومية الدولية وما يتصل بذلك من إعلام؛ (ب) الإحاطات المنتظمة للجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعيّنين من أعضاء اللجنة؛ (ج) الاجتماعات الثنائية للأمين التنفيذي مع كبار المسؤولين والممثلين الدائمين للدول الأعضاء؛ (د) البعثات الرسمية والخدمات الاستشارية للإدارة العليا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرهم من الموظفين؛ (هـ) المراسلات الرسمية الموجهة إلى الحكومات فيما يتعلق بعروض المساعدة الاستشارية وغيرها من عروض المساعدة التقنية المتاحة للدول الأعضاء بناء على طلبها.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

تعزيز البيانات والتوجيهات لوضع سياسات قائمة على الأدلة تتعلق بشيخوخة السكان، بما يتماشى مع خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
(الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022 في إطار البرنامج الفرعي 6 (A/78/6 (Sect.19)))

23-136 في الفترة 2021-2022، تلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (البرنامج الفرعي 6، التنمية الاجتماعية) أربعة طلبات للحصول على الدعم التقني من الفلبين وكمبوديا وملديف ومنغوليا لتنمية القدرة على تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية. ومن الكيانات المستفيدة (من مساعدات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) الوزارات المسؤولة عن خطط الحماية الاجتماعية والوزارات التنفيذية التي تعمل على التنسيق بين الوزارات بشأن الحماية الاجتماعية في البلدان المستهدفة. وفي الفلبين، أسهم الاستعراض الوطني الذي أجرته اللجنة لخطة العمل في إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في إطار خطة التنمية الوطنية الفلبينية للفترة 2023-2028. وأجريت

استعراضات لتقييم الاستعداد لتنفيذ خطة العمل في كمبوديا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وقدمى المحاربين وتأهيل الشباب؛ وأجريت الاستعراضات نفسها في ملديف بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية؛ وأجريت في منغوليا بالتعاون مع وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

137-23 وفي عام 2022، وُسِّع نطاق عمل أداة المحاكاة المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي وضعتها اللجنة لمساعدة البلدان على تقييم أثر التحويلات النقدية غير القائمة على دفع اشتراكات على المؤشرات الاقتصادية للاستهلاك والفقر وعدم المساواة وتكاليف الخطط في كل منها. ونظمت اللجنة حلقة عمل لتعزيز قدرة حكومة الفلبين على استخدام أداة المحاكاة للاسترشاد بها في وضع خطط الحماية الاجتماعية. وأعدت مواد أخرى تتعلق بتنمية القدرات من خلال مواد أولية بشأن وضع السياسات المتعلقة باستحقاقات الطفل وإجازة الأمومة، وبشأن التحويلات النقدية وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية العامة التي تغطي الجميع.

138-23 وساهم العمل المنكور أعلاه في تعزيز البيانات والتوجيهات لوضع سياسات قائمة على الأدلة تتعلق بشيخوخة السكان، بما يتماشى مع خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 6 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية لعام 2024 (A/78/6 (Sect.19) (انظر الجدول 23-25).

الجدول 23-25
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
دعم الدول الأعضاء في اللجنة وضع خرائط للسياسات المتعلقة بشيخوخة السكان وجمع البيانات لرصد شيخوخة السكان	إجراء خمس دول أعضاء في اللجنة تواجه أوضاعاً خاصة (بوتان وقيرغيزستان وكمبوديا وملديف ومنغوليا) استعراضات وطنية للبيانات والسياسات باتباع نهج منطلقة من القاعدة وعقد اجتماعات مشتركة بين الوزارات تحضيراً لرابع استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة في سياق خطة عام 2030	اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة وثيقة ختامية ("التعجيل بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة لعام 2002 من أجل بناء مجتمع مستدام لجميع الأعمار في آسيا والمحيط الهادئ") تتضمن توصيات للعمل على الصعيدين الإقليمي والوطني لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لشيوخوخة السكان، ولا سيما على المسنات	معالجة ثلاث دول أعضاء إضافية في اللجنة مسألة شيخوخة السكان وغيرها من الشواغل المتعلقة بالسكان والتنمية في أطر سياساتها وخطط عملها	تقديم نسبة 50 في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة إسهامات إلى مستودع اللجنة على الإنترنت، للبيانات والبيانات المتعلقة بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة
				استخدام نسبة 20 في المائة من الدول الأعضاء مستودع اللجنة على الإنترنت، وتنفيذها للتوصيات الواردة فيه عند صياغة سياسات وقوانين وبرامج ومبادئ توجيهية جديدة بشأن شيخوخة السكان

الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

التعجيل بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4 (Sect.19) (A/78/6))

قيام الحكومات المحلية بتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي ومساهمتها في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4 (Sect.19) (A/78/6))

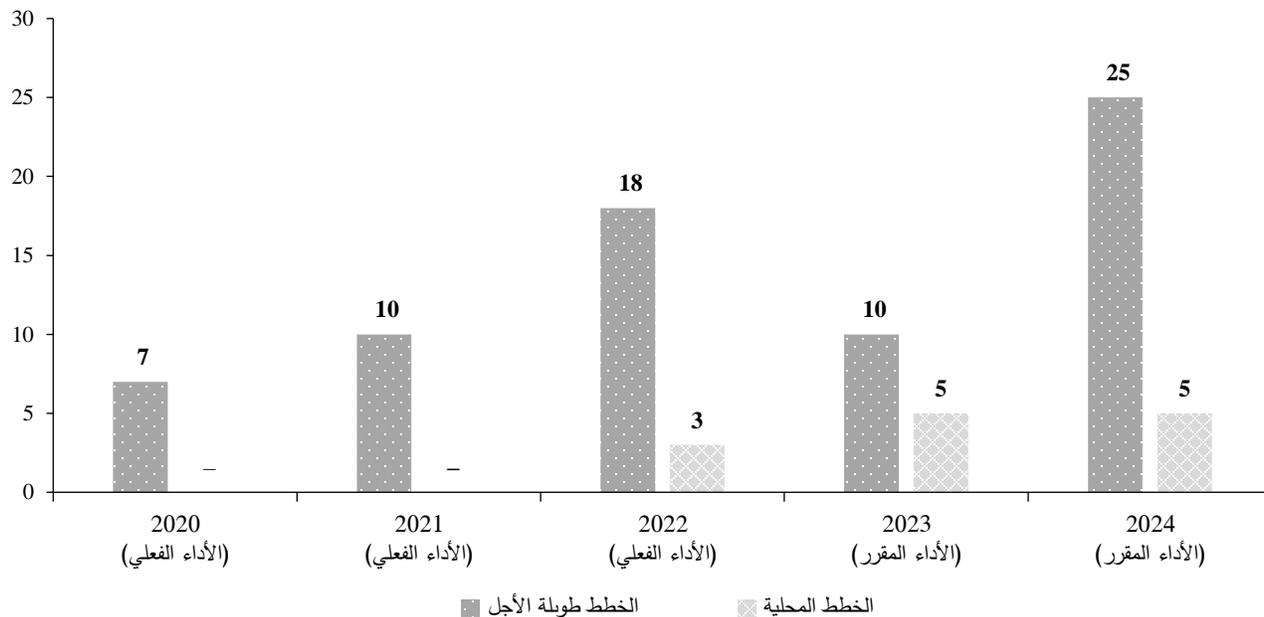
139-23 في عام 2024، وبعد الدورة التاسعة والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ في آسيا والمحيط الهادئ، سيركز البرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية، على تقديم المساعدة التقنية في مجال وضع الاستراتيجيات وخرائط الطريق المتعلقة بتحقيق "صافي انبعاثات صفري"، بما يشمل تطبيق أدوات للحد من غازات الدفيئة ومراقبتها ووضع أطر معززة للشفافية. ومن المقرر تقديم المساعدة التقنية في مجال وضع الاستراتيجيات وخرائط الطريق المتعلقة بتحقيق "صافي انبعاثات صفري" إلى منغوليا وبلدان منطقة جنوب شرق آسيا دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ستتسق أنشطة تنمية القدرات في هذا المجال مع الأنشطة المتوقعة تنفيذها في إطار الشريحة الخامسة عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية التي تتعلق بتعزيز الاستثمارات من أجل العمل المناخي المنصف والمعدل في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-19 والتي تشمل أنشطة في إندونيسيا وبنغلاديش وساموا وملديف، كما أنها ستكتملها. ومن المتوقع في عام 2024 أيضا أن يزداد الطلب من بلدان منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية على الحلول المناخية القائمة على المحيطات بالتزامن مع استضافة يوم آسيا والمحيط الهادئ للمحيطات في نسخته السابعة، وهو ما سيسهم في تنفيذ قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 1/76 المعنون "تعزيز التعاون للنهوض بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ". وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزداد الطلبات لدعم متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وبناء القدرات في مجال مخاطر المنظومات الغذائية وقدرتها على الصمود.

140-23 وفيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة، من المتوقع أن يستمر البرنامج الفرعي 4 في تلقي طلبات لدعم تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي وإعداد استعراضات محلية طوعية، ولمزيد من الطلبات بشأن حلول المدن الذكية. وأعربت بلدان أخرى عن اهتمامها بتلقي الدعم من اللجنة في الجهود المتعلقة بالتكيف مع السياق المحلي و/أو حلول المدن الذكية، ومنها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا والهند. ومن الأولويات أيضا العمل على الإجراءات والاستراتيجيات المحلية المتعلقة بالمناخ من خلال مشروع المبادرة المناخية الدولية ("UrbanACT")، واللجنة شريكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في تنفيذ هذا المشروع الذي يهدف إلى دعم التكامل الرأسي للاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ في إندونيسيا وتايلاند والصين والفلبين والهند. وستسخر الأنشطة المتوقعة للبرنامج العادي للتعاون التقني المشاريع الجارية والسابقة وغيرها من المشاريع لزيادة دعم التكيف مع السياق المحلي في مختلف أنحاء المنطقة.

141-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في التعجيل بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (Sect.19) (A/78/6) (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 23). وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 أيضا في تعزيز الحكومات المحلية قدرتها على تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي ومساهمتها في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (Sect.19) (A/78/6) (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 23).

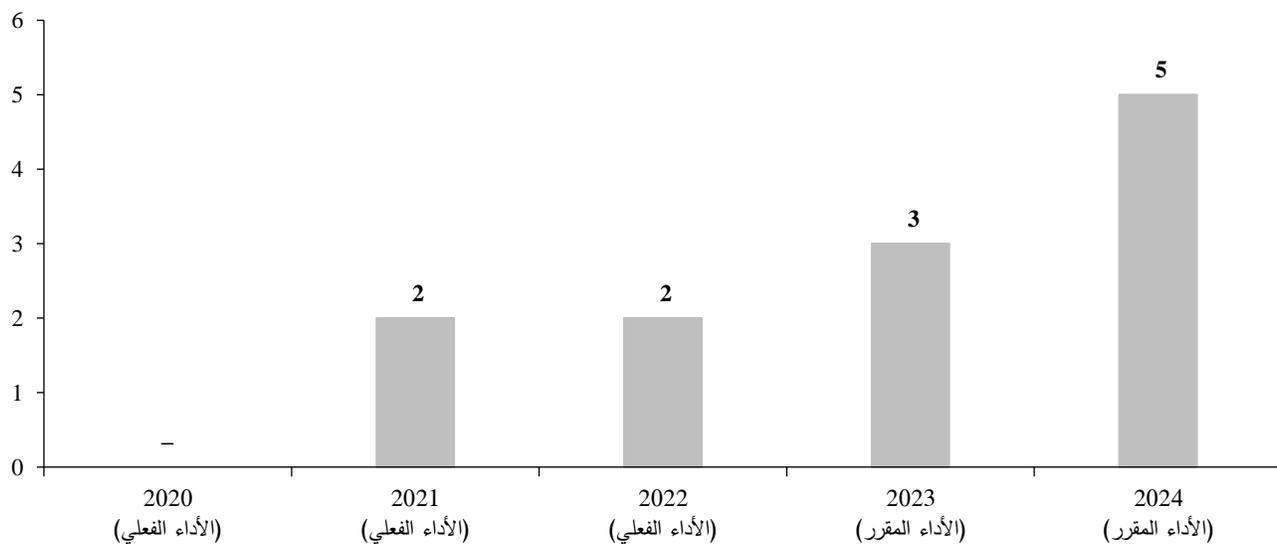
الشكل الثاني عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد بلدان آسيا والمحيط الهادئ التي وضعت خطط عمل محلية بشأن المناخ و/أو تلوث الهواء واستراتيجيات للتنمية والإنعاش طويلة الأجل ومنخفضة الكربون والانبعاثات (العدد التراكمي)



الشكل الثالث عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد المدن التي أعدت استعراضات محلية طوعية و/أو وضعت خططاً لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي بدعم مباشر من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (العدد السنوي)



تحسين تدفق السلع والخدمات عند نقاط العبور الحدودية في شرق جنوب آسيا
(النتيجة 3 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 8 (A/78/6 (Sect.19))

زيادة إدماج التحليل المتصل بمخاطر الكوارث في عمليات التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي في بلدان جنوب
آسيا وجنوب غربها

(النتيجة 2 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 8 (A/78/6 (Sect. 19))

142-23 في عام 2024، سيقوم العنصر 4 من البرنامج الفرعي 8، وهو الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في جنوب آسيا وجنوب غربها، بدعم الدول الأعضاء في تعزيز الربط بين شبكات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع البرامج الفرعية 3 و 6 و 9. واستنادا إلى طلب الهند وضع توصيات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لتحسين الربط عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية، وإلى المشاورات مع الأطراف المعنية التي أجريت في عام 2023 في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، يتوقع العنصر تلقي طلبات للحصول على المزيد من المساعدة التقنية والدعم في بناء القدرات لتعزيز الربط في المناطق المذكورة أعلاه، ولا سيما في شرق جنوب آسيا. ومن المتوقع أيضا تلقي طلبات دعم في المتابعة مترتبة على المناسبة الرفيعة المستوى المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات المعقودة في نيسان/أبريل 2023 بشأن إدارة المخاطر في سياق العمل على محور المناخ والكوارث والصحة. ولتلبية الطلبات المتوقعة، سيقدم العنصر التدريب إلى المسؤولين الحكوميين على أساس طرائق تنفيذ مشاريع ربط محددة أوصي بها في دراسات ومشاورات مع الأطراف المعنية أجريت في عام 2023. ومن المتوقع أيضا تقديم أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات للأطراف المعنية في جنوب آسيا وجنوب غربها في مجال استخدام الأدوات المناسبة لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث.

143-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تحسين تدفق السلع والخدمات عند نقاط العبور الحدودية في شرق جنوب آسيا، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 8 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.19)) (انظر الجدول 23-26). وستسهم الاستجابة المتوقعة أيضا في زيادة إدماج التحليل المتصل بمخاطر الكوارث في عمليات التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي في بلدان جنوب آسيا وجنوب غربها، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من العنصر 4 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.19)) (انظر الجدول 23-27).

الجدول 23-26

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
توصل الأطراف المعنية في نقطة واحدة على الأقل من نقاط العبور الحدودية في شرق جنوب آسيا إلى فهم مشترك للعقبات التي يتعين إزالتها من أجل تعزيز الربط العابر للحدود وتدفع السلع والخدمات	إبداء دولتين من الدول الأعضاء اهتمامهما بالعمل معا لتحسين تدفق السلع والخدمات عبر الحدود عند نقاط العبور الحدودية في شرق جنوب آسيا	تعرقل تدفق السلع والخدمات عند نقاط العبور الحدودية في شرق جنوب آسيا بسبب محدودية الربط العابر للحدود في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلاسل الإمداد في تلك المناطق	-	-

الجدول 23-27

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إتاحة تعزيز التعلم من الأقران بشأن تحسين القدرة على الصمود في وجه مخاطر الكوارث من خلال تبادل بلدين في جنوب آسيا خبراتهما في إجراء التحليلات المتعلقة بمخاطر الكوارث لأغراض التخطيط مع بلدان أخرى في جنوب آسيا وجنوب غربها والمحلي	استخدام واطاعي السياسات من بلدين في جنوب آسيا لأدوات التخطيط وتقنياته ومبادئه التوجيهية المصممة حسب الحاجة في تيسير إجراء تحليلات متصلة بمخاطر الكوارث لأغراض التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي	تحديد سلطات إدارة الكوارث في ملديف الثغرات القائمة في مجال إدارة مخاطر الكوارث باستخدام أدوات تخطيط مصممة حسب الحاجة ووضع قواعد للبيانات وجمع البيانات	النهج القائمة على الأدلة الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لم يجر بعدُ إضفاء الطابع المؤسسي عليها ولا تفعيلها من الناحية العملية	-

وضع استراتيجيات قائمة على الأدلة لزيادة الربط المستدام بين شبكات الطاقة الكهربائية
(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 9 (Sect.19) (A/78/6))

زيادة طموح الالتزامات الوطنية للدول الأعضاء نحو الطاقة الحديثة والنظيفة دعماً للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 9 (Sect.19) (A/78/6))

144-23 في عام 2024، يتوقع البرنامج الفرعي 9، الطاقة، تلقي طلبات متعددة من البلدان للحصول على الدعم في تعزيز الطهي النظيف في كل منها دعماً للغاية 7-1 من الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وقد ورد بالفعل العديد من هذه الطلبات من البلدان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفيجي) في عام 2023، ومن المتوقع تلقي المزيد من الطلبات التي ستستدعي تقديم الدعم في عام 2024. ولتلبية هذه الطلبات، سيبدأ البرنامج الفرعي أنشطة تشمل بناء القدرات في مجال ابتكار ونشر تكنولوجيات للطهي النظيف مع التركيز على الطهي الكهربائي. ويرتبط هذا العمل بتنفيذ عناصر أخرى من برنامج العمل، ولا سيما متابعة خرائط الطريق المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والتوصيات ذات الصلة بشأن زيادة سبل الحصول على تكنولوجيات الطهي النظيف. ويتوقع البرنامج الفرعي أيضاً تلقي طلبات للحصول على الدعم في بناء القدرات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية لإدماج مصادر الكهرباء المتجددة، بما في ذلك على سبيل المثال إنشاء تجارة متعددة الأطراف في مجال الطاقة الكهربائية في جنوب شرق آسيا لدعم الجهود التي تبذلها مرافق الطاقة في جنوب شرق آسيا والهيئات التنظيمية فيها لمواصلة تطوير شبكة الطاقة لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويتوقع البرنامج الفرعي أيضاً تلقي طلبات من جهات معنية في جنوب آسيا لدعم الجهود الرامية إلى وضع ترتيبات لتجارة الطاقة الكهربائية في بنغلاديش وبوتان ونيبال والهند. ومن الطلبات المتوقعة طلب تقديم دعم مباشر في بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية لتطوير الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية وتجارة الطاقة الكهربائية، وتبادل المعارف فيما بين مناطق آسيا والمحيط الهادئ دون الإقليمية والجهات المعنية في مناطق أخرى من العالم، ولا سيما أفريقيا وأوروبا. ومن المتوقع أيضاً تلقي طلبات للحصول على الدعم في مواضيع تتعلق بالتنمية المستدامة للصناعات الاستخراجية، وبآثار التحول في مجال الطاقة على المواد الخام الحيوية.

145-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في متابعة التوصيات الواردة في خرائط الطريق المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات قائمة على الأدلة لزيادة الربط المستدام بين شبكات الطاقة الكهربائية، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 9 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة (Sect.19) (A/78/6) (انظر الجدول 23-28). وسيسهم العمل أيضاً في زيادة طموح الالتزامات الوطنية للدول الأعضاء نحو الطاقة الحديثة والنظيفة دعماً للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 9 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (Sect.19) (A/78/6) (انظر الجدول 23-29).

الجدول 23-28

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إظهار منطقة دون إقليمية واحدة على الأقل تقداً في إنشاء تجارة متعددة الأطراف في مجال الطاقة الكهربائية	إجراء الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحليلاً للمخاطر التي تعترض السياسات والأنظمة والمعايير في كل منطقة دون إقليمية واتفاقها على مجموعة مبادئ هادفة إلى تمكين الربط المستدام بين شبكات الطاقة الكهربائية	تقديم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ معلومات مستكملة عن أنشطة الربط على أساس طوعي في اجتماعات فريق الخبراء العامل المعني بالربط بين شبكات الطاقة تم الوفاء بالأطر الزمنية اللازمة لتحقيق المراحل الرئيسية لخريطة الطريق أو هي قيد التطوير	إقرار لجنة الطاقة، في دورتها الثالثة، لخريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية، وإقرارها من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السابعة والسبعين	اتفاق الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال مشاورات غير رسمية، على مشروع نص بشأن خريطة طريق إقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية

الجدول 23-29

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إعلان الدول الأعضاء عن التزامات وطنية أكثر طموحاً لزيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة واعتماد مستوى متقدم في كفاءة الطاقة وتعزيز فرص الحصول على الكهرباء وتكنولوجيا النظيفة والبحوث والتكنولوجيا والاستثمارات في الطاقة النظيفة	اتفاق الدول الأعضاء على الإجراءات المعجلة لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في مجالات محددة دعماً لخطة عام 2030 واتفاق باريس	تقديم الدول الأعضاء معلومات مستكملة عن وضع سياسات الطاقة المستدامة في اجتماعات فريق الخبراء العامل المعني بحصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري بصورة أنظف	إعلان الدول الأعضاء، في لجنة الطاقة، التزامها بزيادة فرص الحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة وقدرات الطاقة المتجددة	-

باء - المنجزات المستهدفة

146-23 يعرض الجدول 30-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 30-23

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

150 140 5 131 134

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 31-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات			اعتمادات عام 2023	نفقات عام 2022	
	النسبة المئوية	المجموع				
858,2	-	-	858,2	743,3	تكاليف الموظفين الأخرى	
1 323,9	-	-	1 323,9	1 462,8	الخبراء الاستشاريون	
-	-	-	-	33,6	الخبراء	
445,9	13,2	51,9	394,0	202,7	سفر الموظفين	
581,7	-	-	581,7	380,5	الخدمات التعاقدية	
198,2	-	-	198,2	126,6	مصروفات التشغيل العامة	
-	-	-	-	1,1	اللوازم والمواد	
448,6	13,1	51,9	396,7	445,2	المنح والمساهمات	
3 856,5	2,8	103,8	3 752,7	3 395,8	المجموع	

147-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 3 856 500 دولار، وتعكس زيادة قدرها 103 800 دولار،

أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وستغطي الزيادة المقترحة تحت بند سفر الموظفين

(51 900 دولار) تكاليف تقديم الخدمات الاستشارية والدعم التقني إلى الحكومات وجها لوجه في الميدان، بحيث تُقدّم إليها

مشورة محددة بشأن المسائل القطاعية المتصلة باستراتيجياتها أو برامجها الإنمائية، والمساعدة في إعداد العناصر المتخصصة

من استراتيجياتها الإنمائية. وستغطي الزيادة المقترحة تحت بند المنح والمساهمات (51 900 دولار) تكاليف دعم أنشطة

التعاون التقني في مجال بناء القدرات المؤسسية بسبل منها إنشاء شبكات من الخبراء والممارسين في المجالات القطاعية

المعنية بهدف تيسير تبادل المعارف والتعاون المحتمل، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

9 - التنمية الاقتصادية في أوروبا

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

148-23 تتولى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار التنمية الاقتصادية في أوروبا. وتتخذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 1: البيئة؛ والبرنامج الفرعي 2: النقل؛ والبرنامج الفرعي 3: الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 4: التعاون والتكامل الاقتصاديان؛ والبرنامج الفرعي 5: الطاقة المستدامة؛ والبرنامج الفرعي 6: التجارة؛ والبرنامج الفرعي 7: الغابات والصناعة الحرجية؛ والبرنامج الفرعي 8: الإسكان وإدارة الأراضي والسكان. وتركز أنشطة التعاون التقني على البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا البالغ عددها 17 بلدا بغية تعزيز قدرتها الوطنية على الانضمام إلى الصكوك القانونية والقواعد والمعايير الصادرة عن هذه اللجنة والصكوك القانونية والقواعد والمعايير الدولية وتنفيذها.

149-23 ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.20)).

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

150-23 أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا نظاما للتوعية المستمرة بفرص التعاون التقني المتاحة للبلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة من خلال الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في سياق الاجتماعات الحكومية الدولية، وحلقات العمل، والبعثات الاستشارية، والاجتماعات المنتظمة مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: (أ) عقد حلقات عمل ودورات لواعي السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للترويج للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وصكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل، وغير ذلك من القواعد والأدوات والمعايير المتاحة؛ (ب) تقديم عروض محددة الأهداف في الدورات الحكومية الدولية العادية، مثل العرض المقدم إلى لجنة النقل الداخلي في دورتها الخامسة والثمانين بشأن تنفيذ خطة عمل هذه اللجنة لتنمية القدرات؛ (ج) عقد حلقة دراسية سنوية رفيعة المستوى بشأن تنمية القدرات لفائدة رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واجتماعات منتظمة لفريق الأمم المتحدة الإقليمي للتنسيق المعني بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا، وهو ما يتيح فرصا لجهات التنسيق المعنية بالبيانات والإحصاءات من الأفرقة القطرية في المنطقة لتعرب عن احتياجاتها وتطلب الدعم؛ (د) تنظيم اجتماعات سنوية للأفرقة العاملة المواضيعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حيث تناقش الدول الأعضاء التحديات المشتركة المواجهة في مجالات البيئة والطاقة والتجارة والنقل والابتكارات، وحيث تتاح لها الفرصة لطلب الدعم في مجال التعاون التقني لإيجاد حلول مشتركة؛ (هـ) عقد اجتماعات للائتلاف المواضيعي بشأن البيئة وتغير المناخ، والتواصل مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بشأن إدماج مسائل البيئة وتغير المناخ في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ (و) تقديم إحاطات منتظمة إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بشأن الحافظة الجارية والمقررة للبرنامج العادي للتعاون التقني، بما في ذلك المشاركة المنتظمة للمستشارين الإقليميين للجنة الاقتصادية لأوروبا في اجتماعات الأفرقة القطرية والاجتماعات الجماعية بشأن نتائج أطر التعاون التي لها صلة بالموضوع.

151-23 وثبت أن إجراء المناقشات على المستويين الاستراتيجي والتقني مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن الحافظة القائمة بهدف تحديد المجالات التي يمكن إقامة شراكات فيها والفرص البرنامجية الجديدة المتاحة بشكل وسيلة هامة

للتوعية وحشد التمويل من خلال تقديم طلبات مشتركة إلى أدوات التمويل مثل صندوق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل وثيق مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في جنيف فيما يتعلق بعمليات ترشيح واضعي السياسات للمشاركة في مشاريع بناء القدرات والمشاريع الميدانية وتنظيم جلسات إحاطة بشأن حافظة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المجالات الصادرة بها تكليف. كما أنها تتسق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتبحث عن أوجه التكامل معها فيما يتعلق بالتدابير الوطنية ودون الإقليمية.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

التعجيل برقمته الصكوك القانونية في مجال النقل الداخلي لمواجهة جائحة كوفيد-19

(الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في إطار البرنامج الفرعي 2 (A/78/6 (Sect.20))

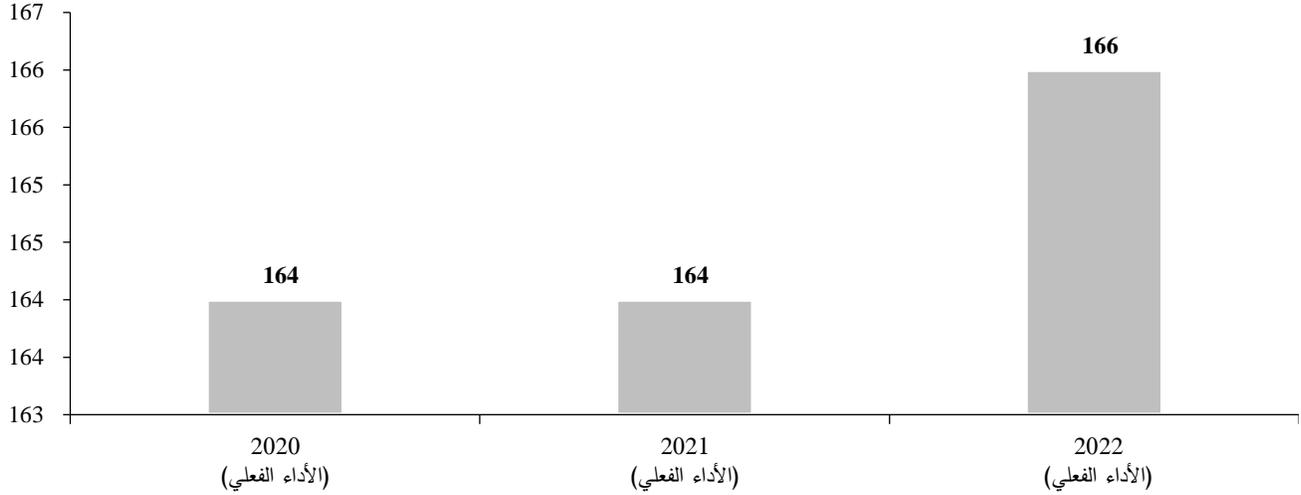
152-23 في عام 2022، ركزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعاونها التقني على تقديم استجابات متكاملة في مجال وضع السياسات وبناء القدرات لتيسير التعاون عبر الحدود وتحسين الربط ودعم التحول الأخضر والرقمنة، وعلى الاستجابة للاحتياجات الناشئة بسبب الحرب في أوكرانيا وعواقبها على البلدان المجاورة.

153-23 والهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي 2: النقل في تحقيقه هو النهوض بنظام للنقل الداخلي مستدام إقليمياً وعالمياً (الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط) عن طريق زيادة سلامته ونظافته وكفاءته وتقليل تكلفته فيما يتعلق بنقل البضائع وتنقل الأشخاص على حد سواء. وفي عام 2022، بلغت الاستجابات في مجال التعاون التقني معلماً هاماً في الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق وتحديث النقل الدولي لصالح البلدان المستهدفة. ففي البوسنة والهرسك، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بناء على طلب من الحكومة، خريطة طريق للفحص التقني للمركبات على جوانب الطرق. وخريطة الطريق هذه هي استمرار لما تقدمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى البوسنة والهرسك من دعم نابح من مشروع الاستراتيجية الإطارية للسلامة على الطرق وخريطة الطريق لانضمام البوسنة والهرسك إلى اتفاق عام 1997 المتعلق باعتماد شروط موحدة للفحص التقني الدوري للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذا الفحص، وتنفيذها لهذا الاتفاق. وفي عام 2022، اعتمدت جورجيا استراتيجية وطنية للسلامة على الطرق تستند إلى نتائج وتوصيات استعراض للأداء في مجال السلامة على الطرق أجرتة اللجنة الاقتصادية لأوروبا قبلئذ. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً الدعم التقني في تحديث النقل الدولي من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية. وأجريت أول عملية نقل باستخدام النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي بما يتماشى مع الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي الطرقي بين أذربيجان وأوزبكستان. وكان ذلك إيذاناً بعصر رقمي جديد لنظام النقل البري الدولي وتأتى نتيجة للجهود المبذولة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ أمد طويل من أجل تحديث النقل الدولي.

154-23 وساهم العمل المذكور أعلاه في تسريع وتيرة النقل الداخلي لمواجهة جائحة كوفيد-19، على نحو ما يرد في النتيجة المدرجة في الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في إطار البرنامج الفرعي 2 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.20)) (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 23).

الشكل الرابع عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد عمليات انضمام الدول الأعضاء إلى الصكوك القانونية المتعلقة برقمنة إجراءات النقل وعبور الحدود (اتفاقية عقد نقل البضائع الدولي الطرقي، والبروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني، والاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي) (العدد التراكمي)



الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تحسين المعلومات من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 ((A/78/6 (Sect.20))

تعزيز الدعم التنظيمي في مجال السلامة على الطرق الذي يساهم في تقليل عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في جميع أنحاء العالم

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 2 ((A/78/6 (Sect.20))

تعزيز الإطار التنظيمي لنظم النقل الداخلي المستدامة

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 ((A/78/6 (Sect.20))

زيادة عدد البلدان المتعاونة على تطوير واستخدام تقنيات تعلم الآلة لإنتاج إحصاءات رسمية

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3 ((A/78/6 (Sect.20))

تحسين قدرة الدول الأعضاء في مجال تطوير مشاريع البنية التحتية دعماً لأهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4 ((A/78/6 (Sect.20))

تعزيز قدرة نظم الطاقة على الصمود في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 5 ((A/78/6 (Sect.20))

زيادة تيسير التجارة الزراعية من خلال اعتماد معايير للجودة الزراعية والأعمال التجارية الإلكترونية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 6 ((A/78/6 (Sect.20))

زيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات الحرجية لدعم وضع السياسات المستندة إلى الأدلة من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الحرجية
(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 7 (Sect.20) (A/78/6))

تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن
(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 8 (Sect.20) (A/78/6))

155-23 في عام 2024، سيواصل البرنامج الفرعي 1: البيئة، والبرنامج الفرعي 2: النقل، والبرنامج الفرعي 3: الإحصاءات، والبرنامج الفرعي 4: التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 5: الطاقة المستدامة، والبرنامج الفرعي 6: التجارة، والبرنامج الفرعي 7: الغابات والصناعة الحرجية، والبرنامج الفرعي 8: الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات الواردة من الدول الأعضاء ودعم المسؤولين الحكوميين وممارسي صنع السياسات من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات الوطنية على الانضمام إلى الصكوك القانونية والقواعد والمعايير الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا والصكوك القانونية والقواعد والمعايير الدولية وتنفيذها، والتصدي للتحديات العابرة للحدود الجارية والناشئة، وتقديم استجابات سياساتية متكاملة للواقع الاقتصادي المتغير، وبالتالي دعم البلدان في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم خدمات محددة الأهداف بناء على الطلب في مجال بناء القدرات على مستوى قطاع محدد وعلى مستوى متعدد القطاعات، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وإنجاز مشاريع ميدانية، بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المستفيدة من البرامج البالغ عددها 17 بلداً. وسينعكس الترابط بين أهداف التنمية المستدامة في أنشطة بناء القدرات في المجالات التي تتلاقى فيها أهداف متعددة (الرقمنة، والاقتصاد الدائري، والتحول الأخضر، والحلول الحضرية المستدامة، والتنقل المستدام والربط الشبكي، وغيرها). وسيشمل العمل أيضاً عنصري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم من الأقران لتبادل الخبرات بشأن مختلف نهج تنمية القدرات والخيارات السياسية التي استخدمتها البلدان للاستفادة من الممارسات الجيدة المتاحة التي يمكن تكرارها في جميع أنحاء المنطقة.

156-23 واستجابة للطلبات المتوقع تلقيها في عام 2024، ستقوم البرامج الفرعية بما يلي:

- (أ) التصدي للتحديات المستجدة التي تواجهها البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة مع التركيز على الآثار الاقتصادية والبيئية لجائحة كوفيد-19 والأزمة المستمرة؛
- (ب) تقديم خدمات التعاون التقني لدعم التصديق على القواعد والمعايير والاتفاقات الدولية وتنفيذها؛
- (ج) التصدي للتحديات العابرة للحدود، وتحسين الربط الشبكي، وتنمية المرونة الاقتصادية والبيئية، بطرق منها المنصة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

157-23 وستنفذ البرامج الفرعية برامج لبناء القدرات تركز على ما يلي:

- (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في وسط آسيا في مجالات الماء والصحة (بموجب البروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق باتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية)، وإعداد التقارير الوطنية عن حالة البيئة في وسط آسيا؛
- (ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا من أجل التنفيذ الفعال لصكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل بهدف توفير خدمات النقل الرقمية وتحسين النظم الوطنية للسلامة على الطرق؛

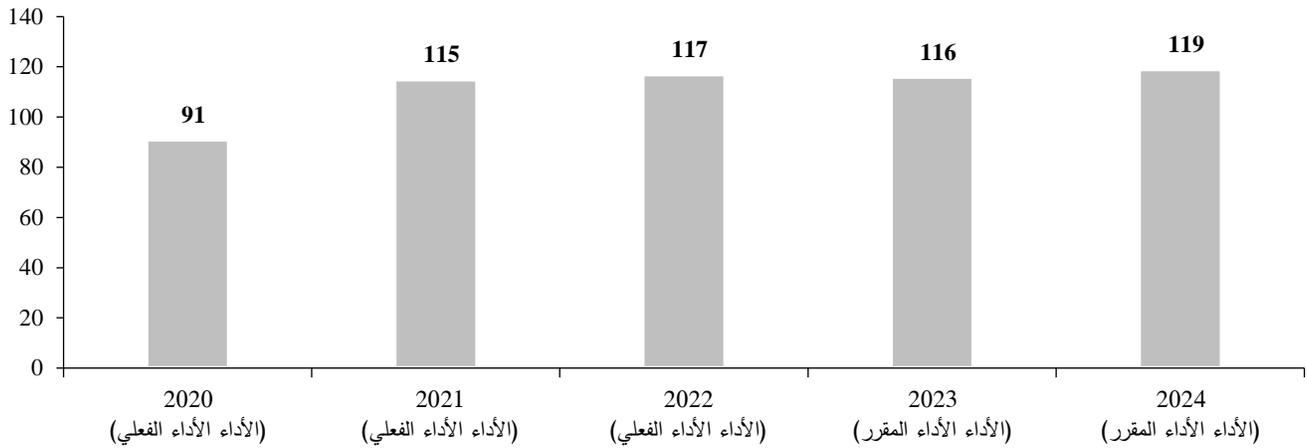
- (ج) تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج على تحديث إنتاجها الإحصائي، بما في ذلك الانتقال إلى هياكل تنظيمية أكثر كفاءة، وتنفيذ معايير ونماذج اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات الصلة بالموضوع، وتطوير استخدام مصادر بيانات جديدة، مع التركيز على ارتفاع الطلب من القوقاز وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛
- (د) دعم الهياكل المؤسسية للابتكار والتكنولوجيا في البلدان المستفيدة من البرامج وتهيئة بيئة تمكّن من إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (هـ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جنوب شرق أوروبا وشرقها والقوقاز ووسط آسيا في مجالات كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعة، والطاقة المتجددة، وتحقيق "صافي انبعاثات صفري"، وإغلاق مناجم الفحم على نحو مأمون وواع من الناحيتين البيئية والاجتماعية، والانتقال العادل في مجال الطاقة، وتعزيز مرونة نظم الطاقة؛
- (و) تعزيز قدرة أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان على تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، وما وضعه مركز الأمم المتحدة لتيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل من معايير لتيسير التجارة وتبادل الأعمال التجارية الإلكترونية بيانات النقل المتعدد الوسائط؛
- (ز) تقديم الدعم إلى البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في مجال إدارة النظم الإيكولوجية الحرجية السليمة إدارة مستدامة حتى توفر هذه النظم منتجات وخدمات هامة لصالح المجتمع، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛
- (ح) تقديم الدعم إلى الحكومات المحلية في مجال تطوير حلول حضرية مستدامة، وإعداد توصيفات للمدينة الذكية، وإنجاز الاستعراضات المحلية الطوعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
- (ط) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جنوب شرق أوروبا وشرقها والقوقاز ووسط آسيا في مجال تعميم مراعاة اعتبارات الشيخوخة من خلال وضع أطر استراتيجية وطنية لتعميم مراعاة اعتبارات الشيخوخة، وتحليل الثغرات في البيانات، والتدريب على إنجاز التحليلات المراعية لاعتبارات الشيخوخة، وأساليب تعميم مراعاة اعتبارات الشيخوخة في السياسات القطاعية.

158-23 وستسهم الاستجابات المتوقعة في تحقيق النتائج المندرجة في إطار جميع البرامج الفرعية الثمانية، ومنها على سبيل المثال تحسين المعلومات من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 ومقاييس الأداء المقترنة بها (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 23)؛ وتعزيز الدعم التنظيمي في مجال السلامة على الطرق الذي يسهم في تقليل عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في جميع أنحاء العالم، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 2 ومقاييس الأداء المقترن بها (انظر الشكل السادس عشر من الباب 23)؛ وتعزيز الإطار التنظيمي لنظم النقل الداخلي المستدامة، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 ومقاييس الأداء المقترن بها (انظر الشكل السابع عشر من الباب 23)؛ وزيادة عدد البلدان المتعاونة على تطوير واستخدام تقنيات تعلم الآلة لإنتاج إحصاءات رسمية، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3 ومقاييس الأداء المقترن بها (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 23)؛ وتحسين قدرة الدول الأعضاء في مجال تطوير مشاريع البنية التحتية دعماً لأهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4 ومقاييس الأداء المقترن بها (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 23)؛ وتعزيز قدرة نظم الطاقة على الصمود في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 5 ومقاييس الأداء المقترن بها (انظر الشكل العشرين من الباب 23)؛ وزيادة تيسير التجارة الزراعية من خلال اعتماد معايير للجودة الزراعية والأعمال التجارية الإلكترونية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 6 ومقاييس الأداء المقترن بها (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 23)؛

وزيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات الحرجية لدعم وضع السياسات المستندة إلى الأدلة من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الحرجية، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 7 ومقياس الأداء المقترن بها (انظر الشكل الثاني والعشرين من الباب 23)؛ وتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 8 ومقياس الأداء المقترن بها (انظر الجدول 23-32) في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.20)).

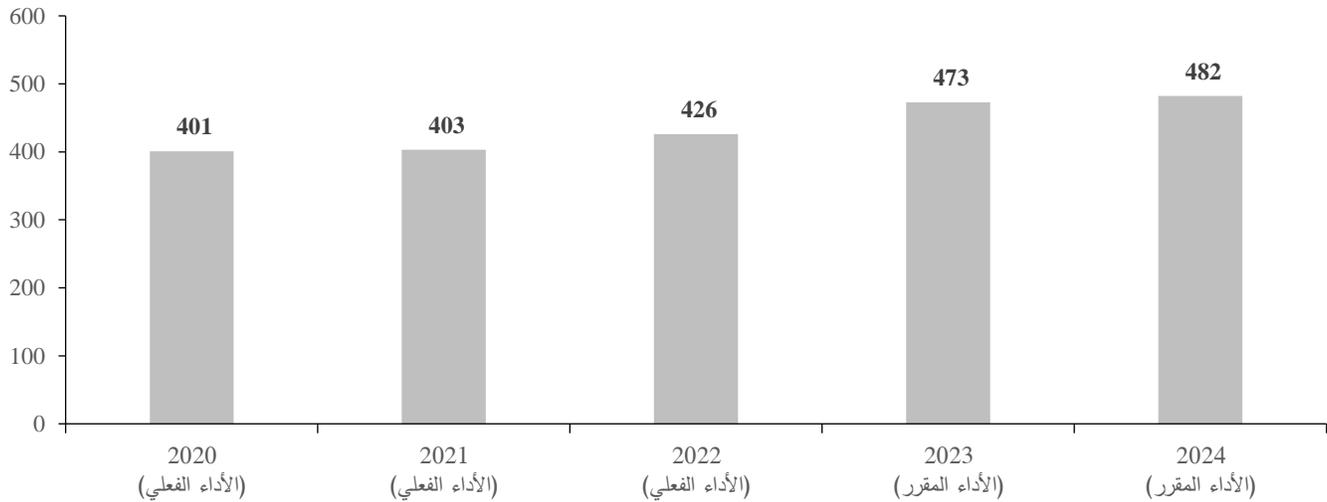
الشكل الخامس عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد البلدان التي قُدِّمَ بشأنها إلى اللجنة الإحصائية بيانات عن عنصر الأنهار والبحيرات العابرة للحدود من المؤشر 2-5-6 (العدد التراكمي)



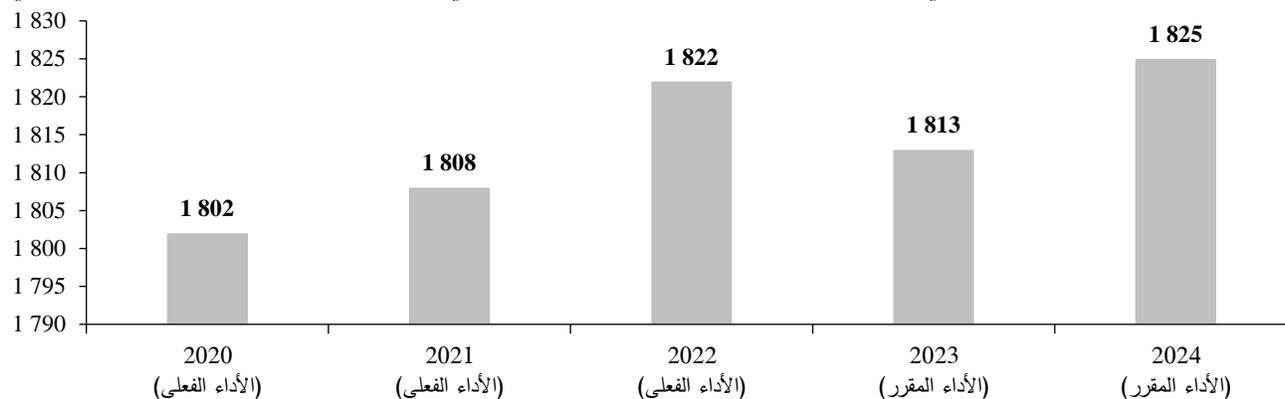
الشكل السادس عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية للسلامة على الطرق (العدد التراكمي)



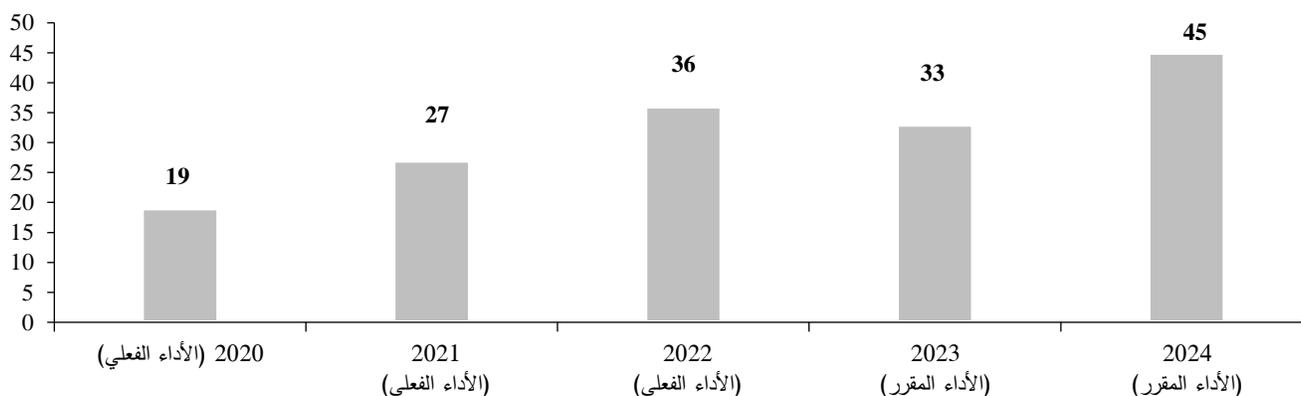
الشكل السابع عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (العدد التراكمي)



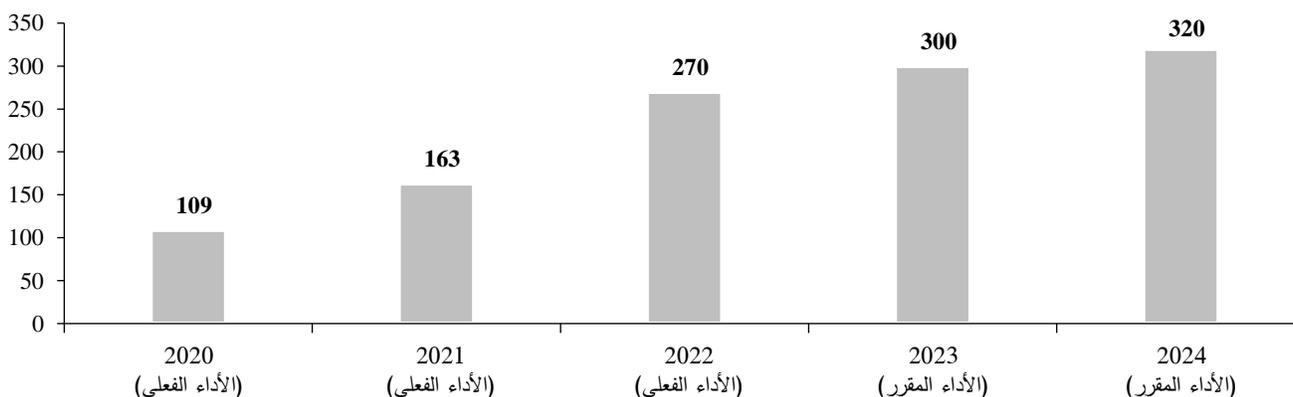
الشكل الثامن عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد البلدان المتعاونة بصورة نشطة في تطوير واستخدام تقنيات تعلم الآلة من أجل إنتاج إحصاءات رسمية (العدد التراكمي)



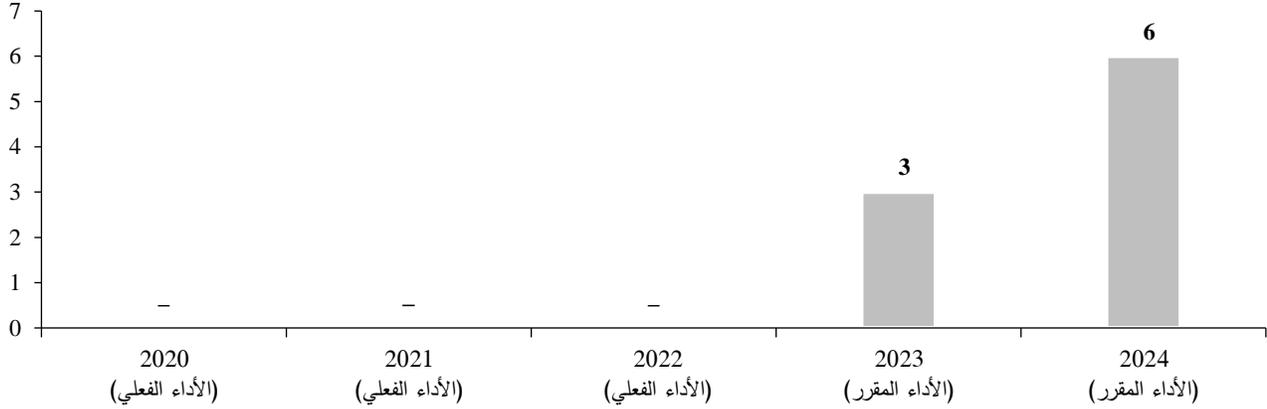
الشكل التاسع عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد واضعي السياسات من الدول الأعضاء الذين استخدموا معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومبادئها التوجيهية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحديد وإعداد مشاريع البنية التحتية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية (العدد التراكمي)



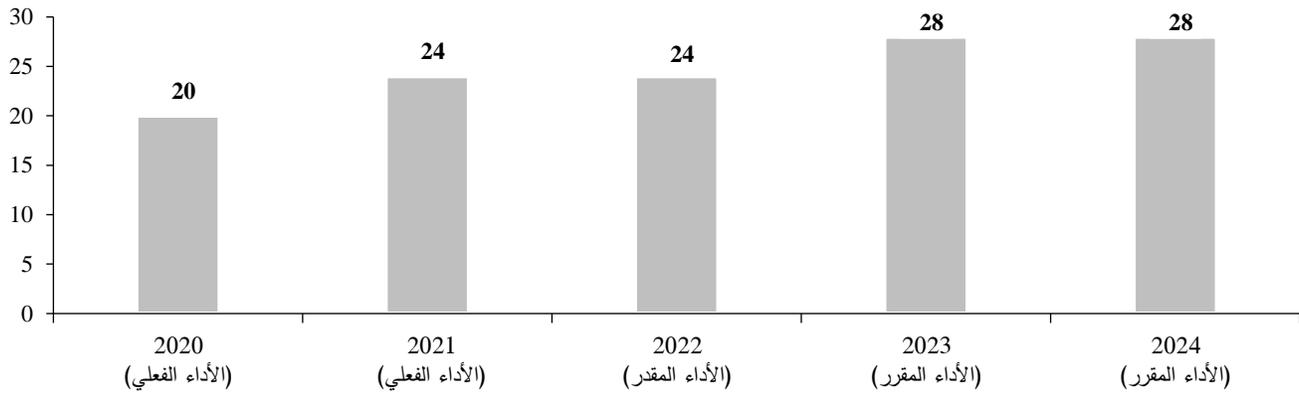
الشكل العشرون من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الدول الأعضاء التي تستخدم آليات اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز قدرة نظم الطاقة على الصمود في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (العدد التراكمي)



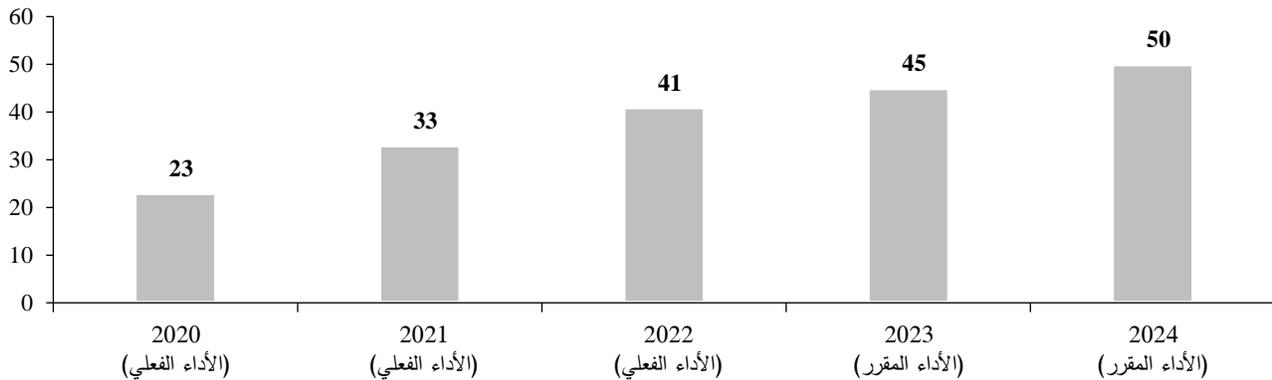
الشكل الحادي والعشرون من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تنفذ كليا أو جزئيا معيار اللجنة بشأن "التطبيق والإصدار الإلكترونيين لشهادات الصحة وشهادات الصحة النباتية" (العدد التراكمي)



الشكل الثاني والعشرون من الباب 23

مقياس الأداء : عدد تقييمات السلع الخشبية المتاحة للدول الأعضاء مع معلومات محددة عن إنتاجها واستهلاكها والتجارة بها (العدد التراكمي)



الجدول 23-32

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إعداد 4 توصيفات إضافية للبلد الذكي المستدام/المدينة الذكية المستدامة واستعراضات محلية طوعية باستخدام نهج قائمة على الأدلة	إعداد 4 توصيفات إضافية للمدينة الذكية المستدامة واستعراضات محلية طوعية باستخدام نهج قائمة على الأدلة	إعداد توصيفين للمدينة الذكية المستدامة (المدينة تبليسي في جورجيا، ومدينة بودغوريتشا في الجبل الأسود) وتوصيف واحد للبلد الذكي المستدام/المدينة الذكية المستدامة (لسان مارينو ومدنها) باستخدام نهج قائمة على الأدلة	إعداد توصيفين للمدينة الذكية المستدامة (المدينة هرودنا في بيلاروسيا، ومدينة بيشكيك في قيرغيزستان) باستخدام نهج قائمة على الأدلة	إعداد توصيف واحد للمدينة الذكية المستدامة (لمدينة نور سلطان في كازاخستان) باستخدام نهج قائمة على الأدلة
تنفيذ مدينتين التوصيات الواردة في التوصيفات والاستعراضات المحلية الطوعية				

باء - المنجزات المستهدفة

159-23 يعرض الجدول 23-33 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-33

اللجنة الاقتصادية لأوروبا: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر	عام 2022	عام 2022	عام 2023	عام 2024	الفئة والفئة الفرعية
باء - توليد المعارف ونقلها	75	70	75	75	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 23-34

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات	نققات عام 2022	اعتمادات عام 2023	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
تكاليف الموظفين الأخرى	1 368,2	1 690,3	-	-	1 690,3
الخبراء الاستشاريون	580,0	332,7	70,3	21,1	403,0

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2023 المجموع	نفقات عام 2022	
	النسبة المئوية				
-	-	-	-	0,8	الخبراء
197,0	-	-	197,0	157,3	سفر الموظفين
-	-	-	-	76,1	الخدمات التعاقدية
-	-	-	-	4,2	مصرفات التشغيل العامة
322,1	-	-	322,1	147,6	المنح والمساهمات
2 612,4	2,8	70,3	2 542,1	2 334,2	المجموع

160-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 2 612 400 دولار، وتعكس زيادة قدرها 70 300 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. والمتوخى من الزيادة المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين (70 300 دولار) تقديم مشاريع ميدانية إضافية في مجال الخدمات الاستشارية حسب الطلب بناءً على الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، تُنفَّذ عن طريق خبراء استشاريين وطنيين وإقليميين بهدف التعجيل بوتيرة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

161-23 تتولى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ الأنشطة المندرجة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتنفَّذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للجنة: البرنامج الفرعي 1: التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية؛ والبرنامج الفرعي 2: الإنتاج والابتكار؛ والبرنامج الفرعي 3: سياسات الاقتصاد الكلي والنمو؛ والبرنامج الفرعي 4: التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي؛ والبرنامج الفرعي 6: السكان والتنمية؛ والبرنامج الفرعي 7: التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية؛ والبرنامج الفرعي 8: الموارد الطبيعية؛ والبرنامج الفرعي 10: الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 11: الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي؛ والبرنامج الفرعي 12: الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي.

162-23 ومن خلال تنفيذ تلك الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 21)).

طلبات الدعم الإضافية المتوقع ورودها من الدول الأعضاء لعام 2024

163-23 في إطار الاستجابة للزيادة المرتقبة في حجم الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة، تعترم اللجنة تقديم المزيد من التعاون التقني والخدمات الاستشارية ودعم بناء القدرات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال تحسين تنسيق السياسات التجارية واللوجستية وسياسات التكامل الإقليمي، لدعم ما يلي: إحداث التحول الرقمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركتها في أعمال التجارة الإلكترونية عبر الحدود ووضع السياسات المالية؛ وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي وسياسات الحماية الاجتماعية لغرض التصدي لأوجه عدم المساواة التي تؤثر على أشد الفئات السكانية ضعفاً؛ والجدولة المتأخرة من تعداد عام 2020 وتقديرات السكان؛ والمسائل المتصلة باقتصاد الرعاية والعمل بأجر؛ والمساواة بين

الجنسين واستقلالية المرأة؛ والإدارة المستدامة للموارد المائية؛ والتحول في مجال الطاقة؛ وزيادة القيمة المضافة في قطاع التعدين؛ وإنتاج واستخدام الإحصاءات والبيانات.

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

164-23 تمشياً مع طبيعة البرنامج العادي للتعاون التقني القائمة على الطلب، تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على توعية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفرص المتاحة لها للحصول على الدعم التقني من موارد البرنامج العادية، من خلال التواصل معها والإشعارات التي توجهها اللجنة بشأن مختلف التدريبات المتاحة، إضافة إلى عقد لقاءات مباشرة مع المسؤولين الحكوميين من بلدان المنطقة، بمن فيهم الممثلون الدائمون، في سياق الاجتماعات الحكومية الدولية والمؤتمرات، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل، ومختلف المناسبات التي تنظمها اللجنة في مجال بناء القدرات. فهذه البيانات غير الرسمية أكثر ملاءمة لإجراء تقييم أولي لاحتياجات البلد ومحاولة مطابقتها بالخبرات الداخلية.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

تعزيز أنظمة العمل اللائق لفائدة العاملين في المنصات الرقمية (باب الأداء البرنامجي من البرنامج الفرعي 3 ((A/78/6 (Sect. 21)))

165-23 يساهم البرنامج الفرعي 3: سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، في تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز قدرة واضعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على تحليل المسائل الراهنة والمستجدة في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية وعلى تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات في مجالي الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية تتمحور حول التنمية وتراعي المنظور الجنساني وتستند إلى تحليل مقارن. كما أن أسواق العمل تؤدي دوراً حاسماً في توجيه الفوائد المستمدة من الأسس المتينة للاقتصاد الكلي نحو المجتمع. وفي المنطقة، يعوق الطابع غير الرسمي على مستويات عالية وانعدام المساواة آلية الانتقال تلك، علاوة على عدم كفاية خدمات الوساطة في أسواق العمل. وتتفاقم هذه التحديات من جراء التغيرات السريعة في عالم العمل، في ظل تسارع إنشاء مهن جديدة، مثل المهن المرتبطة بالمنصات الرقمية، والتي تكون أقل قابلية لأن تكون مشمولة بنظم الضمان الاجتماعي. وقد سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على النمو السريع في المنطقة لنماذج الأعمال الجديدة القائمة على المنصات الإلكترونية، فأُسفر ذلك عن ظهور مهن جديدة لا تستوفي عموماً معايير العمل اللائق وتتطوي على علاقات عمل ليست عملاً بأجر ولا عملاً حراً، ولا تغطيها تشريعات العمل في معظم الحالات.

166-23 وفي هذا الصدد، استمر تلقّي اللجنة طلبات دعم بلدان المنطقة لتعزيز أساليب جمع البيانات من أجل تحسين توصيف هؤلاء العاملين، وتشجيع الحوار بشأن خيارات تنظيم العمل، وتقديم توصيات السياسة العامة القائمة على الأدلة لغرض تعزيز ظروف العمل اللائق للعاملين في المنصات. وفي عام 2022، قُدمت خدمات استشارية إلى شيلي وكولومبيا بشأن مسألة أنظمة العمل السارية على العاملين في المنصات الرقمية.

167-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز أنظمة العمل اللائق لفائدة العاملين في المنصات الرقمية، وهو نتيجة ترد في باب الأداء البرنامجي من البرنامج الفرعي 3 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 ((A/78/6 (Sect.21))) (انظر الجدول 23-35).

الجدول 23-35

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
تلقي إكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا الدعم التقني لتعزيز القدرات وتحسين أساليب جمع البيانات عن العاملين في المنصات الرقمية	تحسّن جمع البيانات للحصول على معلومات أفضل عن العاملين في المنصات الرقمية، بسبل منها استخدام الأساليب المتعلقة بالبيانات الضخمة	تمكّن صانعي السياسات من الاطلاع على توصيات السياسات العامة القائمة على الأدلة لأنظمة العمل، من خلال دراسات لحالتي شيلي وكولومبيا
مناقشة صانعي السياسات خيارات أنظمة العمل في الحلقات الدراسية التي عقدت في كوستاريكا والمكسيك	تبادل واضعي السياسات الخبرات خلال حلقة دراسية عقدت في شيلي ومناسبة إقليمية عُقدت في سياق الحوار فيما بين بلدان الجنوب	تشيلي تصبح أول دولة في المنطقة تقدم إطارا تنظيميا للعاملين في المنصات الرقمية (القانون 431-21، تنظيم توظيف العمال من قبل شركات خدمات المنصات الرقمية)
مناقشة صانعي السياسات دراسات مفصلة عن أنظمة العمل الحالية في الأرجنتين والمكسيك		

الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

تعزيز الدول الأعضاء لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الإلكترونية عبر الحدود (النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 (A/78/6 (Sect. 21))

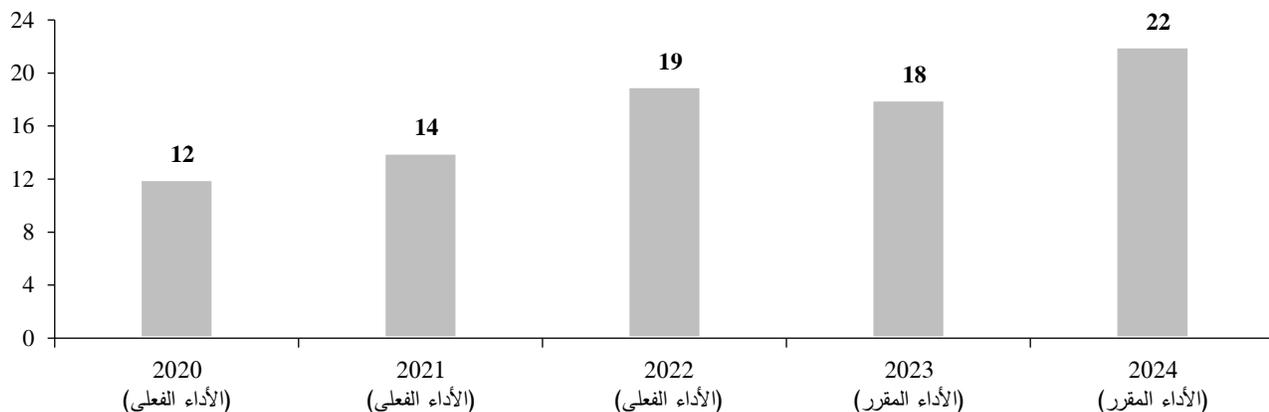
23-168 في عام 2024، سيواصل البرنامج الفرعي 1: التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية، دعم المسؤولين الوطنيين والسلطات الحكومية من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز دور المنطقة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي من خلال تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز اللوجستيات والهياكل الأساسية. ولذا يقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى وكالات تشجيع التصدير ووزارات التجارة وغرف التجارة لتحديد مواطن القوة والضعف في برامج الدعم الحالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعناصر الأخرى الحاسمة الأهمية لإحداث تحول رقمي فيها وتمكينها من المشاركة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود. ويعتزم البرنامج الفرعي العمل على نحو أوثق مع معاهد الإحصاء، ووكالات تشجيع الصادرات، ووزارات التجارة، والجمارك، وغيرها من الجهات الفاعلة الهامة في النظام الإيكولوجي للتجارة الإلكترونية، من أجل تحسين تحديد الاختناقات التي تعوق مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الإلكترونية في الخارج وتحديد حلول أكثر تأثيرا.

23-169 واستجابةً للطلبات المتوقعة في عام 2024، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) تكييف أنشطته في مجال بناء القدرات وخدماته الاستشارية بحيث تلي على نحو أفضل احتياجات بلدان المنطقة، مع تقديم المعلومات وإجراء التحليلات وتقديم التوصيات السياساتية بصورة مستكملة؛ و (ب) تقديم المساعدة التقنية ودعم نشر المعارف وتبادل أفضل الممارسات من خلال عقد اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل.

23-170 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تعزيز الدول الأعضاء لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الإلكترونية عبر الحدود، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 21)) (انظر الشكل الثالث والعشرون من الباب 23).

الشكل الثالث والعشرون من الباب 23

مقياس الأداء : عدد المؤسسات القطرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تطلب الدعم التقني في تنفيذ استراتيجيات تجارية ولوجستية أكثر تنسيقاً في إطار منظور إقليمي (العدد التراكمي)



الرقمنة في الزراعة

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 6 ((A/78/6 (Sect. 21))

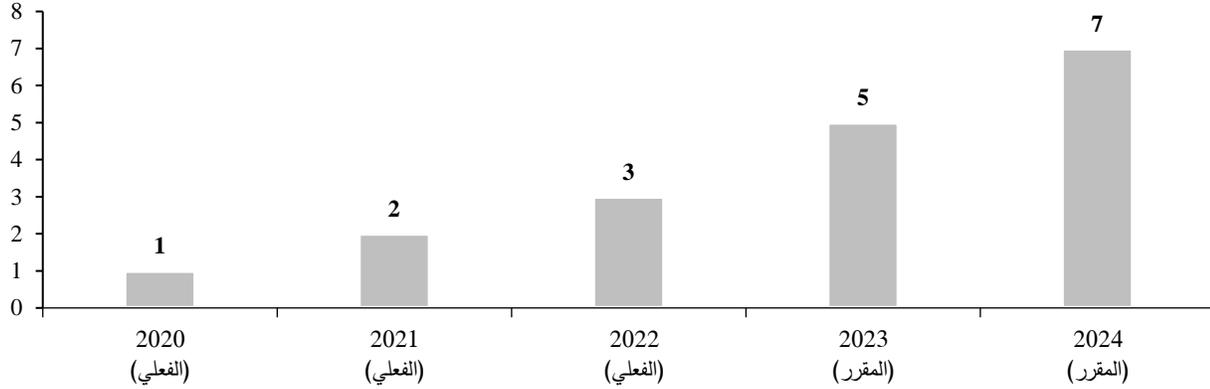
171-23 في عام 2024، سيواصل البرنامج الفرعي 8: الموارد الطبيعية، دعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز استخدامها واستغلالها على نحو مستدام، مع التركيز على إدارة الموارد المائية؛ والطاقة الميسورة التكلفة والشاملة والنظيفة؛ وكفاءة الموارد الاستخراجية؛ والأمن الغذائي؛ والزراعة المستدامة؛ والتنوع البيولوجي. وعمل البرنامج الفرعي في السنوات الأخيرة مع الحكومات في المنطقة على مختلف مستوياتها، بهدف تعزيز تنمية زراعة رقمية من خلال دراسة الفجوات التكنولوجية الحالية واقتراح تدابير للتغلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد البرنامج الفرعي عدة بلدان على الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لتدريب الشباب من رواد الأعمال في المناطق الريفية في هذا المجال، حتى يتمكنوا من توفير حلول رقمية للطلبات المحددة للقطاع الزراعي في بلدانهم. ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ حلول منخفضة التكلفة وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة من القطاع العام لتمكينها من تهيئة أوجه التآزر ومن التنفيذ المشترك للأنشطة التي تسهم في تنمية قطاع الزراعة الرقمية في المنطقة.

172-23 واستجابةً للطلبات المتوقعة في عام 2024، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة من القطاع العام في عملية الرقمنة الزراعية ودمجها في النهج الرامي إلى استدامة منظومات الأغذية الزراعية وقدرتها على الصمود؛ و (ب) إتاحة الأنشطة المتصلة ببناء القدرات والمساعدة التقنية من خلال التدريب وعقد اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل.

173-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في عملية الرقمنة في قطاع الزراعة، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 6 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 ((A/78/6 (Sect. 21)) (انظر الشكل الرابع والعشرون من الباب 23).

الشكل الرابع والعشرون من الباب 23

مقياس الأداء : عدد المبادرات التي تنفذها البلدان في المنطقة لدعم الزراعة الرقمية القائمة على حلول منخفضة التكلفة والتنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص (العدد التراكمي)



تحسين توجيه السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر في منطقة البحر الكاريبي من خلال دراسات استقصائية لاستخدام الوقت
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 12 (Sect. 21) (A/77/6))

174-23 في عام 2024، سيواصل البرنامج الفرعي 12: الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، دعم بلدان منطقة البحر الكاريبي في تعزيز عمليات التنمية المستدامة في هذه المنطقة دون الإقليمية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي تعزيز التعاون دون الإقليمي مع أمريكا اللاتينية. وعمل البرنامج الفرعي مع مختلف الحكومات في المنطقة دون الإقليمية لتقييم الأثر الجنساني لجائحة كوفيد-19 على العمل بأجر والعمل بدون أجر. ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في التأكد من المجالات التي عكس فيها التقدم المحرز في مشاركة المرأة في سوق العمل أو تُعرقل بفعل الجائحة، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لإسداء المشورة إلى المؤسسات الوطنية بشأن كيفية إدماج الوحدات المتصلة باستخدام الوقت في ما تجر به من تعدادات للسكان والمساكن ودراسات استقصائية للقوة العاملة.

175-23 واستجابةً للطلبات المتوقعة في عام 2024، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) إتاحة الأنشطة المتصلة ببناء القدرات والمساعدة التقنية من خلال التدريب وعقد اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ و (ب) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لتوسيع نطاق القدرة على جمع وتحليل البيانات وإنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

176-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تحسين توجيه السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن العمل بأجر والعمل بغير أجر في منطقة البحر الكاريبي من خلال إجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 12 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (Sect. 21) (A/78/6) (انظر الجدول 23-36).

الجدول 23-36

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إجراء بلد إضافي واحد على الأقل من بلدان منطقة البحر الكاريبي دراسة استقصائية عن استخدام الوقت في إطار ما يجريه من تعداد للسكان والمساكن أو دراسة استقصائية للقوة العاملة	التزام بلد إضافي واحد على الأقل من بلدان منطقة البحر الكاريبي بإدراج وحدات استخدام الوقت في ما يجريه من تعداد للسكان والمساكن أو دراسة استقصائية للقوة العاملة	إدراج ترينيداد وتوباغو وجامايكا ودومينيكا الوحدات المتصلة باستخدام الوقت في ما تجريه من دراسات استقصائية للقوة العاملة و/أو تعدادات للسكان والمساكن	-	-

باء - المنجزات المستهدفة

177-23 يعرض الجدول 23-37 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-37

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2022	عام 2022	عام 2023	عام 2024	
65	60	60	65	باء - توليد المعارف ونقلها
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 23-38

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات		نفقات عام 2022			تكاليف الموظفين الأخرى
تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	اعتمادات عام 2023	2022	
2 912,3	-	-	2 912,3	2 411,5	تكاليف الموظفين الأخرى
797,1	21,1	138,9	658,2	1 175,6	الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	0,3	الخبراء
369,7	-	-	369,7	320,2	سفر الموظفين

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2023 المجموع	نفقات عام 2022	
	النسبة المئوية				
-	-	-	-	0,2	مصروفات التشغيل العامة
1 078,8	-	-	1 078,8	158,7	المنح والمساهمات
5 157,9	2,8	138,9	5 019,0	4 066,5	المجموع

23-178 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 5 157 900 دولار، وتعكس زيادة قدرها 138 900 دولار ونسبتها 2,8 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وستُخصص الزيادة المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين (138 900 دولار) لدعم تقديم مساعدة تقنية متخصصة إلى بلدان المنطقة.

11 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-179 تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تنفيذ الأنشطة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، وهي مكلفة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية للإسكوا، وهي البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية؛ والبرنامج الفرعي 2، العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة؛ والبرنامج الفرعي 3، الرخاء الاقتصادي المشترك؛ والبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا؛ والبرنامج الفرعي 5، تنسيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ والبرنامج الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات.

23-180 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة في الميزانية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 22)).

الطلبات الإضافية المتوقعة تقديمها من الدول الأعضاء للحصول على الدعم لعام 2023

23-181 استجابةً لزيادة المتوقعة في حجم طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في عام 2024، ستقدم الإسكوا أنشطة إضافية لبناء القدرات وخدمات استشارية، مع التركيز على أحدث دولتين انضماماً إلى اللجنة من الدول الأعضاء اللتين هما أيضاً من مجموعة أقل البلدان نمواً، أي جيبوتي والصومال. ومن المتوقع أيضاً أن ترد طلبات إضافية من البلدان الأعضاء الأخرى المنتمية إلى أقل البلدان نمواً، مثل السودان وموريتانيا واليمن، والبلدان التي تشهد نزاعات أو تقع تحت الاحتلال، أي الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين وليبيا. وأخيراً، توفر الإسكوا عدداً أكبر من أيام التدريب سنوياً، في ظل تزايد الطلبات والاحتياجات المتعلقة بأنشطة تنمية القدرات التي تجري بالحضور الشخصي.

توعية الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني وإطلاعها على هذه المبادئ

23-182 ويُضطلع بأنشطة التوعية بالبرنامج العادي للتعاون التقني عبر عدة قنوات رسمية وغير رسمية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نظمت الإسكوا اجتماعاً لشبكة التعاون التقني التابعة لها، والتي تتألف من المنسقين الوطنيين المعنيين بالتعاون التقني في الدول الأعضاء لمناقشة أولوياتهم واحتياجاتها، وإلقاء الضوء على طرق تنفيذ البرنامج العادي ووسائل طلب المساعدة، وتقديم

استعراض عام عن أهم مبادرات التعاون التقني المضطلع بها في الدول الأعضاء في عام 2022. وفي أيار/مايو 2022، استجابت الإسكوا لطلب حكومة عمان لعقد حلقة عمل بشأن التوعية بالبرنامج العادي، حيث عرضت البرنامج وسبل الاستفادة منه والخدمات والأدوات الرئيسية المقدمة في إطاره. وقد استفاد من حلقة العمل تلك أكثر من 60 مشاركاً من الكيانات الوطنية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وأجريت مناقشات ثنائية في اليوم التالي من الحلقة مع عدة وزارات؛ ونتيجةً لذلك، تلقت الإسكوا أكثر من 15 طلباً من عمان وهي بصدد الاستجابة لها. وعلى مدار السنة، أدرجت الإسكوا أيضاً مناقشة عن البرنامج العادي في جداول أعمال جميع الحوارات السياساتية الرسمية التي أُجريت مع الدول الأعضاء في سياق اللجان الحكومية الدولية، أي اللجان المعنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والإحصاءات؛ والنقل والخدمات اللوجستية. وقدمت الإسكوا تقارير قطاعية إلى تلك اللجان عن أنشطتها في مجال التعاون التقني في مجالات كل منها.

183-23 وفي عام 2022، تولت الأمانة التنفيذية للإسكوا قيادة ما لا يقل عن ست زيارات توعية إلى مختلف الدول الأعضاء لغرض الدفع قدماً بالمساعدة المقدمة إليها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني. وجرى أيضاً على مدار السنة تفعيل قنوات للتوعية ذات طابع رسمي أقل كانت كما يلي: نظم موظفون من مختلف البرامج الفرعية جلسات إحاطة أو شاركوا في اجتماعات لاستعراض خدمات الإسكوا في مجال التعاون التقني، وساهموا في نحو 50 نشاطاً من أنشطة التوعية، منها مؤتمرات واجتماعات وحلقات دراسية بشأن خدمات التعاون التقني التي تقدمها الإسكوا في مجالات شتى مثل السلامة على الطرق، والزراعة والتنمية، وتغير المناخ.

استعراض الوظائف الرفيعة المستوى في مراكز العمل التي بها مقر (الإسكوا)

184-23 المهمة الرئيسية للمستشارين الأقالبيين العاملين في مراكز العمل بالمقر تتمثل في توفير الخبرة التقنية، وتيسير نقل المعارف المستمدة من المداورات العالمية ومن أحدث الأعمال التحليلية إلى الحكومات، والمساهمة في صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية للدول الأعضاء وتقييمها و/أو استعراضها، بناءً على طلبها. وتظهر الأدوار والمهام في توصيف الوظائف وفي الإطار المرجعي، وهي تصنف على المستوى المناسب. ويُنظر سنوياً في أي تعيينات جديدة للمستشارين الأقالبيين ويجري تمديدها بناءً على عمليات تقييم الأداء والتوصيات التي تصدر عن المشرفين على أدائهم، وتُوجه إلى رئيس الإدارة لإقرارها قبل تقديم الميزانية.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2022

زيادة فعالية وكفاءة نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 (Sect. 22) (A/78/6))

185-23 كشفت جائحة كوفيد-19 مواطن ضعف في مدى استعداد نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية لاستيعاب صدمات من هذا الحجم والتصدي لها. فقد أُلقت الجائحة، منذ ظهورها، بالأفراد من الفئات الضعيفة بأعداد متزايدة، بمن فيهم النساء والعمال في سوق العمل غير الرسمي والأشخاص ذوو الإعاقة، إلى الفقر والبطالة. وبناءً على ذلك، تلقت الإسكوا في عام 2022 ما قدره 14 طلباً للحصول على خدمات استشارية وتنمية القدرات في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية، من أقل البلدان العربية نمواً مثل موريتانيا والصومال، والبلدان المتوسطة الدخل مثل الأردن وتونس ومصر. وتتعلق تلك الطلبات بجوانب مختلفة من الحماية الاجتماعية، مثل إدماج العمال غير الرسميين في برامج التأمين الصحي؛ والنهوض بالمساواة في قطاعي الصحة والتعليم من خلال التحويلات النقدية المشروطة؛ وتحليل البيانات المستمدة من السجلات الاجتماعية، واستخدام التكنولوجيا لتوحيد هذه السجلات ورقمنتها وإنشاء لوحات متابعة خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية؛ ودعم صياغة خطط عمل لتخريج المستفيدين من برامج المعونة.

186-23 وفي عام 2022، استجابت الإسكوا لهذه الطلبات من خلال تضافر الجهود في إطار برنامجها الفرعي 2 (العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة) والبرنامج الفرعي 4 (الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا). وأوفدت بعثات استشارية لدعم صناديق المعونة الوطنية وكيانات الحماية الاجتماعية في مجال توحيد سجلاتها الاجتماعية ورقمنة البيانات المقابلة لها (مثلاً إلى الأردن في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022؛ وإلى السودان في حزيران/يونيه 2022). وأسدت البرامج الفرعية المشورة في مجال السياسات بشأن تحسين استهداف الفئات الضعيفة بزيادة فعالية المساعدة الاجتماعية، عن طريق التقارير الاستشارية والإحاطات الرسمية المقدمة إلى البلدان الخمسة المذكورة أعلاه خلال ذلك العام. ونظمت البرامج أيضاً حلقات عمل لتبادل المعارف عن خيارات التخرج وعن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الأشخاص المشتغلين بالأعمال غير المعيارية (بما في ذلك حلقة عمل للمبتدئين وتدريب المدربين لصالح الأردن في مجال التحليل الكمي لدعم تقرير سياسات الحماية الاجتماعية، عُقدت في عمان في آذار/مارس 2022؛ وتدريب لمديري برامج الحماية الاجتماعية، عُقد في نواكشوط في أيلول/سبتمبر 2022). وعلاوة على ذلك، نظمت الإسكوا في آذار/مارس 2022 جولة دراسية لفائدة مسؤولي الحماية الاجتماعية من الكويت إلى صندوق المعونة الوطنية في الأردن (بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية) وذلك لدعم التعاون وتبادل الأقران بشأن قضايا الحماية الاجتماعية بين البلدين.

187-23 واستكمالاً للمساعدة المقدمة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، سخرت الإسكوا مشروعها من حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "رصد الإنفاق الاجتماعي: إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة"، والذي يُنفذ في إطار البرنامج الفرعي 3، لتعميم استخدام مرصد الإنفاق الاجتماعي على الصعيد الوطني في الأردن وتونس، وهما اثنتان من البلدان التي طلبت المساعدة التقنية في إطار البرنامج العادي بهدف تحسين نظم الحماية الاجتماعية لديهما. وقد أتاحت هذه المرصد الوطنية التي بدأ العمل بها في أيلول/سبتمبر 2022، أداة للحكومات لمراقبة نفقاتها الاجتماعية حسب الفئة المستفيدة، وتحليل تلك الأداة وتحسين فعاليتها وكفاءتها. وتقوم الإسكوا حالياً بتعميم استخدام مرصد الإنفاق الاجتماعي في مصر، البلد الثالث الذي قدمت إليه مساعدتها في إطار البرنامج العادي بشأن مسائل الحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، سخرت الإسكوا مشروعاً ثانياً في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في المنطقة العربية، وذلك لتنظيم أربع دورات لتدريب المدربين خلال عام 2022 وإعداد مواد تدريبية عن تيسير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل ودعم تخرجهم من برامج المعونة.

188-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة فعالية وكفاءة نُظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.) (22) (انظر الجدول 23-39).

الجدول 23-39

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
قيام دولتين من الدول الأعضاء باعتماد تدابير لتحسين كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية لديهما	قيام دولتين عضوين إضافيتين بتحديد التحسينات اللازمة لتحسين كفاءة وفعالية	تم تدريب موظفي الخدمة المدنية ومهنيي المساعدة الاجتماعية من 3 دول أعضاء (الأردن ومصر وموريتانيا) على أداة إطار التقييم السريع	تدريب 179 شخصا (66 من الرجال و 113 من النساء) من 17 دولة عضوا على أدوات لزيادة	خلال جائحة كوفيد-19، سارعت ثماني دول أعضاء على الأقل (الأردن وتونس ودولة فلسطين والسودان وعمان ومصر والمغرب

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
وموريتانيا) إلى توجيه مساعدات إضافية إلى الأسر المعيشية المشمولة بالضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، ووضعت برامج طوارئ مؤقتة موجهة إلى العاملين في القطاع غير النظامي الذين لا تشملهم المساعدة الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي	شمولية نظم الحماية الاجتماعية دولة عضو واحدة (الأردن) قامت بتحليل شمولية نظم الحماية الاجتماعية لديها	لبرنامج الحماية الاجتماعية لزيادة شمولية نظم الحماية الاجتماعية قامت اثنتان من الدول الأعضاء (الأردن ومصر) بتحديد التحسينات اللازمة لتحسين كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية لديها، ولا سيما تلك المتعلقة بتوفير تغطية فعالة للفئات المستبعدة حالياً	نظم الحماية الاجتماعية لديها	

الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2024

الانتقال المستدام إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي يقوم على تحويل قطاع الصناعات الاستخراجية (النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 (A/78/6 (Sect. 22))

189-23 تعتمد عدة دول أعضاء في الإسكوا إلى حد كبير على الوقود الأحفوري لدرّ الإيرادات وتهيئة فرص العمل، إلا أن لديها الفرصة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر بالاستفادة من مواردها الطبيعية وإمكاناتها في مجالات النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة. ففي الفترة 2021-2022، واستجابةً لطلب من الكويت، وضعت الإسكوا إطاراً استراتيجياً وخريطة طريق لتمكين قطاع الطاقة من انتقال عادل. ومن المتوقع أن تزداد الطلبات من هذا القبيل في الفترة 2023-2024 بفضل جهود الدعوة التي تبذلها الإسكوا لدى الدول الأعضاء لاعتماد وتنفيذ إطار الاقتصاد الدائري. ونتيجة لذلك، كُلفت الإسكوا، في دورتها السابعة الاستثنائية التي عُقدت في عمّان في كانون الأول/ديسمبر 2022، بإنشاء مركز لدعم خفض انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة العربية، من بين مهامه تعزيز الحياد المناخي وتفعيل نهج الاقتصاد الدائري. وفي 16 شباط/فبراير 2023، عقدت الإسكوا جلسة إحاطة مع وزارة الطاقة والموارد المائية في الصومال لعرض تقييمها لحالة قطاع الطاقة في البلد وخدمات التعاون التقني التي يمكن أن توفرها لوضع استراتيجية مفصلة طويلة الأمد في مجال الطاقة بعد عام 2024، وتتوقع أن تتلقى طلباً رسمياً من البلد في هذا الصدد. ومن المتوقع أن تزداد هذه المطالب، كما سيلزم أيضاً زيادة تنمية القدرات والخدمات الاستشارية في سياق المركز الذي سيمول إنشاؤه من مصادر خارجية عن الميزانية. وسيتيح ذلك زيادة التكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني ومصادر التمويل الأخرى، من أجل إجراء التقييمات المكلفة اللازمة، وإعداد البيانات المطلوبة، وتوليد الأدلة اللازمة لصياغة خطط عادلة لانتقال قطاع الطاقة في الدول الأعضاء في الإسكوا.

190-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2024 في تعزيز الانتقال المستدام إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي يقوم على تحويل قطاع الصناعات الاستخراجية، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 22)) (انظر الجدول 23-40).

الجدول 23-40

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
قيام الدول الأعضاء بوضع	يمكن للدول الأعضاء	يمكن للدول الأعضاء	إنشاء فريق خبراء إقليمي	-
أطر سياساتية وطنية دعماً	الاطلاع على مجموعة	الاطلاع على المعلومات	معني بالصناعات	
لتحويل قطاع الطاقة	من المنتجات المعرفية	المتعلقة بالصناعات	الاستخراجية	
الاستخراجية من أجل	والأدلة بشأن الركائز	الاستخراجية في المنطقة		
الانتقال إلى نظم طاقة	الأساسية لقطاع	العربية		
ميسورة التكلفة وموثوقة	الصناعات الاستخراجية	ووضع إطار استراتيجي		
ومستدامة وحديثة	ومسارات الانتقال إلى	وخريطة طريق لتمكين		
	نظم الطاقة المستدامة	قطاع الطاقة من تحقيق		
	استعانة الدول الأعضاء	انتقال عادل وشامل		
	بفريق الخبراء لتبادل	للجميع ومنصف وآمن،		
	الخبرات والممارسات	بناءً على إطار الاقتصاد		
	الجيدة، وتنسيق	الدائري للكربون، لدولة		
	الإجراءات الوطنية على	واحدة من الدول الأعضاء		
	الصعيد الإقليمي	(الكويت)		

استخدام النماذج الاقتصادية المراعية للسياق لتوجيه عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3 (Sect. 22) (A/78/6))

191-23 تبذل الإسكوا منذ عام 2021 جهوداً للدفع باتجاه وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال عمل آخر. وقد أعدت واجهة بينية سهلة الاستعمال لوضع نماذج التوازن العام القابل للحوسبة من الناحية الاقتصادية، تتيح لمقرري السياسات محاكاة آثار سياسة معينة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يختارونها. وقد راعت في تصميمه احتياجات الأردن ودولة فلسطين والعراق ومصر واليمن بناءً على طلباتها المقدمة في سياق البرنامج العادي للتعاون التقني وفي إطار البرنامجين الفرعيين 3 و 4 (وهذا الأخير يشارك في إنتاج جداول المدخلات والمخرجات ومصفوفات الحسابات الاجتماعية اللازمة للنموذج). وتعكف الإسكوا حالياً على الاستجابة لطلبات إنشاء هذه الواجهة البينية لصالح الإمارات العربية المتحدة وعمان والمغرب وموريتانيا، وقد تلقت في الآونة الأخيرة طلباً من المملكة العربية السعودية للحصول على هذا النموذج. ومن المتوقع أن تبدي الدول الأعضاء بأعداد متزايدة اهتمامها بوضع هذا النموذج الاقتصادي السهل الاستعمال، الذي حظي بترحيب واستخدام على نطاق واسع من قبل الدول التي استفادت منه بالفعل. وبموازاة مع ذلك، تقوم الإسكوا بتطوير واجهة بينية أخرى لوضع النماذج لغرض محاكاة السياسات التجارية، تربط التعريفات الجمركية وغيرها من التكاليف التجارية بمجموعة من المؤشرات، منها تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وانبعاثات غازات الدفيئة، وتحركات وأعداد المهاجرين والتحويلات المالية. وتلقت الإسكوا طلبات من عمان والإمارات العربية المتحدة للاستفادة من نموذجها التجاري وتكييفه مع احتياجاتها، ومن المتوقع أن تقدم المزيد من البلدان هذه الطلبات حتى عام 2024. وتلبية هذه الاحتياجات، ستقدم الإسكوا خدمات استشارية

وخدمات التدريب إلى مكاتب الإحصاء الوطنية لإتاحة البيانات الوطنية اللازمة، وإلى وزارات الاقتصاد والمالية والمصارف المركزية لتكييف النموذج مع احتياجاتها الخاصة.

192-23 وستسهم هذه الجهود في استخدام النماذج الاقتصادية المراعية للسياق لتوجيه عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3 ومقياس الأداء المقترن بها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.22)) (انظر الجدول 23-41).

الجدول 23-41

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استخدام 3 دول أعضاء إضافية نماذج التوازن العام القابلة للحساب	استخدام 4 دول أعضاء إضافية نماذج التوازن العام القابلة للحساب	استخدمت دولة فلسطين واليمن نموذجين من نماذج التوازن العام القابل للحوسبة على المستوى الوطني	استخدم الأردن الصيغة التجريبية المتاحة على الإنترنت لنموذج التوازن العام القابل للحوسبة	استخدمت تونس الصيغة الملائمة للحاسوب المكتبي لنموذج التوازن العام القابل للحوسبة

باء - المنجزات المستهدفة

193-23 يعرض الجدول 23-42 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-42

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2022	عام 2022	عام 2023	عام 2024	
74	136	82	190	باء - توليد المعارف ونقلها
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الجدول 23-43

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات		نفقات عام 2022			تكاليف الموظفين الأخرى	
تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	اعتمادات عام 2023	2022	2022	
3 184,4	4,3	132,6	3 051,8	3 796,2		تكاليف الموظفين الأخرى
210,4	-	-	210,4	163,2		الخبراء الاستشاريون

تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2023	المجموع	نفقات عام 2022	
	النسبة المئوية					
—	—	—	—	—	0,3	الخبراء
—	—	—	—	—	2,4	سفر الممثلين
228,1	—	—	228,1	240,3	240,3	سفر الموظفين
30,4	—	—	30,4	213,5	213,5	الخدمات التعاقدية
—	—	—	—	—	9,4	مصروفات التشغيل العامة
—	—	—	—	—	2,6	اللوازم والمواد
—	—	—	—	—	2,1	الأثاث والمعدات
1 272,9	—	—	1 272,9	521,8	521,8	المنح والمساهمات
4 926,2	2,8	132,6	4 793,6	4 951,8	4 951,8	المجموع

194-23 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2024 ما قدره 4 926 200 دولار، وتعكس زيادة في الموارد قدرها 132 600 دولار، أو ما نسبته 2,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. والغرض من الزيادة المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (132 600 دولار) هو عقد حلقات عمل إضافية وتقديم خدمات استشارية في مجال بناء القدرات لأقل البلدان نموا والدول الأعضاء المتضررة من نزاعات.

المرفق

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية ذات الصلة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/77/7

أدرجت معلومات تتعلق باستعراضات الوظائف الرفيعة المستوى في المعلومات التكميلية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 23)).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد في إطار البرنامج تستخدم للوظائف، بما في ذلك من الرتب العليا، وبعضها لسنوات عديدة وفي بعض الحالات لمدة تتجاوز خمس سنوات. وتضع اللجنة في اعتبارها أيضا الطابع القصير الأجل والصغير النطاق للبرنامج، فضلا عن عدد طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء، وترى أن تركيز الوظائف من الرتب العليا في المقر والمكاتب الأخرى يحد من فرص توسيع مستوى الدعم ومجالاته. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضا لمستويات ومهام جميع الوظائف في الكيانات المنفذة، ومدة شغلها، بغية كفاية أن تكون الموارد المخصصة للبرنامج ذات توجه ميداني وأن تستخدم على نحو يتسم بالمساءلة والكفاءة لدعم أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء (الفقرة خامسا-93).

تبذل الكيانات المسؤولة عن التنفيذ جهودا متواصلة لزيادة استخدام الخبراء الاستشاريين الوطنيين. إلا أنه عندما تكون للبلد قدرات تقنية محدودة، فإن الخبراء الاستشاريين الدوليين يجلبون الخبرة اللازمة وكثيراً ما يكون لديهم إلمام بالسياقات الوطنية.

تلاحظ اللجنة الاستشارية اعتماد بعض الكيانات على خبراء استشاريين دوليين وتأمل أن يبذل مزيد من الجهود لزيادة استخدام الخبراء الاستشاريين الوطنيين والإقليميين، مع مراعاة فوائد هذا الاستخدام، بما في ذلك في بناء القدرات الوطنية ومعالجة البرنامج للمسائل الخاصة بكل بلد (الفقرة خامسا-96).

استجابةً لتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها A/77/7، طلبت الأمانة العامة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم شامل للبرنامج العادي للتعاون التقني (انظر الفقرة 23-23). وتنتظر الأمانة العامة صدور نتائج واستنتاجات التقييم المتواصل الذي يجريه المكتب للباب 23، التي قد يتعين النظر فيها عند وضع مبادئ توجيهية شاملة وخطة منسقة للتوعية. ومن المتوقع أن يقدم المكتب النتائج التي توصل إليها في تقرير تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه 2024.

ترى اللجنة الاستشارية مرة أخرى أن أنشطة التوعية التي يضطلع بها البرنامج العادي للتعاون التقني تحتاج إلى مزيد من التعزيز والتوطيد لدعم الدول الأعضاء، ولا سيما أضعفها. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وضع خطة موحدة للتوعية، بالتنسيق الوثيق مع الكيانات المعنية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجان الإقليمية، ونظام المنسقين المقيمين، من بين جهات أخرى، للتزويد بمعلومات شاملة عن المبادئ التوجيهية للبرنامج، بما في ذلك عن أنشطة البرنامج وأدائه، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات،

والموارد المتاحة، ومعايير عملية الاختيار، لتيسير صياغة الدول الأعضاء لمطالبها (الفقرة خامسا-100).

تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها بشأن الحاجة إلى إجراء تقييم للأليتين لتحقيق أقصى قدر من التكامل وأثر المشاريع، ولا سيما على الصعيد المحلي، وكفالة الاستخدام الفعال للموارد، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين (الفقرة خامسا-103).

يشارك حساب الأمم المتحدة للتنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني في الهدف المتمثل في توفير دعم متسق ومركز للتنمية قدرات الدول الأعضاء وللمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولكن ثمة اختلاف واضح بينهما في نهج البرمجة والتنفيذ. فحساب التنمية يمول مبادرات متوسطة الأجل تُنفذ على مدى فترة تصل إلى أربع سنوات استجابة لطلبات من البلدان للحصول على مساعدة إنمائية محددة. أما البرنامج العادي فيمول مبادرات محددة قصيرة الأجل وصغيرة النطاق استجابة لطلبات البلدان للحصول على مساعدة إنمائية وطنية عاجلة يتعدّر التنبؤ بها.

ويُتبع نهج متكامل على مستوى الإدارة في جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ لمرعاة الاتساق. وتستخدم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ التمويل من حساب التنمية وتمويل البرنامج العادي على نحو تكاملي لتحقيق أقصى قدر من التأثير بعدة طرق مختلفة. ومن خلال تحديد أوجه التآزر ومجالات التعاون، يُكفل التنسيق بين البرنامجين.

أولا، يصاغ العديد من مشاريع حساب التنمية استنادا إلى مبادرات سابقة من جانب البرنامج العادي. ومن ثم، فإن أنشطة المشاريع ذات الأجل الأطول تكفل تحقيق الأثر الطويل الأجل للتدخل الأولي واستدامته من خلال البرنامج العادي. ومن شأن مبادرات البرنامج العادي أن تؤدي إلى صياغة مشاريع حساب التنمية في الحالات التي يُستخدم فيها البرنامج العادي كتمويل أولي لإعداد مشاريع حساب التنمية. وفي حالات أخرى، يتم تكثيف الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للبرنامج العادي وتُحول إلى مشاريع حساب التنمية.

وثانيا، يُستعان بالبرنامج العادي أحيانا لتنفيذ أنشطة المشاريع في بلدان إضافية بعد إغلاق مشروع لحساب التنمية. وفي أحيان أخرى، تؤدي مشاريع حساب التنمية إلى قيام بلدان أخرى بتقديم طلبات أثناء تنفيذ المشروع، وتُلبي هذه الطلبات باستخدام تمويل مقدم من البرنامج العادي.

ثالثا، في الحالات التي تكون فيها أنشطة مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية ناجحة ويمكن توسيع نطاقها، ولكن الأموال تشكل عائقا، نجحت الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في استخدام التمويل المقدم من البرنامج

العادي، والعكس بالعكس. وقد سمح ذلك بتكثيف المبادرات من خلال توفير المزيد من الدعم لتنمية القدرات.

تنتظر الأمانة العامة صدور نتائج واستنتاجات التقييم المتواصل الذي يجريه المكتب للباب 23 (انظر الفقرة 23-23)، التي قد يتعين النظر فيها عند إنشاء آلية للحوكمة والتنسيق والتقييم. ومن المتوقع أن يقدم المكتب النتائج التي توصل إليها في تقرير تنتظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه 2024.

ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إنشاء آلية واضحة للحوكمة والتنسيق والتقييم على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، وترى أنه ينبغي أن يكون لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب التنسيق الإنمائي دور رائد في التركيز على التنسيق والتقييم على الصعيد العالمي. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع، وأن يقدم في سياق تقرير الاستعراض، آلية تتضمن مبادئ توجيهية بشأن الحوكمة والتنسيق والتقييم لجميع أنشطة البرنامج على مستوى المقر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب التنسيق الإنمائي)، والمستوى الإقليمي (اللجان الإقليمية)، والمستوى المحلي (المنسقون المقيمون والكيانات ذات الصلة، المقيمة وغير المقيمة على السواء). وترى اللجنة أنه ينبغي للآلية أن تبذل مزيداً من الجهود لتيسير تقديم الدول الأعضاء للطلبات وتوحيد الدروس المستفادة ذات الصلة وأفضل الممارسات في التقرير المرحلي (الفقرة خامساً-106).

وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعيار المشترك للإبلاغ للكيانات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ووافقت عليه تلك الكيانات في آذار/مارس 2023. وفي حين أن التقرير المرحلي الثامن، المشمول بالمعلومات التكميلية لهذا التقرير، تحسّن بالاتفاق على تعاريف مشتركة، فإن تغيير نماذج ونظم الرصد سيستغرق بعض الوقت ولذا سيُدرج في التقرير المرحلي التاسع، الذي سيكون مشمولاً بالمعلومات التكميلية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المرحلي المقبل معلومات مفصلة عن الأداء تتعلق بتنفيذ المشاريع، وكذلك عن وضع معيار مشترك للإبلاغ عن الأنشطة البرنامجية (الفقرة خامساً-109).

تنتظر الأمانة العامة صدور نتائج واستنتاجات التقييم المتواصل الذي يجريه المكتب بشأن الباب 23 (انظر الفقرة 23-23)، التي قد يتعين النظر فيها عند إنشاء إطار مشترك للتقييم. ومن المتوقع أن يقدم المكتب النتائج التي توصل إليها في تقرير تنتظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه 2024.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الكيانات المنفذة لديها نظم تقييم مختلفة وأن أحدث الاستعراضات عهدا التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أجريت في عامي 2004 و 2018، على التوالي. وتعيد اللجنة التشديد على أنه ينبغي إجراء استعراضات داخلية وخارجية بانتظام، بغض النظر عن حجم المشاريع، لضمان كفاءة تنفيذ البرنامج وأثره الإنمائي. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع إطاراً مشتركاً للتقييم، بما في ذلك مبادئ توجيهية شاملة للسياسات والتقييم، لكفالة توحيد آليات الرصد والتقييم في جميع الكيانات، وتقديم معلومات مستكملة في سياق التقرير المرحلي المقبل (الفقرة خامساً-111).

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

ومع مراعاة التوصيات والملاحظات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً مستقلاً شاملاً، في حدود الموارد المتاحة، للبرنامج العادي للتعاون التقني وأن يقدم النتائج في تقرير منفصل أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقبلة (الفقرة خامساً-116).

هناك تقييم مستمر يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للباب 23 (انظر الفقرة 23-23). ومن المتوقع أن يقدم المكتب النتائج التي توصل إليها في تقرير تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه 2024.